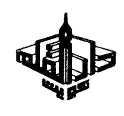
دفاع

عن السنة النبوية الشريفة

الدكتورة عزية علي طه
كلية الشريعة
جامعة الكويت

الطبعة الأولى
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م



دار القلم للنشر والتوزيع
شارع السور - عمارة السور - الطابق الأول
هاتف: ٢٤٥٧٤٠٧ - ٢٤٥٨٤٧٨ - برقيا توزيعكو
ص.ب ٢٠١٤٦ الصفاة 13062 الكويت

دفاع
عن السنة النبوية الشريفة


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
(١) المقدمة	٧
(٢) من الأخطاء الشائعة حول أحاديث الآحاد	١٣
(٣) جهود المحدثين في تأويل مختلف الحديث	٢٨
(٤) صور من إفتراءات المستشرقين على السنة النبوية	٤١
(٥) من افتراءات المستشرقين حول الرحلة في طلب الحديث	٥٥
(٦) صور من إفتراءات المستشرقين حول موطأ الإمام مالك	٦٧
(٧) من افتراءات المستشرقين على الإمام الزهري	٧٨
(٨) من افتراءات المستشرقين على الإمام الشافعي	٩٢
(٩) من افتراءات المستشرقين على مسند الإمام أحمد بن حنبل	١٠٥
(١٠) من افتراءات المستشرق موير على سنن الإمام أبي داود السجستاني	١٢٠
(١١) من افتراءات المستشرقين على الإمام البخاري	١٣٢
(١٢) من افتراءات المستشرقين على الإمام مسلم	١٤٣
(١٣) قائمة المراجع العربية	١٥٥
(١٤) قائمة المراجع الأجنبية	١٥٨



دفاع عن السنة النبوية الشريفة

مقـدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين ، أما بعد .

منذ فجر دعوة الاسلام وأعداء الله يقفون في وجهه ويتكالبون عليه من كل حدب ليكيدوا له وينالوا منه . ولقد استمر هذا الكيد إلى يومنا هـذا . ولعل من أشـد صور الكيـد وأنكـاهـا مـا درج عليـه المستشرقون من دس وتشويه وافتراء على الاسلام بصورة عامة وعلى السنة النبوية الشريفـة بصورة خـاصة . ولقـد تركـز هجومهم عـلى شخص النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وتابعيهم كما شمل ذلك أيضا المحدثين وطريقتهم وأساليبهم ومناهجهم في جمع الحديث النبوي الشريف وتدوينه وتوثيقه . ولقد زعموا أن السنة لم تدون إلا في عصور متأخرة ، وأن ألوف الأحاديث النبوية الشريفة قد ابتكرها المحدثون بعد عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، واتهموا هؤلاء الأئمة الكرام بأنهم أضاعوا السنة وحرفوها وبدلوا فيها وزادوا عليها تبعاً لأهوائهم وميولهم الشخصية . ولقد كان هؤلاء المستشرقون يهـدفون من وراء ذلك إلى هدم السنـة الشريفـة والقضاء عليهـا تمهيداً لهـدم الاسلام جميعه .

كيف لا والسنة الشريفة هي المدخل لفهم القرآن الكريم وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع في الاسلام . فالسنة النبوية الشريفة توضح معاني القرآن الكـريم وتشرحـه ، وتفصل مجمله ، وتخصص عامه، وتقيد مطلقه، كما أن في السنة الشريفة تأكيداً وتـطبيقاً لما جاء في القرآن الكريم من أوامر ونواه وآداب وتشريعـات وغير ذلـك . كما إنها تأتي بأحكام جديدة لم ترد في القرآن الكريم .

والسنة كما هو معروف حجة في الشرع ، ومعناها الإصطلاحي هو : كل ما أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلقية أو خِلقية . ومما يدلنا على حجية السنة في الشرع قوله تعالى في سورة النساء آية ١٨٠ : ﴿ **من يطع الرسول فقد أطاع الله** ﴾ وقوله تعالى في سورة النور آية ٥١ : ﴿ **إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون** ﴾ . وقوله تعالى في سورة النور آية ٦٣ : ﴿ **فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم** ﴾ .

ولا يخفى علينا أن السنة من الوحي . فقد قال تعالى في سورة النجم آية ٣ ، ٤ : ﴿ **وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى** ﴾ .

ولقد جاء في القرآن الكريم أيضاً في سورة آل عمران آية ١٦٤ ما يلي : ﴿ **لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة** ﴾ . قال الامـام الشافعي في الرسالة ٧٨ ، عند تفسيره للآية ما يلي : « سمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ولقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين من رد سنته

وعدم التمسك بها أو الإمتناع عن العمل بما جاء فيها، كما أنه قد حث على تبليغها .

ويدلنا على ذلك الحديث الذي أخرجه الترمذي (١٣٢/١٠ من العارضة) ، بسنده من حديث أبي رافع رفعه قال : « لا ألفين أحدكم متكىء على أريكته يأتيه أمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : لا أدري . ما وجدنا في كتاب الله أتبعناه » .

ومن حديث المقداد بن معد يكرب قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكىء على أريكته فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه حلالا استحللناه ، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه ، وان ما حرم رسول الله كما حرم الله » .

وأخرج الترمذي بسنده (العارضة ١٢٥/١٠) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « نضّر الله إمرءاً سمع منا شيئا فبلغه كما سمع فرب مبلغ أوعى من سامع » .

أخرج الترمذي أيضاً بسنده (العارضة ١١٨/١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار » .

وأخرج البخاري بسنده ـ في حجة الوداع ـ (صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١٥٧/١ ، ١٥٨) من حديث عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ذكر النبي قعد ببعيره وأمسك إنسان بخطامه ـ أو بزمامه . . . . قال : « فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ، ليبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » .

إستجابة لهذه التوجيهات الكريمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد عني العلماء والمحدثون والمفسرون والفقهاء والأصوليون وغيرهم من المسلمين بالسنة الشريفة عناية فائقة ، كما بذل المحدثون جهوداً جبارة في صيانتها وحمايتها من عبث العابثين وتقول القائلين فرحلوا في طلبها وسماعها وتحقيقها ودققوا في تحملها وأدائها ، وكان سماع الحديث الواحد أحب إلى أحدهم من الدنيا وما فيها ، فحفظوها في الصدور كما دونوها في السطور ، ومن ثم جدوا في صيانتها إلى أن جمعت ودونت في المصنفات الكبرى التي بأيدينا اليوم ، كصحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن النسائي وسنن أبي داوود وجامع الترمذي وسنن إبن ماجه وغيرها من الكتب الصحيحة .

ونسبة لإدراك أعداء الله لهذه المكانة الرفيعة والمتميزة التي تحتلها السنة النبوية الشريفة في الإسلام فقد وجهوا إليها سهامهم المسمومة وجد المستشرقون والمنصرون والملاحدة والعلمانيون ومن شاكلهم من البغاة في محاولة هدمها والتعدي عليها . ومما يحز في النفس كثيراً أن بعض أبناء المسلمين من السذج والبلهاء قد إنقادوا لأفكارهم وتابعوهم في طعنهم ومحاربتهم للسنة ، بل بزوهم في بعض الأحيان وفاقوهم في الضلال والبهتان .

ولهذا فقد بدأت منذ عدة أعوام في كتابة سلسلة من المقالات المقتضبة دفاعاً عن السنة النبوية الشريفة ورداً لكيد الأعداء عنها . ولقد تم نشر بعض هذه المقالات في بعض المجلات المتخصصة .

ولعله من الأمور المذهلة والغريبة التي نراها في عالم اليوم أن بعض مشايخ وعلماء المسلمين ممن يفترض فيهم الرشد والتعقل والتروي وسعة الادراك والحرص على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله

عليه وسلم ، قد إنقادوا أيضاً لهذه الموجة العارمة من الهجوم على السنة النبوية الشريفة فراحوا يـدلون بـدلوهم في هـذا الشأن ويجعلون من أنفسهم معاول هدم وتخريب وتدمير للأسس التي ترتكز عليها السنة النبوية الشريفة ، ولم يتورعوا عن الطعن في عدالة أئمة الحديث ورواته بدءاً من الصحابة والتابعين حتى عصر جمع وتدوين السنة في المصنفات الكبرى المعروفة ، شأنهم في ذلـك شأن أعـداء الله من المستشرقـين والمنصرين والملاحدة والعلمانيين .

وهذا مما أزعجني كثيراً وحدى بي لجمع هذه المقالات وإخراجها في هذا الكتاب الذي بين يـدي القارىء ، كمسـاهمة متـواضعة من جانبي في الذود عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والدفاع عنها أمام كيد الكائدين وتطاول المتطاولين .

وتدور هذه المقالات حول الموضوعات التالية :

١ ــ إستعراض بعض إفتراءات المستشرقين على أساليب المحدثين في جمع وتوثيق السنة .
٢ ــ إستعراض بعض إفتراءات المستشرقين حول عدالة بعض أئمة الحديث النبوي الشريف كمالك والزهري البخاري ومسلم .
٣ ــ الرد على هذه الإفتراءات وتفنيدها وتوضيح أوجه فسادها .

أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وأن يوفقنا لما فيه خيرنا وصلاحنا في الدنيا والآخرة .

د. عـزيّة علي طه

من الأخطـاء الشـائعة
حـول
أحـاديث الآحـاد

من المعروف أن الأحاديث النبوية الشريفة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم ، وتقسم الأحاديث النبوية الشريفة الى قسمين رئيسين هما :

ــ الأحاديث المتواترة
ــ وأحاديث الآحاد

ويثير بعض العامة وأشباههم من المتعلمين بعض الشكوك حول مفهوم أحاديث الآحاد ومدى حجيتها كمصدر من مصادر التشريع ، حيث أنهم يظنون أن أحاديث الآحاد تنحصر في جملتها فيما رواه راو واحد ، وذلك في جميع طبقات السند . كما يظن بعضهم أيضا أن أحاديث الآحاد ليست موضع ثقة لأن نسبتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم مشكوك فيها .

وفي هذه المقالة سوف أحاول بإذن الله أن أوضح أولاً : معنى الأحاديث المتواترة وحجيتها . ثانياً : معنى أحاديث الآحاد والفرق بينها وبين الأحاديث المتواترة . ثالثاً : أقسام أحاديث الآحاد بالنسبة

الى أسانيدها . رابعاً : أقسام أحاديث الآحاد من حيث قوتها وضعفها . خامساً : حجية أحاديث الآحاد الصحيحة كمصدر من مصادر التشريع ، وذلك دحضاً لهذه الأخطاء التي يقع فيها بعض البسطاء من المسلمين .

معنى الحديث المتواتر وحجيته :

الحديث المتواتر هو الخبر الذي يرويه جمع غفير عن جمع غفير بحيث تحيل العادة تواطؤهم على الكذب. ولقد عرف الخطيب البغدادي رحمه الله الخبر المتواتر (في مؤلفه الكفاية في علم الرواية ص ٢٠) بقوله : أما الخبر المتواتر فهو ما يخبر به القوم الذي يبلغ حدا يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن إتفاق الكذب منهم محال ، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر ، وأن القهر والغلبة والأمور الداعية الى الكذب منتفية عنهم . فمتى تواتر الخبر عن قوم هذا سبيلهم قطع على صدقه ، وأوجب وقوع العلم ضرورة .

ولقد زاد ابن الصلاح في مقدمته (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح ٣٩٢ - ٣٩٤) . على قول الخطيب ما يلي : فانه - أي الخبر المتواتر - عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ، ولابد في إسناده من إستمرار هذا الشرط في رواته من أوله الى منتهاه . . . وحديث: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» ، نراه مثالا لذلك ، فإنه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجم وهو في الصحيحين مرويّ عن جماعة . . . وذكر أبوبكر البزار الحافظ الجليل في مسنده أنه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان

وستون نفسا من الصحابة، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة . قال : وليس لهم في الدنيا حديث إجتمع على روايته العشرة غيره ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث الواحد .

قال البلقيني معلقا : الوضوء من مس الذكر وعدمه بلغ عن رواته نيفا وستين صحابيا ، وكذلك الوضوء مما مست النار وعدمه ، والمسح على الخفين وتوابعه يبلغان نيفا وسبعين صحابيا . . . ومنهم العشرة المشهود لهم بالجنة .

وجاء في كتاب (قواعد في علوم الحديث) لمؤلفه الشيخ ظفر أحمد العثمان التهانوي (ص ٢٩) عن الخبر المتواتر ما يلي : « ما رواه عن إستناد الى الحسي دون العقل الصرف عدد أحالت العادة تواطؤهم على الكذب فقط ، أو رووه عن مثلهم من الإبتداء إلى الإنتهاء ومستند رواية منتهاهم الحس أيضا وهو مفيد للعلم الضروري » . أي حجة في الشرع والعمل به واجب .

إختلف أهل الفن في ضابط أقل الكثرة على أقوال، المختار أنه عشرة أشخاص كما جاء في (تدريب الراوي) لمؤلفه السيوطي (١٧٧/٢) حيث قال : « قال الأصطرخي أقله عشرة وهو المختار ، لأنه أول جموع الكثرة ، وقيل أربعون وقيل سبعون عدة أصحاب موسى عليه السلام ، وقيل ثلثمائة وبضعة عشر عدة أصحاب طالوت وأهل بدر وغير ذلك » .

ولقد أفاد محقق المرجع السابق (١٧٩) أن الامام السيوطي جمع كتابا سماه (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة) ، ذكر فيه كل حديث رواه من الصحابة عشرا فصاعدا ، فجاء مستوعبا الطرق والألفاظ .

مما سبق نستطيع أن نقول أن شروط التواتر هي :

(أ) أن يروي الحديث عشرة أشخاص في كل طبقات السند من أوله إلى منتهاه .

(ب) أن تحيل العادة تواطؤ هؤلاء الأشخاص على الكذب .

(جـ) أن يكون الخبر مستندا على الحواس لأن الخبر الذي يستند على العقل لا يحتاج معه الى شاهد .

فإذا توافرت هذه الشروط كان الخبر متواتراً وحجة قاطعة في الشرع ومن المعلوم أن الأحاديث المتواترة في السنة قليلة جداً بالمقارنة بأحاديث الآحاد ، حيث أن الغالبية العظمى من السنة النبوية الشريفة تتكون من أحاديث الآحاد .

معنى أحاديث الآحاد:

جاء في (شرح الديباج المذهب) لمؤلفه شمس الدين التبريزي (ص ١٢) ما يلي :

« الآحاد جمع أحد وهو مالم ينته إلى حد التواتر . . . ويلائمه قولهم : يقال لكل من الأحاديث الغير المتواترة خبر واحد وخبر الواحد في اللغة هو ما قاله شخص واحد) وفي الاصطلاح مالم يجمع شروط التواتر . وظهر منه أن خبر الواحد في عرفهم ـ أي في عرف المحدثين ـ لا ينحصر في الخبر الذي ينقله الواحد بل الخبر الذي ينقله اثنان فصاعدا مالم ينته إلى التواتر » .

وجاء في (المعتصر من مصطلحات أهل الأثر) لمؤلفه الأستاذ عبدالوهاب عبداللطيف (ص ١١) عن الخبر المتواتر ما يلي : هو ما

رواه جماعة في كل طبقة من طبقاته . . . ولا تنحصر الجماعة في عدد معين ، ويميل السيوطي إلى إعتبار العشرة من الرواة ـ أي إذا قل عدد الرواة عن عشرة أشخاص في طبقة يكون الخبر آحاداً. أحيانا يكون خبر الواحد هو ما تفرد به أهل بلدة كاملة أو تفرد به رجل عن امام أو ما تفرد به أهل بلدة عن أهل بلدة أخرى ، كما جاء ذلك في (معرفة علوم الحديث) للحاكم ابن عبدالله النيسابوري (٩٦ ، ٩٧) حيث أورد بعض الأمثلة منها :

* ما يتفرد به أهل مدينة واحدة عن صحابي . ومثال ذلك حديث حنش أن علياً رضي الله عنه كان يضحي بكبش عن النبي صلى الله عليه وسلم وبكبش عن نفسه . وقال كان أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أضحي عنه وأنا أضحي عنه أبدا .

قال الحاكم : تفرد به أهل الكوفة من أول الإسناد الى آخره ، ولم يشركهم فيه أحد .

* ومنها أن ينفرد بالحديث رجل واحد عن إمام من الأئمة ، كالحديث الذي تفرد به سفيان بن عيينة عن الزهري عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية نجد فبلغت سهمانهم اثنى عشر بعيرا فنفلنا النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا .

* ومنها أن ينفرد بالحديث أهل مدينة عن أهل مدينة أخرى . قال الحاكم : من الأفراد أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلا ، وأحاديث لأهل مكة يتفرد بها عنهم أهل المدينة مثلا ، وأحاديث يتفرد بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلا . . . ومثال ما تفرد به البصريون عن الكوفيين حديث الشعبي عن الوراد قال :

كتب معاوية بن أبي سفيان إلى المغيرة : أكتب إليَّ بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب اليه : أنه كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال .

مما سبق يتبين لنا أن خبر الواحد في الإصطلاح هو الخبر الذي لم يجمع شروط التواتر ، وليس من الضروري أن يكون في طبقة من طبقاته راو واحد فقط لأن حد التواتر في الرواة في كل طبقة هو عشرة أشخاص ، فإذا نقص راو واحد عن العشرة أو أكثر من ذلك في أي طبقة من طبقات الرواة عد ذلك الحديث من أحاديث الآحاد حتى وإن كان رواته يعدون بالمئات فى كل طبقة من الطبقات الأخرى .

أقسام خبر الواحد بالنسبة لأسانيده:

أن السند في اللغة كما جاء في (المعجم الوسيط ١ / ٤٥٤) هو المعتمد . وسمي كذلك لأن الحديث يستند إليه ويعتمد عليه . أما السند في اصطلاح المحدثين فهو سلسلة الرجال التي توصل إلى ما ينتهي إليه السند من كلام ، سواء كان ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله أو صفاته أو تقريراته ، أو قول الصحابة أو التابعين .

ولقد قسم المحدثون وجامعو السنة أحاديث الآحاد بحسب وصولها إليهم إلى ثلاثة أقسام هي : المشهور والعزيز والغريب .

أما الحديث المشهور فهو الخبر الذي رواه ثلاثة رواة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر . وهذا هو تعريفه بالنسبة لبعض المحدثين كما أورده السيد عبدالمتعال أحمد الجبري في مؤلفه (حجية السنة ومصطلحات المحدثين) ص ٩٣ حيث أورد في ذلك ما يلي : « ومن المحدثين من عرف المشهور بأنه ما رواه ثلاثة فأكثر عن ثلاثة فأكثر إلى

منتهـاه ممن لا يمكن ـ عادة ـ تـواطؤهم على الكـذب أو حصولـه منهم إتفاقا . فهو من قبيل خبر الآحاد الذي لم يبلغ درجة المتواتر . . . وهو يفيد الطمأنينة بمعنى أنه يقوي اليقـين ، وهذا قـول الحنفية ، وقـال بعضهم أن المشهور يفيد اليقين بطريق الإستدلال بخلاف المتواتر فإنه يفيد اليقين بالضرورة » .

ولقد جاء في (علوم الحديث ومصطلحه) للدكتور/ صبحي الصالح في شأن المشهور ما يلي « ٢٣٣ » : واشتهار الحديث أمر نسبي فقد يكون مشهورا بين أهل الحديث خاصة وقد يكون مشهورا بينهم وبين غيرهم من العلماء والعامة . . . أو مشهورا عند الفقهاء . . . أو عنـد الأصوليـين . . . أو مشهورا عنـد العامـة . . . لكن المشهـور الإصطلاحي الذي يعرفه نقاد الحديث لا يراد به ما اشتهر على ألسنة الناس من العلماء والعامة ، بل الحديث الذي روته الجماعة ثلاثة أو أكثر ، وأمثلته على كثرتها لا يقف عليها غير أهل الحديث والمجتهدين في جمعه ومعرفته » .

أمـا الحديث العـزيز ، فقـد ورد تعريفـه في (حجيـة السنـة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم) ص ١٩٤ كما يلي : «إذا تحققت في طبقات رواته ـ أي الحديث ـ إثنان ولو في طبقة واحدة ولا تقل الرواة عنها في كل طبقة فهو العزيز وهو دون المشهور» .

ويسترسل المؤلف في صفحة (١٤٦) من نفس مؤلفه في شـأن الحديث العزيز بقوله : «هو ما تحقق في رواته إثنان ولو في طبقة واحدة ولا يقل الرواة عنها في كل طبقة ، فإذا روى الحديث في طبقة أربعة ، وفي طبقة أخرى إثنان وفي طبقة ثالثة ثلاثة أو أربعة أو خمسة فهو حديث عزيز أو ليس مشهورا ، ومثاله حديث الشيخين عن أنس عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين » . وقد رواه عن أنس كل من قتادة وعبدالعزيز بن صهيب ، ثم رواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبدالعزيز إثنان أيضا » .

أما الحديث الفرد أو الغريب فقد عرفه ابن الصلاح في (مقدمته) ٢٤٣ كما يلي : «والغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههم من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً. فإذا روى عنهم رجلان واشتركوا في حديث يسمى عزيزا ، وإذا روى الجماعة ـ أو أكثر من اثنين وأقل من عشرة أشخاص ـ عنهم حديثا سمي مشهورا » .

وجاء في (حجية السنة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم) ص ٩٤ ـ ٩٥ في شأن الحديث الفرد أو الغريب ما يلي : «إن انفرد بالرواية راو واحد ـ في طبقة من طبقات السند ـ فهو الغريب . والغريب إما مطلق وإما نسبي . فالغريب المطلق هو الذي يرويه عن الصحابي راو واحد . . . والغريب النسبي هو ما انفرد به راو واحد في أثناء التحمل ، يعني رواه واحد في طبقة من طبقات السند بعد أن يرويه عن الصحابي أكثر من راو واحد ، وسمي غريبا نسبيا ، لأن التفرد وقع في راو واحد في طبقة واحدة بينما روى عن أكثر من واحد في طبقات أخرى . . . » .

أقسام خبر الواحد من حيث قوته وضعفه

(١) الأخبار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته والتابعين تنقسم إلى أخبار مقبولة وأخبار مردودة. ولقد نقل لنا

ظفر أحمد العثماني التهانوي في مؤلفه (قواعد في علوم الحديث) ص ٣٨ السبب الرئيسي في قبول الخبر ورده كما يلي : « وكلها فيها المقبول وهو ما ترجح صدق المخبر به . والمردود : وهو ما ترجح كذب المخبر به . ورده لتوقف الاستدلال به على البحث عن أحوال رواته بخلاف المتواتر فكله مقبول » .

إن الأخبار المقبولة تتفاوت في قوتها أيضا ، فمنها القوي والأقوى والقوي جدا ، وهو ما بين الحسن لغيره والحسن لذاته والصحيح لغيره والصحيح لذاته وكلها مقبولة ومعمول بها لدى المحدثين .

ولقد عرف العلماء هذه الأقسام وأفاضوا في شرحها وتوضيحها من ذلك ما نقله ظفر أحمد العثماني التهانوي في مؤلفه السابق ص ٣٣ - ٣٦ حيث يقول : « إن الصحيح لذاته هو خبر الواحد المتصل السند بنقل عدل تام الضبط غير معلل بقادح ولا شاذ ، فإن خف الضبط والصفات الأخرى التي فيه فهو الحسن لذاته ، فإن تعددت طرق الحسن لذاته بمجيئه من طريق آخر أقوى أو مساوية أو طرق أخرى . . . فهو الصحيح لغيره . وخبر الواحد الذي يرويه من يكون سيء الحفظ ولو مختلطاً لم يتميز ما حدث به قبل الاختلاط، أو يكون مستورا أو مرسلا لحديثه أو مدلسا في روايته . . . فيتابع أيا كان منهم ممن هو مثله أو فوقه في الدرجة . . . فهو الحسن لغيره . . . وحاصله أن الضعيف إذا تعددت طرقه أو تأيد بما يرجح قبوله فهو الحسن لغيره . . . والضعيف هو مالم يجمع صفة الحسن » .

من الملاحظ هنا أن الأحاديث الضعيفة من الأخبار المردودة ، وهي أيضا تتراوح في ضعفها ما بين المضطرب والمتروك . أما الأحاديث الموضوعة فليست ضمن الأحاديث الشريفة اطلاقاً لأنها الأقوال

المنسوبة زوراً وبهتاناً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وفي شأن تعريف الأخبار المقبولة جاء في (المعتصر من مصطلحات أهل الأثر) ١٤ -١٦ ما يلي : « الصحيح لذاته هو ما اتصل سنده برواية العدل الضابط ضبطا كاملا وخلا من الشذوذ والعلة. وسمي صحيحا لذاته لأن صحته غير ناشئة من خارج كالإعتضاد برواية أخرى . والمراد من اتصال سنده أن يكون كل من رجاله سمع الحديث من شيخه أو أجازه به إجازة معين ـ كأن يقول الشيخ لتلميذه أجزت لك رواية كتابي هذا ـ والمراد بالعدل : عدل الرواية وهو المسلم البالغ العاقل ، ولو أنثى أو عبدا، السالم من الفسق وهو إرتكاب الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة . . . والسالم مما يخل بالمروءة . وهكذا فسر المحدثون العدالة في الراوي . . . والضبط إما ضبط صدر أو ضبط كتاب فضبط الصدر أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من إستحضاره متى شاء . وضبط الكتاب صيانته عنده منذ سمعه وصححه إلى أن يؤدى منه . . . ويعرف ذلك بمقايسة رواية الراوي بمن جزم العلماء بكامل ضبطه كابن شهاب ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل ، فمتى وافقهم دائما أو غالبا ولو في المعنى كان كامل الضبط .

والمراد بخلوه من الشذوذ أن لا يخالف الثقة من هو أوثق منه من الرواة ، مع عدم إمكان الجمع بين ما أختلف فيه . والمراد من العلة السبب الخفي الذي يقدح في القبول مع أن الظاهر السلامة منه .

والصحيح لغيره هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطا غير كامل مع كونه ـ أي الراوي ـ مشهورا بالصدق والستر ، وخلا من الشذوذ والعلة ، إذا روى من طرق أخرى مساوية لطريقه في الصدق والضبط ، أو أكثر من طريق أدنى من طريقه . . . ومعنى ذلك أن

الصحيح لغيره هو الحسن ، إذا توبع برواية أخرى واحدة مماثلة لطريقه في القوة أو بأكثر من رواية أقل في القوة . . . فان المتابعة له تجبر ما يخشى على راويه من جهة سوء حفظه .

أما الحديث الحسن فهو : ما اتصل سنده بنقل عدل متأخر ـ قليلا ـ عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهورا بالصدق والستر وخلا من الشذوذ والعلة . والحسن لغيره هو الضعيف الذي لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن إذا روى من وجه آخر ، وكان ضعفه لغير فسق راويه أو كذبه . وذلك هو الضعيف إذا روى من أوجه أخرى ضعيفة ولم يكن ضعفه إلا لسوء حفظ راويه الصدوق الأمين أو لأنه يرسل أو يدلس أو لأنه مجهول . . . وهذه الأشياء تخرجه عن كونه منكرا أو لا أصل له . . . أ . هـ .

والحديث الضعيف كما جاء في (تدريب الراوي) جـ ١ ص ١٧٩ ـ ١٨١ : هو مالم يجمع صفة الصحيح أو الحسن ويتفاوت ضعفه كصحة الصحيح ومنه ماله لقب خاص كالموضوع والشاذ وغيرهما . قال السيوطي في شرحه لكلام النووي أعلاه ما يلي : «قوله كصحة الصحيح إشارة الى أن منه ما هو أوهى كما أن في الصحيح أصح » .

ويورد العلماء الأحاديث المنسوبة زورا وبهتانا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل الوضاعين وذلك ليحذروا المسلمين من شرها .

حجية أحاديث الآحاد الصحيحة كمصدر من مصادر التشريع :

إن أحاديث الآحاد بأقسامها التي تشمل المشهور والعزيز والغريب إن صحت فهي حجة في الشرع، ويلزم المسلم بالعمل بها

وعدم تركها وبخاصة أحاديث الآحاد والواردة في الصحيحين لتلقي الأمة الاسلامية كلا من صحيح البخاري وصحيح مسلم بالقبول والرضى التام . جاء في (تدريب الراوي) ١/ ١٣١ ـ ١٣٤ قول ابن الصلاح معلقا على ما في الصحيحين من أحاديث : « أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل منه . . . خلافا لمن نفى ذلك محتجا بأنها ـ أي أحاديث الأحاد ـ . لا تفيد إلا الظن، وإنما تلقتها الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطىء وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويا، ثم بدا لي أن الذي إخترناه أولا هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبني على الإجتهاد حجة مقطوعة بها» .

وقال إمام الحرمين : لو حلف إنسان بطلاق إمرأته إن ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ألزمته الطلاق . . . وقال الامام النووي : لأن ذلك شأن الآحاد ، ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه ، بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، أما الخبر المحتف بالقرائن فيفيد العلم خلافا لمن أبى ذلك ، وهو أنواع منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مالم يبلغ التواتر ، فإنه احتف به قرائن منها : جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تميز الصحيح على غيرهما ، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم . . . وأن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ . . . وأنهم اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجاه . . .

ومن أحاديث الآحاد الصحيحة (المحتفة بالقرائن) المشهور إذا

كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل . . . ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ حيث لا يكون غريبا ، كحديث يرويه أحمد مثلا ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك . فإنه يفيد العلم عند سماعه بالإستقلال من جهة جلالة رواته .

ولقد نقل الشيخ جمال الدين القاسمي في مؤلفه (قواعد التحديث) ٨٧ بعض أراء المحدثين في أحاديث الآحاد الصحيحة منها قول الحافظ بن حجر : « إتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان » . وقول الإمام شمس الدين ابن القيم : « والذي ندين لله به ولا يسعنا غيره ، أن الحديث إن صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وترك ما خالفه ولا نتركه لخلاف أحد من الناس كائنا من كان .

قال القاسمي أيضا : « إذا رفع الصحابي خبرا عن الرسول ﷺ بإيجاب فعل وجب العمل به على من بلغه من المكلفين إلى أن يلقى خبرا غيره بنسخ ذلك الخبر ، وحينئذ فعلى من عمل بالخبر الأول الرجوع إلى الثاني وترك العمل بالأول» .

وأن الامام الشافعي أرسل للامام أحمد بن حنبل ويقول : « إذا صح عندكم حديث فأعلمنا به لنأخذ به ونترك كل قول قلناه قبل ذلك ، أو قاله غيرنا، فإنكم أحفظ للحديث ونحن أعلم به » . .
وقول الأئمة كلهم : « إذا صح الحديث فهو مذهبي » أ. هـ .

وعليه فان المسلم ملزم بقبول أخبار الآحاد الصحيحة ويجب عليه العمل بها . وقال السمعاني في (قواعد الحديث) ٩٨ : «إذا ثبت الخبر صار أصلا من الأصول» .

وقال صاحب (قواعد التحديث) ١٠٦ : الحسن كالصحيح في الإحتجاج به وإن كان دونه في القوة، وبهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم أنه دون الصحيح المبين أولا . وقال السخاوي : منهم من يدرج الحسن في الصحيح لاشتراكهما في الإحتجاج. وقال الخطابي : على الحسن مدار أكثر الحديث لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح . . . وخبر الواحد حجة في الشرع إذا وافق شروط الحديث المقبول . . . من الصحيح لذاته إلى الحسن لغيره . . . وقال الشافعي : « إذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وجاء في (المعتصر من مصطلحات أهل الأثر) ١٦ عن حجية أحاديث الآحاد الصحيحة ما يلي : « والصحيح والحسن حجة يعمل بهما . . . أما الحديث الضعيف فلا يعمل بمقتضاه في العقائد والأحكام ، ويجوز العمل به في الفضائل وروايته في الترغيب والترهيب وذكر المناقب ويشترط للعمل به أن لا يشتد ضعفه وأن يندرج تحت أصل شرعي عام ، وأن لا يعتقد العامل به بثبوته . . . » .

ويتضح لنا مما سبق أن علماء المصطلح قسموا الأحاديث النبوية الشريفة بحسب طرق أسانيدها إلى قسمين :

* متواتر .
* وآحاد .

وأن الأحاديث المتواترة هي الأحاديث التي رواها عشرة رواة فما فوق في كل طبقة من طبقات السند ، وهي تفيد العلم اليقيني ويجب العمل بها .

وأن أحاديث الآحاد : هي التي يقل عدد رواتها عن عشرة ولو في طبقة واحدة من طبقات السند ، ولا يلزم أن يكون هناك راو واحد فقط في كل طبقة من طبقات السند . وتنقسم أحاديث الآحاد أيضا إلى أقسام هي : المشهور والعزيز والغريب أو الفرد . وأن من أحاديث الآحاد ما هي قريبة من الأحاديث المتواترة كالمشهور ومنها العزيز وهو ما زاد عدد رواته في كل طبقة عن واحد ومنها الفرد أو الغريب وهو ما تفرد راو واحد بروايته حتى ولو في طبقة واحدة .

وهذا يدحض المفهوم الشائع بين العامة من أن خبر الواحد ينحصر فيما رواه شخص واحد في كل طبقة من طبقات السند .

وبعد استعراض أقسام أحاديث الآحاد من حيث قوتها وضعفها اتضح لنا أن أحاديث الآحاد تتفاوت من حيث القوة ومن حيث الضعف . وأن العبرة في قبول الخبر ليست بكثرة الطرق وإنما بصحة الأسانيد وقوة حملة الحديث الشريف أو ضعفهم ، وذلك حسب المعايير الدقيقة التي وضعها علماء المصطلح في قبول الأخبار أو ردها .

وهذا يدحض الفهم السائد لدى بعض البسطاء من أن أحاديث الآحاد لا يعتد بها ولا يلتفت اليها . ولقد اتضح لنا ذلك بصورة جلية عند استعراض آراء المحدثين في حجية أحاديث الآحاد ووجوب الأخذ بها والعمل بما جاء فيها إن صحت نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

جهود المحدثين في تأويل مختلف الحديث

درج بعض السفهاء من الناس على اثارة الشكوك حول بعض الأحاديث النبوية الشريفة باعتبار أنها متضاربة ومتناقضة ، ولقد طعن آخرون فيها باعتبار أنها تتعارض مع ما اكتشفه العلم الحديث من حقائق ، ولجأ بعضهم الآخر الى الزعم بأنها غير منطقية أو غير صحيحة .

ولإزالة هذه الشكوك والشبهات فإنني سوف أتناول بإذن الله الفرق بين محكم الحديث ومختلفه ، مع ذكر بعض المحدثين الذين أبدعوا في هذا المجال ، ثم أورد مثالين لحديثين مختلفين وأوضح كيف وفق العلماء بينهما دون أن يتعارض ذلك مع ما جاء به العلم الحديث من حقائق .

المحكم والمختلف لغة وإصطلاحا:

المحكم في اللغة كما جاء في (المعجم الوسيط ١/١٨٩) هو : إسم مفعول من أحكم ويقال أحكم فلان الأمر : أي أتقنه ، والمحكم المتقن ، والمحكم من القرآن الظاهر الذي لا شبهة فيه ، ولا يحتاج إلى تأويل ، قال تعالى في سورة آل عمران : ﴿ منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخرُ متشابهات ﴾ الآية ٧ .

أما المحكم في اصطلاح المحدثين فهو الحديث المقبول الذي

سلم من معارضة مثله له . ونجد أن أغلب الأحاديث النبوية الشريفة من هذا النوع .

أما المختلف لغة كما جاء في (المعجم الوسيط ١ / ٢٥١) فهو إسم فاعل من الإختلاف ضد الإتفاق ، وخالف الشيء يعني ضاده ، ويقال خالف بين الشيئين ، وتخالفا إذا تضـادا ، واختلف الشيئان يعني لم يتفقا ولم يتساويا .

والمختلف في اصطلاح المحدثين هو الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما ، والأحاديث المختلفة هي التي تصل إلى جامعي السنة الشريفة ويخالف بعضها بعضا في المعنى ظاهريا . لكن الأئمة الماهرين في فقه الحديث وأصوله ، العارفين باللغة العربية وقواعدها قد إستطاعوا أن يجمعوا بين أكثر الأحاديث التي كان يبدو ظاهرها متعارضا .

أما الأحاديث المختلفة التي لم يتمكن المحدثون من الجمع بينها ، فهم يحكمون عليها بـالضعف ، وهذا النـوع من الحديث الضعيف يسمى في المصطلح بالحديث المضطرب .

والإضطراب في اللغة كما جاء في (المعجم الوسيط) هو إختلال الأمر وفساد نظامه ، وفي إصطلاح المحدثين : الأحاديث التي تروى من أوجه مختلفة ومتساوية في القوة ، وتتعارض بحيث لا يمكن الجمع بينها ، أو ترجيح إحدى الروايات على الروايات الأخرى . ومثل هذه الأحاديث لا يقبلها علماء المصطلح لأنهم واثقون بأن مثل هذه الأقوال المضطربة لا يمكن أن تصدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن السبب في إضطراب هذه الأحاديث إنما يرجع في حقيقته إلى فساد تحمل تلك الأحاديث وتداولها بين الرواة .

أمثلة لبعض الأئمة الحذاق في هذا المجال :

لقد إجتهد بعض العلماء في الجمع بين الأحاديث التي تبدو ظاهريا متعارضة ، وبذلوا في ذلك جهوداً قيمة جزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

من هؤلاء العلماء الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك المتوفي عام ٢٠٦هـ بخاصة في مؤلفه المسمى : (مشكل الحديث وبيانه). ولقد قال عن فورك الإمام السبكي في كتابه (الطبقات ٥٢/٣) ما يلي : « إنه بالغ في رفض الدنيا وراء ظهره وعمل على طاعة الله في سره وجهره ، وصمم على التمسك بدينه . . . وأنه لا يجاري فقهاً ، وأصولاً ، وكلاماً ، ووعظاً ، ونحواً مع مهابة وجلالة وورع بالغ » .

أما مؤلفه (مشكل الحديث وبيانه) فهو كتاب قيم ذو فائدة جليلة . ولقد ذكر فيه ابن فورك ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهم ظاهرها التشبيه ، ثم عمل على شرحها وتأويلها والتدقيق بينها بما يؤدي إلى إزالة كل شبهة يمكن أن يتعلل بها المغرضون في التهجم على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولقد قال ابن فورك في ذلك ما يلي: « فقد وفقت . . . على تحري النصح والصواب إلى إملاء كتاب تذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهم ظاهرها التشبيه ، مما يتسلق به الملحدون على الطعن في الدين ، وخصوا بتقبيح الطائفة التي هي ظاهرة على الحق لساناً وبياناً وقهراً وعلواً . . . الطاهرة عقائدها من الشوائب والأباطيل وشوائن البدع والأهواء الفاسدة » .

ومن العلماء الذين خاضوا هذا الغمار أيضا وكتبوا في تأويل

مختلف الحديث ، فقيه الأدباء وأديب الفقهاء ، الامام أبو محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري المتوفي عام ٢٧٦هـ . ولقد أورد الإمام الذهبي في (الميزان) عن سيرته ما يلي : « هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة صاحب التصانيف، صدوق قليل الرواية ، روى عن اسحاق بن راهويه وجماعة . . . قال الخطيب عنه وكان ثقة دينا فاضلا » .

ولقد كتب إبن قتيبة ـ كما قال محقق كتابه محمد زهري النجار ـ مقدمة كتابه (تأويل مختلف الحديث) لوزير المعتمد على الله بن المتوكل على الله الخليفة العباسي قائلا : «فإنك كتبت إليّ تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وإمتهانهم ، وإسهامهم الكتب بذمهم ، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض حتى وقع الإختلاف وكثرت النحل وتقطعت العصم ، وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضا ، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث . . . هذا ما حكيت من طعنهم على أصحاب الحديث ، وشكوت تطاول الأمر بهم على ذلك من غير أن ينصح عنهم ناصح ويحتج لهذه الأحاديث محتج ، أو يتناولها متناول حتى أيسوا بالعيب ورضوا بالقذف ، وصاروا بالإمساك عن الجواب كالمسلّمين ، وبتلك العلوم معترفين . . . وتذكر أنك وجدت في كتابي المؤلف في غريب الحديث بابا ذكرت فيه شيئا من المتناقض عندهم وتأولته ، فأملت بذلك أن تجد عندي في جميعه مثل الذي وجدته في تلك من الحجج ، وسألت أن أتكلف ذلك محتسبا الثواب ، فتكلفته بمبلغ علمي ومقدار طاقتي ، وأعدت ما ذكرت في كتبي من هذه الأحاديث ليكون الكتاب تاما جامعا للفن الذي قصدوا الطعن فيه» .

أمثلة من الأحاديث التي ظاهرها التعارض:

ولكي نوضح جهود العلماء حول الأحاديث التي يشوبها التعارض ظاهريا نأخذ موضوع العدوى وموقف العلماء منها حسب ما جاء في الأحاديث النبوية الصحيحة، فقد ورد في بعض الأحاديث النبوية الصحيحة أنه لا عدوى ، من أمثلة ذلك ما يلي :

أ ـ الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري في كتاب الطب باب لاهامة (٤١/٢٢ من شرح الكرماني) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا عدوى ولا صفر ولا هامة ، فقال إعرابي : يارسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء فيخالطها البعير الأجرب فتجرب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فمن أعدى الأول » .

ب ـ الحديث الذي أخرجه الإمام الترمذي في كتاب القدر باب ما جاء لا عدوى ولا هامة ولا صفر (٣١١/٨ من العارضة)من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لا يعدي شيء شيئاً فقال أعرابي: يارسول الله البعير أجرب الحشفة ندبنه ـ أي نضعه في الحظيرة ـ فتجرب الإبل كلها؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فمن أجرب الأول؟ لا عدوى ولا صفر، خلق الله كل نفس فكتب حياتها ورزقها ومصائبها».

جـ ـ الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في كتاب السلام باب لا عدوى ولا طيره ولا هامة ولا صفر (٢١٦/١٤ شرح النووي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : «لا عدوى ولا هامة ولا نوء ولا صفر» .

وعلى الرغم من أن هذه الأحاديث النبوية الصحيحة تصرح بأنه لا عدوى، لكننا نجد أحاديث نبوية أخرى صحيحة تحث على تجنب المريض بأمراض معدية وذلك تخوفا من العدوى ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

أ ــ الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري في كتاب الطب باب لا هامة (٤٤/٢١ ، ٤٥ من شرح الكرماني) من حديث أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يوردن ممرض على مصح» . وأنكر أبو هريرة حديثه الأول ، قلنا ألم تحدث أنه لا عدوى فرطن بالحبشية قال أبو سلمة فما رأيته نسي حديثا غيره .

ب ــ الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري أيضا في الكتاب السابق باب ما يذكر في الطاعون (٤٦/٢٢ من شرح الكرماني) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام حتى إذا كان بسرغ لقيه أُمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام . قال ابن عباس : فقال عمر أدع لي المهاجرين الأولين ، فدعاهم عمر فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام ، فأختلفوا فقال بعضهم : لقد خرجت لأمر ولا نرى أن ترجع عنه ، وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء ، فقال ارتفعوا عني ثم قال أدع لي الأنصار ، فدعوهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا ، كإختلافهم فقال : إرتفعوا

عني . ثم قال أدع لي من كان هـا هنا من مشيخـة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان فقالوا نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء . فنادى عمر في الناس : إني مصبح على ظهر فأصبحوا عليه ، قال أبو عبيدة بن الجراح : إفرارا من قدر الله؟ فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله ، أرأيت لو كان لك أبل هبطت واديا له عدوتان ، أحدهما خصبة والأخرى جدبة ، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقـدر الله وإن رعيت الجدبـة رعيتها بقدر الله ؟ قال : فجاء عبدالرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجته فقال : إن عندي في هذا علما ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منـه قال : فحمد الله عمر ثم انصرف .

جـ ـ الحديث الذي أخرجه الامام البخاري أيضا في كتاب الطب باب الجذام (٢١/٣ من شرح الكرماني) من حـديث أبي هريـرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ، وفر من المجذوم فرارك من الأسد » .

موقف العلماء من ثبوت العدوى ونفيها

لقـد حاول العلماء من المحـدثين وغيـرهم الجمـع بـين هـذه الأحاديث حسب إجتهاد كل منهم ، وانقسموا في ذلك إلى فريقين ، أحدهما ينفي وجود العدوى تصديقا لظاهر الأحاديث الواردة في هذا

الشأن ، أما الفريق الآخر فيثبت وجود العدوى ويحذر منها تصديقا للأحاديث الواردة في هذا الشأن .

أ ــ رأي من نفى العدوى : نقل العلامة الكرماني (٢١/٣) قول ابن بطال : « لا عدوى أي لا حقيقة للعدوى وأما النهي ـ ويقصد النهي عن مخالطة المريض ـ فلئلا يتوهم المصح أن مرضها ـ أي الإبل ـ حصل من أجل ورود المريض عليها فيكون داخلا بتوهمه في تصحيح ما أبطله النبي صلى الله عليه وسلم من العدوى » .

نقل الكرماني أيضا رأي بعض العلماء القائلين بأن العدوى غير ثابتة . أما الأحاديث الواردة في شأن الفرار من المجذوم وغيرها فهي لعدم التأذي بالرائحة الكريهة ونحوه . . . » وعلق إبن حجر في شرحه (فتح الباري ١٠/٢٤١، ٢٤٢) على حديث الإبل الصحيحة التي يمرضها البعير الأجرب قائلا : « قوله : فيدخل فيها فيجربها هو بناء على ما كانوا يعتقدون من العدوى : أي يكون سببا لوقوع الجرب بها ، وهذا من أوهام الجهال يعتقدون أن المريض إذا دخل في الأصحاء أمرضهم ، فلما أورد الأعرابي الشبهة رد عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله فمن أعدى الأول ، وهو جواب في غاية البلاغة والرشاقة ، وحاصله من أين جاء الجرب الذي أعدى بزعمهم ؟ فان أجيب من بعير آخر لزم التسلسل ، أو بسبب آخر فليفصح به ، فإن أجيب بأن الذي فعله في الأول هو الذي فعله في الثاني ثبت المدعي وهو : إن الذي فعل بالجميع ذلك هو الخالق سبحانه وتعالى ، أما قوله لا يوردن ممرض على مصح ، فإن سبب النهي عن الإيراد هو خشية الوقوع في اعتقاد العدوى ، أو خشية تأثير الأوهام » .

ولقد دعّم ابن حجر هذا الرأي وقوّاه ، وأورد بعض آراء العلماء

المؤيدين له من أمثال أبي عبيدة الذي قال : « ليس في قوله لا يوردن ممرض على مصح إثبات العدوى بل لأن الصحاح لو مرضت بتقدير الله تعالى ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتن يتشكك في ذلك ، فأمر باجتنابه . . . وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالإجتناب إنما هو للمخالفة على الصحيح من ذوات العاهة . . . وهذا شر ما حمل عليه الحديث لأن فيه إثبات العدوى التي نفاها الشارع » .

ولقد نقل إبن حجر أيضا رأي إبن خزيمة حيث قال : « إنما أمرهم صلى الله عليه وسلم بالفرار من المجذوم ، كما نهاهم أن يورد الممرض على المصح شفقة عليهم ، وخشية أن يصيب بعض من يخالطه المجذوم الجذام ، والصحيح من الماشية الجرب ، فيسبق إلى بعض المسلمين أن ذلك من العدوى ، فيثبت العدوى التي نفاها صلى الله عليه وسلم ، فأمرهم بتجنب ذلك شفقة منه ورحمة ، ليسلموا من التصديق باثبات العدوى ، وبين لهم أنه لا يعدي شيء شيئا . . . ويؤكد هذا كله أكله مع المجذوم . . . أما نهيه عن إدامة النظر إلى المجذوم فيحتمل أن يكون لأن المجذوم يغتم ويكره إدمان الصحيح النظر إليه لأنه قل ما يكون من داء ألا وهو يكره أن يطلع عليه » .

ب ــ رأي من أثبت العدوى : ذهب بعض العلماء أن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا عدوى» لا ينافي وجود العدوى حسب ما أودعه الله في خلقه من أن لكل سبب مسبب ، أما نفي العدوى فيدل على أن الله سبحانه وتعالى قادر على أن يبطل قاعدة السبب والمسبب ويبديء المرض حسب إرادته ومشيئته سبحانه وتعالى .

ولقد أوضح الإمام القرطبي حسب ما أورد إبن حجر في شرحه فتح الباري : أن قول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي : « فمن

أعدى الأول » لا يتنافى مع قوله : « لا عدوى » لأن الحديث يبين جواز مشافهة من وقعت له شبهة في إعتقاده بذكر البرهان العقلي إذا كان السائل أهلا لفهمه ، ثم يقول القرطبي : « إن هذه الشبهة التي وقعت للأعرابي هي التي وقعت للطبائعيين أولا وللمعتزلة ثانيا ، فقال الطبائعيون بتأثير الأشياء بعضها في بعض وإيجادها إياها وسموا المؤثر (طبيعة) ، وقال المعتزلة بنحو ذلك في الحيوانات والمتوالدات وأن قدرهم مؤثر فيهم بالإيجاء ، أو أنهم خالقون لأفعالهم مستقلون باختراعها ، فاستندت الطائفتان إلى المشاهدة الحسية » .

ولقد أورد إبن حجر في شرحه لباب لا عدوى رأي من نفى العدوى قائلا : « فقد رد هذا الفريق حديث لا عدوى بأن أبا هريرة رجع عنه ، إما لشبهة فيه ، وإما لثبوت عكسة عنده . . . وقالوا بأن الأخبار الدالة على الإجتناب أكثر مخارج وأكثر طرقا فالمصير اليها أولى » .

نقل إبن حجر أيضا في شرحه لباب الجذام رأي من قال : إن المراد بنفي العدوى أن شيئا لا يعدي بطبعه نفيا لما كانت الجاهلية تعتقده أن الأمراض تعدي بطبيعتها من غير إضافة إلى الله تعالى ، وأكل ﷺ مع المجذوم ليبين لهم أن الله هو الذي يمرض ويشفى ، ونهاهم عن الدنو منه ليبين لهم أن هذه من الأسباب التي أجرى الله العادة بأنها تفضي إلى مسبباتها ، ففي نهيه إثبات الأسباب ، وفي فعله إشارة إلى أنها لا تستغل ، بل الله هو الذي إن شاء سلبها قواها فلا تؤثر شيئا ، وان شاء أبقاها فأثرت .

ويحتمل أيضا أن يكون أكله ﷺ مع المجذوم أنه كان به أمر

يسير لا يعدي مثله في العادة، إذ ليس الجذمى كلهم سواء، ولا تحصل العدوى من جميعهم، بل بعضهم لا يحصل منه في العادة عدوى أصلاً، كالذي أصابه شيء من ذلك ووقف فلم يعد بقية جسمه.

ولقد نقل إبن حجر رأي البيهقي حيث يقول: أن الجذام والبرص بزعم أهل العلم والطب والتجارب يعدي الزوج كثيراً. . أما الولد إن كان أحد أبويه أجذم أو أبرص فإنه قلما يسلم من الجذام أو البرص، وإن سلم أدرك نسله.

رأي العلم الحديث:

لقد وضح الطبيب محمد علي البار في مؤلفه (العدوى بين الطب وحديث المصطفى) بأن الأمراض التي تصيب الإنسان تنقسم إلى قسمين كبيرين: أمراض غير معدية، وأمراض معدية. وهو يقول صفحة ٢٤: «أما الأمراض المعدية فهي التي تنتقل من مريض إلى آخر بأحد طرق العدوى العديدة وهي: إما بواسطة التنفس كما في أمراض الجهاز التنفسي كالأنفلونزا والسل الرئوي، أو بطريق الفم مثل أمراض الجهاز الهضمي كالدوسنتاريا، والتيفود، والكوليرا، وشلل الأطفال، والتهاب الكبد الوبائي، أو عن طريق الزنا مثل: الأمراض التناسلية كالزهري والسيلان، أو عن طريق الملامسة مثل: الجدري أو الجذام، أو بواسطة الحقن ونقل الدم مثل: التهاب الكبد الفيروسي، أو بواسطة وخز الحشرات كالبعوضة التي تنقل مرض الملاريا، وداء الفيل، والحمى الصفراء، أو ذبابة التسى تسى التي تنقل مرض النوم، أو القمل الذي ينقل حمى التيفوس، أو البرغوث

الذي ينقل الطاعون».

ولقد أفاد الدكتور محمد علي البار أيضا بأن الفيروسات والبكتريا هي التي تسبب الأمراض، وهي كائنات دقيقة جداً، ترى بالمجهر الإليكتروني بعد تكبيرها عشرات الآلاف أو مئات الألوف من المرات، ولقد أثبت الطب كذلك بأن البلايين من تلك البكتريا تعيش في فم الانسان وأنفه وعلى سطح جلده وأمعائه دون أن تحدث له أي ضرر، بل أن كثيراً منها ذو نفع وفائدة، لكن هذه البكتريا الهادئة نفسها قد تتحول فجأة إلى عدو يقتل الإنسان ويسبب له الأمراض المختلفة.

ثم يقول د. البار في ذلك: «وليست هناك قاعدة معروفة نستطيع أن نتنبأ بها عن طبيعة هذا الميكروب المخادع، وأنه سيتحول فجأة من السلام والوئام إلى الهجوم والعدوان، فليس الأمر بأيدينا ولا بأيدي تلك الميكروبات الدقيقة فهي لا تعلم من أمرها شيئاً، ولكن الأمر لمن بيده الأمر كله يصرفها كما يشاء... أما معلوماتنا فهي تعتمد على التجارب وعلى الأغلب الأرجح، وليس لدينا من علم يقيني بأن هذا الميكروب سيسبب المرض الفلاني، أو أنه سبب المنعة والمناعة.. وإنما هو علم مبني على الظن والترجيح».

ويتضح لنا مما سبق أن العلماء ذوي الفهم الثاقب قد إجتهدوا في تأويل الأحاديث التي تختص بإثبات العدوى والأحاديث التي تختص بنفيها، وذلك لدفع التعارض الظاهري حول هذه الأحاديث، فمن أصاب منهم فقد جمع الأجرين، أما من أخطأ فقد حصل على الأجر الواحد فكلا الفريقين مأجور بإذن الله.

ولقد رأينا كيف أن العلم الحديث قد أثبت دور العدوى في

إنتقال أمراض مختلفة، كما أنه وضح بـأن الجراثيم نـاقلة المرض يمكن أن تعيش في فم الانسـان وأنفه، وعـلى سطح جلده وأمعـائه دون أن تحدث له أي ضرر، مما يدل بأن المرض والشفـاء كله بيد الله سبحـانه وتعـالى وأن هـذه الجـراثيم لا تعـدي بـذاتهـا، لكنهـا تسـير حسب النـواميس التي أودعها الله تعـالى في الكـون، والتي يمكن أن يعـدلهـا ويبدلها متى شاء وكيف شاء.

وعليـه فلا تنـاقض حقيقي بين الأحـاديث التي تثبت العـدوى والتي تنفيها.

صور من إفتراءات المستشرقين
على السنة النبوية الشريفة

لقد درج كثير من أعداء الإسلام كالمنصرين والمستشرقين وأصحاب المصالح الذاتية والمطامع الدنيوية على مهاجمة الإسلام ومحاولة الحد من إنتشاره بين الأمم، وذلك بغزو المسلمين في ديارهم ومحاولة قهرهم بقوة السلاح أحيانا وبالغزو الفكري أحياناً أخرى.

ومن تلك المحاولات الخبيثة ما فعله المستشرقون من أمثال الفريد غيوم وترتون وإبراهام كاتش وغيرهم من مهاجمة الإسلام باسم الدراسات العلمية، والتي إتخذوا منها ستارا يحتمون خلفه لتشكيك المسلمين في دينهم وسنة نبيهم الكريم محمد ﷺ.

ولقد حاول الفريد غيوم في مؤلفه (الحديث في الإسلام) الطعن في السنة النبوية الشريفة زاعماً أن معظم الأحاديث النبوية الشريفة التي جاءت في الكتب الصحيحة وغيرها هي من وضع الصحابة والتابعين بعد أن لحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى. كما إدعى أن الصحابة والتابعين قد إستعانوا في وضع الحديث بالأمثال والقصص والحكم والأحداث المسطرة في الأناجيل، وبخاصة بعد الفتوحات الإسلامية للشام ومصر حيث إختلط المسلمون بالنصارى وأعجبوا بمحتويات الأناجيل.

ولقد أثار غيوم عدة شبهات في هذا الشأن نوجز بعضها ونعلق عليه فيما يلي:

إتهام الصحابة والتابعين بوضع الحديث:

لقد إفترى غيوم على صحابة رسول الله ﷺ وتابعيهم وطعن في عدالتهم زاعماً أنهم كانوا لا يتورعون عن وضع ما يروق لهم من أحاديث على لسان سيدنا محمد ﷺ مدعياً أن الصحابة كانوا إذا أحبوا أمراً أو أعجبوا بشيء صيروه حديثاً ورفعوه إلى رسول الله ﷺ كي يكتسب صفة الشرعية والقداسة.

ومن المؤكد أن غيوم قد خلط هنا بين الصحابة رضوان الله عليهم وبين الزنادقة وأصحاب الأهواء والبدع والوضاعين.

فقد جاء في كتاب (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للسيوطي قول أحد المبتدعة بعد توبته: «كنا إذا إجتمعنا وإستحسنا شيئا جعلناه حديثاً».

وجاء في الآلىء المصنوعة للسيوطي ٢/٤٦٨ إعتراف أحد الزنادقة قبل أن تضرب عنقه بوضع الحديث حيث قال: «وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرّم فيها الحلال وأحل فيها الحرام».

وأنه لمن الثابت لدى المحدثين أن الوضع في الحديث لم يظهر إلا بعد عصر الفتنة أي بعد مقتل عثمان بن عفان، وأن الوضع لم يكن من الصحابة بل كان من المندسين في صفوف المسلمين من أصحاب الأهواء والبدع والذين تصدى لهم المحدثون وكشفوا عن مخططاتهم، وأن آثارهم وأحوالهم متضمنة في الكتب التي أُختصت بالتصدي للوضع والوضاعين.

أما الصحابة فهم الأشخاص الذين صحبوا رسول الله ﷺ.
ويرى جمهور العلماء أن الصحابي هو كل مسلم رأى رسول الله ﷺ

مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه ومن لم يرو، ومن غزا معه أو من لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه ومن لم يره لعارض كالعمي. ولقد كان الصحابي يعرف قديماً بأمور منها: الخبر المتواتر، والخبر المشهور أو الخبر المستفيض أو بإخبار أحد الصحابة والتابعين بأنه صحابي وغير ذلك من الأدلة الواضحة.

أما في العصور المتأخرة فيمكن معرفة الصحابي عن طريق المصنفات الخاصة بتراجم الصحابة (كالإستيعاب في معرفة الأصحاب) لابن عبدالبر، و(أسد الغابة في معرفة الصحابة) للحافظ بن حجر وغيرهما من المصنفات.

فالصحابة إذن معروفون لدى السلف والخلف.. معرفة تامة لا مجال للشك فيها.

أما افتراء غيوم بأن الصحابة والتابعين قاموا بوضع الحديث فهو إفتراء لا يصدر إلا عن كذوب جهول أعمى الله بصره عن الحق فانخرط في سلك الباطل يجول فيه بقلمه، لأن عدالة الصحابة والتابعين ثبتت بكتاب الله عزل وجل وسنة رسوله ﷺ فقد قال تعالى في سورة التوبة آية ١٠٠ **﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم﴾**.

ولقد ثبتت عدالة الصحابة والتابعين كذلك بالسنة النبوية الشريفة. ومن أمثلة ذلك الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم بشرح النووي ١٦/٩٢، ٩٣ بسنده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

قال: قال رسول الله ﷺ: لا تسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه.

أخرج الإمام مسلم أيضا (شرح النووي ١٦/٨٥) من حديث عبدالله قال: سئل رسول الله ﷺ أي الناس خير؟ قال: قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء قوم تبدر شهادة أحدهم يمينه وتبدر يمينه شهادته.

لقد وردت آيات وأحاديث كثيرة حول عدالة الصحابة مما يجعلهم في قمة الثقة والإئتمان بخاصة على حديث رسول الله ﷺ، ولقد تقبلت الأمة الإسلامية ذلك بالإجماع فلا سبيل إذن للطعن في عدالتهم وهم الذين وضعوا منهجاً كان الأساس لمن تبعهم في المحافظة على الحديث الشريف وتثبتوا في قبول الأخبار والآثار عن النبي ﷺ، من ذلك ما أورده الذهبي في (تذكرة الحفاظ ١/٧٧) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه حيث قال: «كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه أول من إحتاط في قبول الأخبار. فروى إبن شهاب عن قبيصة عن ذؤيب أن الجدة جاءت أبي بكر تلتمس أن تورث فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئا وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً. ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس. فقال له: هل معك أحد فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه».

وبعد عصر الفتنة وبعد الفتوحات الإسلامية تشدد الصحابة والتابعون في قبول الحديث الشريف خشية وإحتياطاً من تسرب الكذب إليه من قبل الجهلاء وأصحاب البدع والأهواء. ولم يكن التابعون وأتباعهم أقل حرصاً وإحتياطاً في حفظ السنة من الصحابة.

ويدلنا على ذلك تثبتهم من الروايات والرواة ومن أمثلة ذلك:

ما جاء في مقدمة التمهيد من أن أبا العالية قال: كنا نسمع الرواية بالنص عن أصحاب رسول الله ﷺ فما رضينا حتى رحلنا إليهم.

وما جاء في (كتاب الجرح والتعديل) من قول هشام بن عروة: إذا حدثك رجل بحديث فقل: عمن هذا؟ وما جاء في صحيح مسلم بشرح النووى ١/٨٧ من قول عبدالله بن المبارك: إن الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

لقد بذل الصحابة والتابعون وأتباعهم كل هذه الجهود خشية الوقوع في الخطأ وإحتياطاً من تسرب الكذب إلى الحديث الشريف.

وكان الصحابة والتابعون لشدة تحفظهم يخشون أن يحدثوا ضعفاء العقول مخافة أن تحمل الأحاديث النبوية الشريفة على غير الوجه المراد منها فيقع الناس في الحيرة والإرتباك، كما إن الشواهد والآثار التي تدل على تثبت السلف الصالح من الحديث الشريف كثيرة وهي تبين بوضوح إهتمامهم وحرصهم في تحمل الحديث الشريف وأدائه وأنهم كانوا لا يأخذون إلا عمن توافرت فيه شروط التحمل والأداء كالعدالة والضبط وعدم مخالفة الثقات وغيرها من الشروط. وكانوا يلتزمون تلك الشروط في كل رجل من رجال السند، وهذا دليل واضح على أمانة السلف الصالح وعدالتهم وجديتهم في تحمل الحديث الشريف وأدائه.

لقد كان الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم يخشون أن يقعوا في الكذب بصورة عامة فكيف يكذبون على رسول الله ﷺ كما

يدعي غيوم؟!.

ولقد صرح لنا الصحابة أنفسهم بذلك، فقد جاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٣٥/١ أن علياً رضي الله عنه قال: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثا فلئن أخِرّ من السماء أحب إليّ من أن أكذب عليه.

إدعاء غيوم أن بعض الأحاديث تحث على الإقتداء بالنصارى:

لقد إستشهد غيوم بالحديث الذي أخرجه الإمام البخاري في كتاب (الإعتصام بالكتاب والسنة) فتح الباري ٣٠٠/١٣ بسنده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً وذراعاً ذراعاً حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟

لقد زعم غيوم أن هذا الحديث من وضع الصحابة وتابعيهم بعد الفتوحات الإسلامية للشام ومصر وإختلاطهم بالنصارى حيث وضعوا هذا الحديث وأمثاله كي يبرروا موقفهم في الأخذ عن النصارى وبعض طوائف اليهود.

ثم زعم أن هذا الحديث فيه حث للمسلمين على إتّباع اليهود والنصارى.

أما التهمة الأولى من أن هذا الحديث موضوع فهي تهمة متهافتة، لأن الحديث الذي إستشهد به غيوم متفق على صحته لوروده في صحيحي البخاري ومسلم، اللذين إتبعا منهجاً دقيقاً

ومعروفا لدى المحدثين في قبول الأحاديث وردها، ولذا فقد تلقت الأمة الإسلامية كتابيهما بالقبول وشهد العلماء بقيمة الكتابين العلمية.

قال الإمام الذهبي في مدح صحيح البخاري: وأما جامع البخاري فأجّل كتب الإسلام وأفضلهابعد كتاب الله تعالى. فلو رحل الشخص إلى سماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته. وهو القائل أيضا: إن الأصح صحيح البخاري يليه في المرتبة صحيح مسلم.

وعليه فلا يمكن أن يحكم بوضع هذا الحديث الوارد في الصحيحين إلا شخص جاهل ليس له أدنى معرفة بمتون الأحاديث وأسانيدها.

وأما التهمة الثانية من أن الحديث يحث على الاقتداء باليهود والنصارى فهي تهمة باطلة أيضا مبنية على جهل غيوم بمعنى الحديث الشريف لأن الحديث بعكس ما إدعى غيوم يحث على مخالفة أهل الكتاب والمشركين ويذم من يوافقونهم في طريق معيشتهم ومأكلهم وملبسهم وعاداتهم وتقاليدهم. ويتضح لنا ذلك جلياً من تعليق العلماء على الحديث.

فقد قال الإمام النووي: السنن بفتح السين والنون وهو الطريق والمراد بالشبر والذراع وجحر الضب التمثيل بشدة الموافقة لهم والمراد الموافقة في المعاصي والمخالفات..

وقال الحافظ بن حجر: قوله: فمن؟ هو إستفهام إنكاري، والتقدير فمن غير أولئك؟

وقال إبن بطال: أعلم ﷺ أن أمته ستتبع المحدثات من الأمور والبدع والأهواء لما وقع للأمم قبلهم، وقد أنذر في أحاديث كثيرة بأن الآخر شر وأن الساعة لا تقوم إلا على شرار الناس وأن الدين إنما يبقى قائماً عند خاصة الناس.

واستدل إبن عبدالبر بالحديث في باب ذم القول بالرأي إذا كان على غير أصل.

وحذر الزهري التاركين للسنن وطلب منهم التمعن في معنى الحديث وأخذ العبر والدروس منه قائلا: إن اليهود والنصارى إنما إنسلخوا من العلم الذي كان بأيديهم حين استقلوا بالرأي وأخذوا به.

وعليه فلا يعقل أن يوافق الصحابة والتابعون وهم خير القرون الكفار والمشركين في المعاصي. ولا يعقل أن يكذب الصحابة رضوان الله عليهم على رسول الله ﷺ وقد حذر ﷺ من الكذب عليه وذلك في الحديث المتواتر عن بضعة وسبعين من الصحابة والذي نصه كما جاء في صحيح البخاري في كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي ﷺ فتح الباري ١/ ٣٥ ونصه كما يلي: عن أنس رضي الله عنه قال: أنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي ﷺ قال: من تعمد عليّ كذبا فليتبوأ مقعده من النار.

إنكار غيوم لمعجزات الرسول ﷺ الحسية:

لقد إستعرض غيوم بعض الأحاديث النبوية الشريفة التي تثبت المعجزات الحسية لرسول الله ﷺ وأنكر ثبوتها زاعما أنها منسوبة كذبا

لرسول الله ﷺ، كما يزعم أن هذه الأحاديث منقولة عن أناجيل النصارى، ففي بعض صفحات مؤلفه تحت عنوان (الإقتباس عن النصارى) يقول: إن حديث أنس عن البركة التي حلت في طعام أبي طلحة وأم سليم مأخوذ عن القصة التي وردت في إنجيل يوحنا من ١ إلى ١١ . . وأن الأحاديث التي وردت عند المسلمين حول بركة محمد ﷺ التي شفي بفضلها بعض الصحابة كشفاء عينيّ علي بن أبي طالب في إحدى المغازي، مأخوذ عن إنجيل مرقص ١٢ : ٣٣، ونبع الماء من بين أصابعه مأخوذ عن معجزات المسيح.

ويستمر غيوم في تخرصاته قائلا: «ومما يؤيد ما بيناه سابقا أنه قبل فتح البلاد التي كان يسكنها النصارى لم يكن المسلمون يعرفون لمحمد ﷺ معجزة غير القرآن، لكن بعد الفتوحات نسبوا له معجزات حسية شبيهة بمعجزات المسيح».

إن الأحاديث التي ساقها غيوم أحاديث صحيحة وموجودة في أكثر مصنفات الحديث صحة. فالحديث الأول موجود في صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال أبوطلحة لأم سليم: لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفا أعرف فيه الجوع، فهل عندك من شيء؟ فأخرجت أقراصا من شعير ثم أخرجت خمارا لها فلفت الخبز ببعضه، ثم دسته تحت ثوبي وردتني ببعضه ثم أرسلتني به إلى رسول الله ﷺ. قال: فذهبت به فوجدت رسول الله ﷺ في المسجد ومعه الناس فقمت عليهم فقال رسول الله ﷺ: أأرسلك أبوطلحة فقلت: نعم فقال رسول الله ﷺ لمن معه: فقوموا فانطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت أباطلحة فقال أبوطلحة: يا أم سليم قد جاء رسول الله ﷺ بالناس وليس

عندنا من الطعام ما نطعمهم. فقالت: الله ورسوله أعلم. قال: فانطلق أبوطلحة حتى لقي رسول الله ﷺ فأقبل أبوطلحة ورسول الله ﷺ حتى دخلا فقال رسول الله ﷺ: هلمي يا أم سليم ما عندك فأتت بذلك الخبز فأمر به ففت، وعصرت عليه أم سليم «عكة» لها فأدمته ثم قال فيه رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول ثم قال: إئذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال. إئذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال: ائذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا. . ثم أذن لعشرة فأكل القوم كلهم وشبعوا والقوم ثمانون رجلاً.

إن وجود هذا الحديث في أكثر الكتب صحة يدل على أن الحديث توفرت فيه جميع شروط صحة الحديث وهي:

(١) إتصال السند ومعناه؛ أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه.

(٢) عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته إتصف بكونه مسلما بالغا عاقلا غير فاسق ولا مخروم المروءة.

(٣) ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط، أما ضبط صدر أو ضبط كتاب.

(٤) عدم الشذوذ: والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

(٥) عدم العلة: والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

وبهذا يبطل زعم غيوم من أن الحديث منقول عن إنجيل يوحنا وبخاصة وأن سند الأناجيل الأربعة مقطوع بين مؤلفيها والسيد

المسيح من جهة، وبينهم وبين تاريخ إعتماد الأناجيل عام ٣٢٥ م من جهة أخرى بما يقارب أربعة قرون تقريبا، مما يعني أن الأناجيل بحد ذاتها ليس لها إسناد قائم.

ولقد أكد بعض فلاسفة الدين المسيحي إن يوحنا صاحب الإنجيل المعروف لدى النصارى إنتحل شخصية يوحنا الحواري بزعمهم وكتب الإنجيل باسم ذلك الحواري. ولقد أفادنا بذلك جورج كيميل في كتابه (المدخل لأسفار العهد الجديد) ٢٣٢ - ٢٣٦ حيث قال ما ترجمته: «لقد إختلف العلماء في حقيقة إسمه فقد قال بعضهم أنه يوحنا الزبدي أحد الحواريين، وأكد آخرون أن شخصا مجهولا إنتحل شخصية يوحنا الحواري وكتب الإنجيل باسمه. . ومن المعلوم أن تاريخ مولده ووفاته مجهولان».

أما الحديث الثاني الذي إستشهد به غيوم فموجود في الكتب الصحيحة أيضا كصحيح البخاري حيث أخرجه (فتح الباري ٤٧٦/٧) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله قال: فبات الناس يدوكون ليلهم أيُّهم يعطاها فلما أصبح الناس غدو على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها فقال: أين علي بن أبي طالب؟ فقيل: هو يا رسول الله يشتكي عينيه؟ قال: فأرسلوا إليه فأتي به فبصق رسول الله ﷺ في عينيه ودعا له فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع. . . . الحديث

إن وجود هذا الحديث في صحيح البخاري يدل على أن هذا الحديث جمع شروط الصحة التي ذكرناها آنفا. فلا يعقل أن يكون قد

أخذ من إنجيل مرقص، وبخاصة وأن مرقص نفسه مثل صاحبه يوحنا مجهول العين والحال، ولم تثبت له صحبة ولا لقاء بالسيد المسيح، وكذلك فإن هذا الإنجيل ووجه بالنقد الشديد من قبل فلاسفة الدين المسيحي فقد قال جورج كيميل في كتابه المذكور آنفاً ص ٢٣٥ ما ترجمته كالآتي: «إن الأقوال التي جمعت لتكوين هذا الإنجيل كانت أقوالا متناثرة هنا وهناك.. وإن النسخة الأصلية لهذا الإنجيل وجدها المتأخرون في صحف قد تمزق بعضها ومحيت كتابات بعضها الآخر وأن معظم ما في الإنجيل قد يكون مما نسبه المتأخرون لمرقص».

أما الحديث الثالث الذي استشهد به غيوم لنفي معجزة نبع الماء من بين أصابعه ﷺ فقد ورد أيضا في الكتب الصحيحة. ومن ذلك ما جاء في صحيح مسلم بشرح النووي ١٥/٣٨ في كتاب الفضائل باب معجزات النبي ﷺ بسنده من حديث أنس رضي الله عنه قال: إن النبي ﷺ دعا بماء فأتي بقدح رجراج فجعل القوم يتوضأون فحرزت ما بين السبعين إلى الثمانين قال: فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه.

قال الإمام النووي معلقاً على الحديث: نبع الماء من بين أصابعه الشريفة وتكثيره ﷺ للطعام هذه كلها معجزات ظاهرات وجدت من رسول الله ﷺ في مواطن مختلفة وعلى أحوال متغايرة وبلغ مجموعها التواتر.

ويتضح من ذلك أن هذه الأحاديث متواترة والحديث المتواتر في المصطلح هو: ما رواه عدد كثير بحيث تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وعليه فلا يعقل أن يكون الحديث موضوعا.

إن صحة هذه الأحاديث واتصال أسانيدها وتواترها يبطل زعم غيوم من أن المسلمين كانوا قد نسبوا المعجزات الحسية لرسول الله ﷺ بعد فتح البلاد التي يقطنها النصارى وبعد إعجابهم بمحتويات الأناجيل.

أما القرآن الكريم فهو حقاً المعجزة الكبرى لرسول الله ﷺ وهذا لا يتنافى مع وجود معجزات حسية أخرى بجانب القرآن للرسول ﷺ، ولا مجال للشك في ثبوت تلك المعجزات الحسية بعد أن رأينا أنها ثابتة بالسنة الصحيحة.

ويتضح لنا مما سبق أن الإفتراءات التي أثارها غيوم حول عدم عدالة الصحابة وتابعيهم إفتراءات لا تقوم على سند، لأن الله سبحانه وتعالى قد عدلهم وأن الرسول ﷺ قد عدلهم كذلك ولما رأيناه من الإهتمام الشديد الذي أولاه الصحابة والتابعون للسنة النبوية الشريفة.

أما ادعاء غيوم من أن بعض الأحاديث تحث على الإقتداء بالنصارى فهو إدعاء باطل كما بيناه عند شرح الحديث الشريف الذي أثار غيوم حوله هذه الشكوك.

أما الشبهة التي أثارها غيوم حول التشابه بين بعض معجزات رسول الله ﷺ الحسية والمعجزات النبوية للسيد المسيح عليه السلام في الأناجيل فيمكن تفسيرها في ضوء الحقائق المعروفة عن الأصول المشتركة لجميع الأديان السماوية، لأن هذه الأديان في حقيقة الأمر نابعة من مصدر واحد، وهدفها واحد، وغايتها واحدة وإن إختلف الأنبياء الذين أرسلهم الله سبحانه وتعالى بإختلاف العصور والأزمان.

ولقد أثبت القرآن لبعض الأنبياء معجزات كناقة سيدنا صالح وعصا موسى، ومعجزات عيسى كإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله، فلا غرابة إذن أن يؤيد الله سبحانه وتعالى سيدنا محمدا ﷺ بمعجزات تتوافق مع طبيعة عصره، فإن معجزته الكبرى هي القرآن الكريم بجانب بعض المعجزات الحسية التي وردت في كتب السنة الصحيحة.

من إفتراءات المستشرقين
حول الرحلة في طلب الحديث

لقد إتهم المستشرق الإنجليزي مارغليوث المحدثين بتزوير الحديث النبوي الشريف، ونسبته لرسول الله ﷺ، وهاجم طرق جمع الحديث الشريف، وصب جام غضبه على المحدثين الذين رحلوا في طلب الحديث الشريف، وإدعى أن الرحلة في طلب الحديث من أكبر السخافات والبدع التي قرأ عنها أو سمع بها في تاريخ حياته، وذلك في مؤلفه المسمى (تطور الديانة المحمدية) حيث قال ما ترجمته : «إن جمع الحديث كان سمة بارزة لأبناء الجيل الثاني من وفاة محمد ﷺ، ولقد ظل البحث عن الحديث والجري وراءه يأخذ طريقه إلى الظهور خاصة بعد السخافات التي أبتدعت وسميت بالرحلة في طلب العلم، إن تلك السخافات المسماة بطلب العلم إبتدعها الصحابة في آخر عصرهم. ولقد كان لتناثر الصحابة في أرجاء الإمبراطورية الإسلامية أثر كبير في ظهور هذه البدعة، وخاصة بعد العصر الذي يعرف عند المسلمين بعصر الفتوحات الإسلامية. لكن على الرغم من رحلة المحدثين لا يستطيع أحد أن يجزم أن الأقوال التي تناقلها الرواة فيما بينهم هي فعلا أقوال رسولهم».

ولمناقشة مارغليوث فيما إدعاه من آراء، ولتمحيصها وتحليلها

والرد عليها، سوف أتناول هنا بإذن الله موضوع رحلة المحدثين في طلب الحديث حسب التقسيمات التالية: منشأ طلب العلم في الإسلام، نشأة الرحلة في طلب الحديث وأسبابها، أهمية الرحلة وشرف الذين رحلوا من المحدثين، صور من رحلة المحدثين في طلب الحديث الشريف، ثم نتائج الرحلة في طلب الحديث.

أولا: منشأ طلب العلم في الإسلام:

إن الباحث المتفحص في علوم الحديث، يلاحظ أن الحث على طلب العلم منصوص عليه في القرآن والسنة. ومما يدلنا على ذلك قوله سبحانه وتعالى: **﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾** التوبة الآية: ٢٢.

يقول الدكتور محمود حجازي رحمه الله في تفسيره للآية (١/٤١٥، ٤١٦): «فلولا خرج من كل فرقة كبيرة كالقبيلة أو البلد، جماعة قليلة يقدر عددها بقدر الظروف والملابسات، وذلك ليتأتى للمؤمنين في جملتهم التفقه في الدين، والوقوف على أسرار التنزيل، فيكون حول النبي ﷺ جماعة يتعلمون منه الأحكام، ويأخذون عنه القرآن، حتى إذا ما رجع المجاهدون من الميدان بلغوهم ما نزل من القرآن.. ومن هنا نعلم أن الآيات تشير إلى أن تعلم العلم أمر واجب على الأمة جميعا وجوبا لا يقل عن وجوب الجهاد والدفاع عن الوطن... فإن الوطن يحتاج أيضا إلى من يناضل عنه بالحجة والبرهان.. وتشير الآية الكريمة إلى أن غاية طلب العلم هو التفقه في الدين، وفهم أسراره مما تصلح به نفس العالم، حتى يكون ربانيا

وقرآنيا».

ولقد حثت السنة النبوية الشريفة كذلك على طلب العلم. ومما يدلنا على ذلك الحديث الذي أخرجه الإمام إبن ماجة في المقدمة (٨١/١) بسنده من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم، وواضع العلم عند غير أهله كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب». ولقد أخرج الإمام الترمذي أيضا (العارضة ٢ / ١١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة».

ومن هنا يتأكد لنا أن طلب العلم منصوص عليه بالقرآن والسنة، وليس بدعة كما إدعى مارغليوث، لأن البدعة هي الحدث والإنشاء، أو ما أُبتدع من الدين بعد الإكمال. والمبتدع كما جاء في لسان العرب (٣٥٢/٩): هو الذي يأتي بأمر جديد لم يسبقه إليه أحد، وأكثر ما يستعمل لفظ المبتدع ليدل على الذم. وقال العيني في العمدة (١٢٦/١١): البدعة إحداث ما لم يكن له أصل في عهد رسول الله ﷺ.

ثانيا: نشأة الرحلة في طلب الحديث وأسبابها:

لقد نشأت الرحلة في طلب الحديث في حياة رسول الله ﷺ، وإستمرت في عصر الصحابة والتابعين وأتباعهم حتى عصر تدوين السنة في المصنفات الكبرى. ولقد بدأ البحث والتنقيب في الأحاديث الشريفة في عصر رسول الله ﷺ، وكانت غاية البحث هي تحصيل

الحديث النبوي الشريف وتوثيقه، ليس تشككاً في نزاهة الصحابة الذين تحملوا الحديث ورووه، ولكن بهدف الحصول على الطمأنينة القلبية الناتجة عن المبالغة في الحرص والتدقيق، ومثل هذا وارد في القرآن الكريم في قول سيدنا إبراهيم الخليل: **﴿وإذ قال إبراهيم رب ارني كيف تحي الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي﴾** البقرة آية (١٢٦).

وهكذا كان البحث عن الحديث في عصره ﷺ لمزيد من الاطمئنان القلبي، لأن الصحابة كانوا عدولا ولا يكذب بعضهم بعضا، ولم يكن الهدف من التوثيق في رواية المحدثين للتحري عن عدالتهم وصدقهم إلا بعد عصر الفتنة. ولقد إبتكر الصحابة والتابعون منهجا فريدا في جمع السنة وتحقيقها وتوثيقها وتنقيتها من الشوائب التي حاول أصحاب البدع والأهواء أن يلحقوها بها لأسباب متعددة لا يسع المجال لذكرها.

ويؤكد الحاكم كما جاء في تدريب الراوي (٢/ ١٦٠) أن الرحلة في طلب الحديث سنة بدأت ونشأت في حياته ﷺ. ويستدل على ذلك بقصة البدوي الذي سمع حديثاً عن رسول الله ﷺ فجاء يتحرى عما سمعه بنفسه. ولقد وردت القصة في صحيح مسلم (١/ ٦٩ - ٧١) من حديث أنس رضي الله عنه قال: **نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل، فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية فقال: يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك؟ قال: صدق. قال: فمن خلق السماء؟ قال: الله. قال: فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل؟ قال: الله. قال: فبالذي خلق السماء وخلق**

الأرض ونصب الجبال ألله أرسلك؟ قال: نعم. . .».

ولقد كان من أسباب الرحلة في طلب الحديث نشر العلم بين المسلمين تأسيا بسنة رسول الله ﷺ حيث أمر المسلمين بنشر العلم كما جاء ذلك في الحديث الذي أخرجه الإمام الترمذي (العارضة ١٠/ ١٢٥) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله إمرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع». ولهذا فقد حرص الصحابة وتابعيهم على طلب الأحاديث النبوية الشريفة وروايتها كما خرجت من فم النبي ﷺ. ولبلوغ هذه الغاية رحلوا في طلب العلم جريا وراء الإسناد العالي الذي يقرب بينهم وبين رسول الله ﷺ. ولقد ورد ذلك في تدريب الراوي (١٢ ـ ١٦) من قول الإمام أحمد بن حنبل ما نصه: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف، لأن أصحاب عبدالله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه. وقول محمد بن أسلم الطوسي: قرب الإسناد قربة إلى الله، ولهذا أُستحبت الرحلة.

ثالثا: أهمية الرحلة وفضل الذين رحلوا من المحدثين:

ولقد كان لرحلة العلماء في طلب الحديث أثر كبير في حفظ سنة رسول الله ﷺ، وتقوية أسانيدها والتدقيق في نقلها وتداولها بين الرواة. ولقد نقل لنا الخطيب البغدادي في مؤلفه شرف أصحاب الحديث (٤١، ٤٢) آراء العلماء حول رحلة المحدثين بقوله: «إن الرحلة كان لها أثر في تقوية الأسانيد وتوثيق الحديث الشريف. . قال إبن المبارك: الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما

شاء. وقال أيضا: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم. وقال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن، فإن لم يكن معه سلاحه فبأي شيء يقاتل؟ وقال يزيد إبن ذريع: لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد. وقال حفص بن غياث: لولا أن الله جعل الحرص في قلوب طلبة العلم لدرس هذا الشأن».

ولقد نقل لنا محمد بن عبدالحي الكنوي في مؤلفه: الأجوبة الفاصلة للأسئلة العشرة الكاملة (٢٢ ـ ٢٤) قول الشافعي رضي الله عنه: مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل. وقول اسحاق بن ابراهيم الحنظلي: كان عبدالله بن طاهر إذا سألني عن حديث، فذكرته بلا إسناد سألني عن إسناده، ويقول: رواية الحديث بلا إسناد من عمل الزمني، فإن إسناد الحديث كرامة من الله لأمة محمد ﷺ. وقول بقية: ذاكرت حماد بن يزيد بأحاديث، فقال: ما أجودها لو كان لها أجنحة، يعني إسنادا. وقول محمد بن إدريس الرازي: لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل، إلا في هذه الأمة.

وجاء في شرح النخبة لمؤلفه علي القاري (١٩٤) تأكيدا للقول السابق وهو: أصل الإسناد خصيصة من خصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة، بل من فروض الكفاية.

ولأهمية موضوع الرحلة في طلب الحديث الشريف، نذر كثير من العلماء أنفسهم لهذا العمل الجليل، مبتغين به ثواب الله سبحانه وتعالى. ولقد وردت آثار كثيرة تدل على فضلهم، ومن ذلك ما نقله الخطيب البغدادي في مؤلفه شرف أصحاب الحديث (٥٩ ـ ٦٠) من

آراء العلماء حول فضل من رحل في طلب الحديث منها: إن يزيد بن هارون قال لحماد بن يزيد: يا أبا إسماعيل، هل ذكر الله عز وجل أصحاب الحديث في القرآن؟ فقال: بلى ألم تستمع إلى قوله: ﴿ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾. فهذا في كل من رحل في طلب العلم والفقه، ورجع به إلى من هم وراءه يعلمهم إياه. وقال إبراهيم بن آدم: إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث. وعن عكرمة مولى بن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى ﴿السائحون﴾ (التوبة آية ١٢٢) قال: هم طلبة الحديث. وقول زكريا بن عدي: رأيت إبن المبارك في النوم فقلت: ما صنع الله بك؟ قال غفر لي برحلتي في الحديث. وعن أبي بحر البكراوي عن صاحب لهم كان يطلب الحديث قد مات، فرآه في النوم فقال: ما صنعت؟ قال غفر لي، قال بأي شيء قال: بطلبي الحديث.

رابعا: صور من رحلة المحدثين في طلب الحديث:

لقد رحل كثير من الصحابة ومن التابعين وأتباعهم في طلب الحديث الشريف، حتى أصبحت الرحلة بعد تفرق الصحابة في البلدان من أحب الأعمال إلى نفوس المسلمين طمعاً في تلقي العلم من أفواه الرعيل الأول من الصحابة الذين كانوا يلازمون النبي ﷺ ومن أتباعهم الذين تحملوا الحديث عنهم. ولقد تحمل علماء الحديث شق صنوف الجهد والعناء في سبيل الوصول إلى رواة الحديث النبوي الشريف. ومن أمثلة ذلك ما جاء في سنن الدارمي (١/١١٥) من حديث إبن عباس رضي الله عنهما قال: «لما توفي رسول الله ﷺ، قلت لرجل من الأنصار: يا فلان هلم فنسأل أصحاب النبي ﷺ،

فإنهم اليوم كثير، فقال: واعجباً لك يا إبن عباس، أترى الناس يحتاجون إليك وفي الناس من أصحاب النبي ﷺ؟ فترك ذلك. وأقبلت على المسألة. فإنه كان يبلغني الحديث عن رجل فآتيه وهو قائل، فأتوسد ردائي على بابه، فتسفى الريح على وجهي التراب، فيخرج فيراني ويقول: يا إبن عم رسول الله ما جاء بك؟ ألا أرسلت إليّ فآتيك. فأقول: أنا أحق أن آتيك. فاسأله عن الحديث...».

جاء في سنن الدارمي أيضا (١/١١٤) قول أبي قلابة: لقد أقمت في المدينة ثلاثا، مالي حاجة إلا وقد فرغت منها، إلا أن رجلا كانوا يتوقعونه كان يروي حديثا، فأقمت حتى قدم فسألته. وقول إبن سيرين: إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه.

وجاء في معرفة علوم الحديث لمؤلفه الحاكم (٧، ٨): إن أبا أيوب الأنصاري رحل من المدينة إلى عقبة بن عامر بمصر يسأله عن حديث سمعه من النبي ﷺ، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري أمير مصر، خرج إليه فعانقه، ثم قال له: ما جاء بك يا أباأيوب؟ قال: حديث سمعته من النبي ﷺ لم يبق أحد سمعه منه غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ستر مؤمنا في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة». فقال أبوأيوب: صدقت ثم انصرف أبوأيوب إلى راحلته، فركبها راجعا إلى المدينة وما حل رحله، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر..

وجاء في معرفة علوم الحديث ص ٧ أيضا: أن عمرو بن مسلمة قال للأوزاعي: يا أباعمرو أنا ألزمك منذ أربعة أيام، ولم

أسمع منك إلا ثلاثين حديثاً. قال: وتستقل ثلاثين حديثاً في أربعة أيام؟ لقد سار جابر بن عبدالله إلى مصر واشترى راحلة، فركبها حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد، وانصرف إلى المدينة. وأنت تستقل ثلاثين حديثاً في أربعة أيام!

إن هاتين القصتين لتدلان على أن سماع الحديث الواحد كان أحب إلى صحابة رسول الله ﷺ من الدنيا وما فيها، لذا تحمّل الصحابة المشاق في سبيل ذلك، وكانوا سعداء بتحمل الحديث وتبليغه مما يدل على أن غرضهم كان دينياً بحتاً.

ولقد رحل كثير من التابعين أيضا في طلب الحديث الشريف. ويذكر الخطيب في مؤلفه الرحلة (٤٨، ٤٩) معظم من رحل منهم، ومن بينهم أبوالعالية الذي رحل يسمع من الصحابة رضوان الله عليهم. ومنهم أيضا ذر بن حبيش الذي رحل في خلافة عثمان ليسمع من الصحابة. وقال عامر الشعبي: لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن، فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبله من عمره، رأيت أن سفره لا يضيع.

ولقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه (فتح الباري ١/١٩٠) أن عامر الشعبي حدث خباب حديثا لرسول الله ﷺ وقال له: أعطيناكها بغير شيء، فقد كان يركب فيما دونها إلى المدينة. وعلق ابن حجر (فتح الباري ١/١٩٠) على كلام الشعبي بقوله: وإنما قال الشعبي ذلك تحريضا للسامع ليكون ذلك أدعى لحفظه وأجلب لحرصه. وجاء في كتاب المحدث الفاصل (٢٢٣) قول سعيد بن المسيب: «إن كنت لأسير ثلاثا في الحديث الواحد». وجاء في سنن الدارمي (١/٥٨): «إن أباقلابة وهو بصري مكث بالمدينة ثلاثة أيام

ليسمع حديثا واحدا».

وإتسعت رقعة الرحلة في عصر أتباع التابعين وأتباعهم ومن بعدهم لطلب العلم. جاء في كتاب الرحلة (٧٠) أن التميمي قال: ما سمعت بأرض فيها علم إلا أتيتها. وقد إعتبر يحيى بن معين الرحلة ضرورة من ضرورات العلم حتى قال: «أربعة لا تؤنس منهم رشدا.. ورجل مكث في بلد ولا يرحل في طلب الحديث». وبهذا أصبحت الرحلة في طلب الحديث النبوي الشريف من لوازم العلم. ولم يكتف كثير من المحدثين بما في أقاليمهم من أحاديث، بل رحلوا إلى حلقات العلم والمدارس الإسلامية المتفرقة في العالم الإسلامي حينذاك. ويصف الدكتور صبحي الصالح في مؤلفه علوم الحديث ومصطلحه (٥٥، ٥٦) أشكال الرحلة وصورها بقوله: «فكان في الراحلين من يمشي على رجليه، ومن يرتحل وهو إبن خمس عشرة سنة أو إبن عشرين، ومن يوصف بأنه أحد من رحل وتعب، أو بأن له رحلة واسعة، أو أنه أكثر وأكثر الترحال، أو أن له العناية التامة بطلب الحديث والرحلة، أو أنه أبقى في الرحلة بضع عشرة سنة، وكان يقال في أمثال هؤلاء أحيانا: تضرب إليه أباط المطي أو أكباد المطي، أو رحل الناس إليه، أو كانت الرحلة إليه في زمانه».

خامساً: نتائج الرحلة في طلب الحديث:

لقد كان للرحلة في طلب الحديث نتائج طيبة وآثار جليلة، ومن ذلك أنها أدت إلى معرفة الروايات المختلفة للحديث، ومعرفة أحوال الرواة، وأدت إلى ظهور علم الإسناد الذي تميزت به أمة محمد ﷺ عن سائر الأمم. ولقد مدح العلماء علم الإسناد وحرص

المسلمين عليه. ومن ذلك قول عبدالله بن المبارك: «إن الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء». ولقد نقل الخطيب البغدادي في مؤلفه شرف أصحاب الحديث (٤٠) قول المظفر عن أهمية الإسناد: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد: وليس لأحد من الأمم قديمهم وحديثهم إسناد.. وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم. وليس عندهم تمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها من غير الثقات. وهذه الأمة إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله، حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث، حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث عن عشرين وجه وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه، ويعدوه عدا. فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة».

وفي ضوء القاعدة التي أصلها علماء الحديث، من أن الخبر لا يقبل إلا بعد التثبت من صحة متنه وسنده، ظهرت علوم كثيرة تتعلق بالحديث الشريف منها: علم الجرح والتعديل والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل من المنقطع من الأسانيد، ومعرفة علل الحديث الخفية، وظهرت العلوم التي تتعلق بضبط الحديث وكيفية تحمله وأدائه، إلى أن ظهرت المصنفات الكبرى التي عنيت بالحديث الشريف وعلومه في القرن الثالث من الهجرة.

وكان من نتائج الرحلة أيضا أنها وثقت أواصر الصلة بين الأمصار التي فتحها المسلمون، وجعلت البلاد المفتوحة أكثر ترابطاً وتعمقاً في فهم الدين الإسلامي الحنيف. يقول في ذلك الدكتور

صبحي الصالح في مؤلفه علوم الحديث ومصطلحه (٥٧): «وأذا كان المشهورون بالطلب والرحلة قد وثقوا الأواصر بين البلدان، فذلك أمر واضح تفرضه طبائع الأشياء، وما كانت النتيجة لتتم على غير هذه الصورة، لأن طواف الكثير منهم بالأقاليم ربط بين المشرق والمغرب، وألغي السدود والحدود، وجعل هذا العالم الإسلامي أشبه بالمدينة الواحدة، تنطوي قلوب أبنائها جميعا على مبادىء واحدة، وتعاليم متماثلة . بيد أن أثر هذه الرحلات كان في الحديث نفسه نصا وروحا، أبلغ منه في أمصار المحدثين، فقد كانت هذه الرحلات تمهيداً لطبع الحديث بطابع مشترك، تتماثل فيه النصوص والتشريعات، وإن كانت أصول روايتها مختلفة المصادر، حتى تفرد بها أول الأمر أقليم واحد لم يشركه أحد، وكان أقل ما يفترض في هذا التفرد الأقليمي إختلاف العبارات بإختلاف الرواة والأقاليم، ولكن هذه العبارات المتباينة أخذت في التقارب شيئاً فشيئاً، حتى أمكن صهرها في قالب واحد، وخيل إلى سامعها أو قارئها للمرة الأولى أنها رواية مصر واحد لا عدة أمصار».

وبناء على ما أوردناه في هذه الصفحات يتضح لنا، أن الرحلة في طلب حديث ليست بدعة لأن طلب العلم فريضة عل كل مسلم ومسلمة، وأن التدقيق والبحث والتحري والتثبت في قبول الأخبار أوردها، هي توجيهات مباشرة من الله سبحانه وتعالى ومن رسوله الكريم. كما أن الرحلة في طلب الحديث لم تكن سخفاً كما ادعى مارغليوث ولاعبثا ولا لهواً، وإنما كانت عملاً جاداً مباركاً تمخضت عنه فوائد جمة تمثلت في جمع الحديث الشريف وتوثيقه، ونفي الخبث عنه. كما أدت إلى علوم إسلامية جديدة كان لها أثر كبير في إثراء وعي المسلمين وتبصيرهم بأمور دينهم ودنياهم.

صور من إفتراءات المستشرقين حول مُوطّأ الإمام مالك بن أنس

دأب كثير من المستشرقين على مهاجمة أعلام الإسلام من الصحابة رضوان الله عليهم ومن الفقهاء والعلماء ورواة الحديث النبوي الشريف من أمثال: أبي هريرة رضي الله عنه. والإمام مالك، والإمام البخاري، والإمام مسلم، والإمام أبي داوود وغيرهم، وذلك من أجل هدم أركان الإسلام وبخاصة عن طريق التشكيك في السنة النبوية الشريفة.

ومن أمثلة ذلك الهجوم ما فعله المستشرق كولسون (Coulson) في كتابه المسمى بتاريخ الشريعة الإسلامية «A History Of Islamic Law». حيث إدعى ذلك المستشرق الحاقد أن الصحابة والتابعين عندما حاولوا جمع أحاديث محمد ﷺ قد أصابهم الاضطراب ووقعوا في التخبط ولهذا فإن محاولاتهم كانت قد دونت دون تنسيق أو تمحيص أو ترتيب وقد قال كولسون: «إن الطابع المميز للسنة وخاصة بين عام ٧٧٠ وإلى عام ٨٠٠م هو الفوضى وعدم النظام، ويدلنا على ذلك أن الأحداث التي عاصرت فترة الوحي وما بعدها دونت دون مراعاة للترتيب الزمني الذي حدثت فيه تلك الأحداث وحتى الإجتهاد في ذلك العصر كان يتسم بالطابع الفردي».

كولسون وموطأ الإمام مالك:

مما لاشك فيه أن كولسون قد ساق كل تلك المقدمات في محاولاته اليائسة للنيل من موطأ الإمام الجليل مالك بن أنس رضي الله عنه فقد زعم هذا المستشرق الحاقد بعد ذلك أن موطأ الإمام مالك ما هو إلا مرآة تنعكس فيها تلك الفوضى التي زعم أن السنة الشريفة كانت تتسم بها في ذلك العصر.

ولكي يثبت كولسون أمانته العلمية أمام قُرّائه نراه يوجههم إلى الإطلاع على الموطأ ليتبين لهم صحة ما زعم. فهو يعتقد أن مالكاً خلط الفقه والتفسير وتقاليد أهل المدينة بعضها ببعض عند كتابته للموطأ. وهو يظن كذلك أن مالكا لم يراع الترتيب الزمني للأحداث، ولا مدى أصالة وصحة السنة التي وصلت إليه بقدر إهتمامه بالقواعد الفقهية التي أراد تصنيفها لمن حوله من أهل المدينة.

ويزعم كولسون أن رفض العلماء - الذين جمعوا السنة بعد مالك - لأحاديث وردت في الموطأ يقوى رأيه بأن مالكاً لم يهتم بأصالة السنة النبوية الشريفة.

وقد زعم كولسون كذلك أن مالكاً كان يستبد برأيه الشخصي ويحكم فكره في قبول الأحاديث أو ردها. ويستطرد كولسون في إفترائاته قائلاً: «إن مالكاً قد إهتم بتقاليد أهل المدينة وفكرهم ورفض قبول تقاليد المدن المجاورة والتي عاصرت الأحداث التي أحاطت بمحمد ﷺ كالمدينة تماماً».

وهذا يعتبر في نظر كولسون خطأ فاحشاً بالنسبة لكاتب جاد يريد أن يلم بأحداث زمنية معينة. ثم يزعم كولسون أن اهتمام مالك

بتقاليد أهل المدينة جعل كتابه الموطأ لا يصلح إلا لأهل المدينـة فقط، أو لمن يريد أن يخضع لتقاليد أهل المدينة من المدن المجاورة لها.

أما إفتراء هذا المستشرق الحاقد على السنة النبوية الشريفة وعلى السلف الصالح فلست بصدد الرد عليه هنا في هـذا المقال المقتضب، لكني أقول إن مثل هذا الافتراء إنما يدل على أن هذا المستشرق الحاقد ليست لديه أدنى معرفة بـطرق جمع السنـة الشريفة والأثـر، ولا بسيرة الصحابة رضوان الله عليهم، ولا سيرة التـابعين وأتبـاعهم. ويا ليت أمانة الكاتب العلمية ـ والتي كثيرا ما يتشـدق بها المستشرقـون ـ دفعته إلى الإطلاع على سيرة السلف الصالح قبل أن يقدم على كتـابة مؤلفـه المسمى بتـاريخ التشريـع الإسـلامي. وليت أمثـالـه من المستشرقـين والذين ينسبون لأنفسهم الأمانة العلمية يتمسكون بتلك الأمانة عنـد كتاباتهم عن الإسلام وعن السلف الصالـح. وسوف أقتصر عـلى كل حال في موضوعي هذا عـلى مناقشـة إفتراءات كـولسون حـول الإمام مالك رضي الله عنه، وجهوده في تدوين الموطأ.

معنى الموطأ وحقيقته:

الموطأ في اللغـة كما جـاء في لسان العـرب (١/١٩٧، ١٠٨٢) هو المسهل ووطأ الشيء يعني سهله وهيأه ودمثه.

والموطأ في اصطلاح المحدثين هو الكتـاب المرتب عـلى الأبواب الفقهيـة كالـطهـارة والعبـادات والمعـامـلات ومـا إلى ذلـك ويتضمن الأحـاديث المرفـوعة والمـوقوفـة والمقطوعـة: أي توجـد به الأحـاديث المروية عن النبي ﷺ والأقول الموقوفة على الصحابـة وفتاوي التـابعين والتي تسمى في المصطلح بالأحاديث المقطوعة.

وقد روي أن سبب تسمية الإمام الجليل مالك كتابه بـالموطـأ: أنه هيأه وسهّله للناس، حيث نقل عنه أنه قـال: عرضت كتـابي هذا على سبعين فقيهـا من فقهاء المـدينة فكلهم واطـأني عليه ـ أي وافقني عليه ـ فسميته الموطأ.

إن الإمام الجليل مالك لم يحكم برأيه ولم يفرض رأيه الشخصي في المسائل الدينية على الناس كما زعم كولسون بل جمع الأحاديث التي تيسر فهم المسـائل الفقهيـة على النـاس. ثم إن عـرض المـوطـأ عـلى سبعـين من العلماء فيه دلالـة كافيـة على أمـانة الإمـام مالـك العلمية وجديته ودقة بحثه في أحاديث رسول الله ﷺ، وكيف لا وقد نُقل لنـا من ورعه وتقواه وخشيته لله وحبه لرسوله الكريم أنـه كان يمشي حـافي القدمين في المدينة، الأرض التي دفن فيها رسول الله ﷺ.

كذلك مواطأة العلماء له وموافقتهم له فيما أورده في الموطأ وعدم إعتراض أحد على كتابه يدل على أنه توخى الدقة في جمعه لـلأحاديث الشريفة التي إستشهد بها لبيان أبواب الفقه المتضمنة في كتابه.

ولقد رأينا كذلك عند تعريف الموطأ أن فيه الأحاديث المرفوعـة والموقوفة والمقطوعة مما يدل على أن مـالكاً كـان يضع في إعتبـاره أقوال الصحابة وفتاوى التابعين ويعتمدها، وبهذا يبـطل الزعم الـذي أثاره كولسون من أن مالكاً كان يعتمد على فكره أو يستبّـد برأيـه الشخصي عند قبوله للأحاديث أو ردها.

مولد الإمام مالك ونسبه وعلمه:

ولـد الإمام مـالك بن أنس رضي الله عنـه (سير أعـلام النبلاء ٤٨/٨ ـ ٦٩) سنة ٩٣هـ وقيل ٩٠هـ. وتوفي عام ١٩٧هـ وهو الإمام

مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمر بن الحارث الأصبحي. وأبو عامر صحابي جليل حضر مع النبي ﷺ الغزوات كلها إلا غزوة بدر الكبرى.

وكان مالك جد الإمام مالك بن أنس من كبار التابعين وعلمائهم ومن جملة النفر الذين حملوا عثمان بن عفان رضي الله عنه، ودفنوه في البقيع.

وكان عم الإمام مالك هو أبوسهيل نافع بن مالك بن أبي عامر من ثقات التابعين وروى عنه الإمام مالك كثيراً من الأحاديث الشريفة.

أما فيما يختص بعلمه فقد كانت أكثر رواية الإمام مالك بن أنس عن أهل المدينة لأنه أخذ العلم عنهم مسلسلاً من الصحابة إلى التابعين السبعة ومنهم سعيد بن المسيب، وعروة، وسالم ثم تلاميذهم من أمثال الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وزيد بن أسلم، وأبي الزناد، ونافع الذين دوّن مالك عنهم العلم، واشتهر مالك بالعلم فتوجه إليه أهل الأمصار لأخذ الحديث والفتاوى ورزق شهرة عظيمة.

آراء العلماء حول الإمام مالك:

إن آراء العلماء حول الإمام مالك فيها دلالة كافية على مكانته العلمية المرموقة وتقواه وأمانته. قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي: «إذا ذكر العلماء فمالك النجم»، وقال أيضا: «مالك وابن عيينة القرينان لولاهما لذهب علم الحجاز». وقال الشافعي

أيضا: «العلم يدور على ثلاثة: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد».

وقال ﷺ: «يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة» ويرى كثير من العلماء أن المقصود هو الإمام مالك بن أنس. وقال إبن عيينة أيضا: «رحم الله مالكا. ما كان أشد إنتقاد مالك للرجال» ويقصد إنتقاده لرواة الحديث والبحث عنهم إحتياطاً لحديث رسول الله ﷺ. وقد وضح سفيان بن عيينة ذلك بقوله: «كان مالك لا يبلّغ من الحديث إلا صحيحا ولا يحدث إلا عن ثقات الناس».

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «ما بقي على وجه الأرض أحد آمن على حديث رسول الله ﷺ من مالك بن أنس». وقال أيضا: «ما رأيت أعقل من مالك».

وقال كل من يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين: «مالك أمير المؤمنين في الحديث».

وقال إبن معين أيضاً: «كان مالك من حجج الله على خلقه».

وسأل عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل أباه عن أثبت أصحاب الزهري؟ فقال له: «مالك بن أنس في كل شيء».

وقال البخاري: «أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر».

وهذا السند يسمى في المصطلح بالسلسلة الذهبية.

آراء العلماء حول الموطأ:

لقد رأينا كيف أخذ الإمام مالك بن أنس العلم عن فضلاء التابعين وأنه دوّن في كتابه ما أخذه وحفظه عنهم بالسند المتصل لذا صار كتابه مرجعاً هاماً للمحدثين والفقهاء.

ومن المعروف أن مالكاً من الأئمة الأربعة المجتهدين وهم: الإمام مالك، والإمام أبوحنيفة، والإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل.

ولقد سبق أن رأينا كيف وثق الإمام البخاري مالكاً وأعتبر أن أعلى الأسانيد صحة هو الحديث الذي يروى عن طريق مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر، وهذا دليل ما بعده دليل على أمانة الإمام مالك وجديته في تحمل حديث الرسول ﷺ وأدائه.

وقد مدح الإمام الشافعي الموطأ بقوله: «ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك بن أنس». وقد قال الإمام الشافعي كلمته هذه قبل تصنيف البخاري كتابه.

وقال الحافظ مغلطاي الحنفي: «أول من صنف الصحيح مالك».

عناية العلماء المسلمين بالموطأ:

لقد روى الموطأ عن مؤلفه عدد كبير من أصحابه ومن العلماء والمجتهدين، فقد رواه من أصحاب مالك يحيى المصمودي وابن القاسم، وذو النون المصري وغيرهم. ومن خلفاء المسلمين الرشيد، والأمين والمأمون، ومن المجتهدين الإمام الشافعي،

ومحمد بن الحسن وأحمد بن عبدالرحمن بن مهدي.

قال القاضي عياض: «لم يعتن بكتاب مثـل ما أُعتني بـالموطـأ، فقد شرحه من المتقـدمين إبن عبـدالبر في التمهيـد والإستذكـار وذكر أبوالوليد بن الصفار في كتابه ـ المرغب ـ أسماء كثيرين من شراحه».

أحاديث مرسلة في الموطأ:

أما قول كولسون بأن العلماء رفضوا الأخذ بأحـاديث وردت في الموطأ لأنها أحاديث ضعيفة فهـو قول خـاطىء، كما أن الإستنتـاجات التي بناها على ذلك من أن الإمام مالكاً لم يهتم بأصـالة السنـة النبويـة الشريفة فهي أيضا إستنتاجات خاطئة.

ولكي نزيل هذه الشبهات المتهـافتة يكفينـا أن نوجـز القول في معنى الحديث المرسل ونبين حكمه حسبما ورد في المصطلح ثم نتعرض لأقوال العلماء في الحديث المرسل بصفة عامة وفي المراسيل الموجودة في الموطأ بصفة خاصة.

إن الحديث المرسل يعد في المصطلح نوعاً من أنواع الأحـاديث الضعيفـة. والحديث الضعيف يـتراوح في ضعفه حسب شـدة ضعف رواتـه، فمنه الضعيف والضعيف جـدا ومنه الـواهي، ومنه المنكـر، ومنه الأحاديث الموضوعة أي المختلقة المكذوبة عـلى النبي ﷺ (علوم الحديث ٨٩).

وقد إختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء، أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال بشروط ثلاثة أوضحها الحافظ إبن حجر (تدريب الراوي ١/٢٩٨) فيما يلي:

(أ) أن يكون الضعف غير شديد.
(ب) أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.
(جـ) أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الإحتياط.

ولقد عرف علماء المصطلح الحديث المرسل بأنه الحديث الذي سقط من إسناده مَنْ بَعدَ التابعي (نزهة النظر: ٤٣)، والملاحظ أن انقطاع السند الحاصل في الحديث المرسل يختلف عن أي نوع آخر من أنواع الإنقطاع لأن الشخص الذي سقط اسمه في السند غالباً ما يكون صحابياً، والصحابة عدول بتعديل الله سبحانه وتعالى ورسوله لهم فلا تضر عدم معرفتهم بصحة الحديث.

نجد أن الحديث المرسل يعتبر في نظر الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه، وعند طائفة من العلماء المسلمين صحيحا يحتج به بشرط أن يكون المرسِلُ ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة، وقد اشترط الشافعي أن يكون المرسل الذي أرسل الحديث من كبار التابعين. (الرسالة: ٤٦١).

ولقد أعتمد بعض الأئمة كالإمام مسلم مراسيل كبار التابعين كسعيد بن المسيب، فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه في كتاب البيوع ١٠/١٨٣ بسنده حديثاً عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة.

آراء العلماء حول مراسيل الإمام مالك:

قال الحافظ إبن حجر: «كتاب مالك صحيح عنده وعند من قلده على ما إقتضاه نظره من الإحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، فذهب الإمام مالك والإمام أبوحنيفة وأكثر العلماء من تبع التابعين إلى

صحة العمل بهما، ويصح عندهم الإستدلال بقول عمر وأمثاله، والإستدلال بإتفاق جمع من التابعين من أهل المدينة. فالإمام مالك عمل بمقتضى أصله وليست هذه العلل قادحة في صحة الحديث عنده فيكون الموطأ كله صحيحا عند مالك وأبي حنيفة وسائر تبع التابعين».

وقال السيوطي: «إن المرسل والمنقطع حجة عند مالك وعند من وافقه في هذه المسألة، وكذلك حجة عندنا - أي الشافعية - إذا اعتقد بالرواية المرفوعة بلفظها أو بالمعنى، فالصواب أن يقال أن الموطأ صحيح عند الجميع».

وقال الإمام ولي الله الدهلوي: «إن أصحاب الكتب الستة والحاكم في المستدرك بذلوا وسعهم في وصل مراسيل مالك وموقوفاته فكأن هذه الكتب شروح للموطأ ومتممات له، ولا يوجد فيه موقوف صحابي ولا أثر تابعي إلا وله مأخذ من الكتاب والسنة.. وقد ألف إبن عبدالبر كتابا في وصل ما في الموطأ من المراسيل وقال: جميع ما في الموطأ من قول - أي قول الإمام مالك - بلغه أو عن الثقة عنده وأمثاله في أن إحدى وستون حديثا وكلها مسندة من غير طريق مالك».

وهكذا تبين لنا أن الإمام الجليل مالك بن أنس من الأئمة المجتهدين وهو صاحب المذهب المعروف، وأنه ينحدر من أسرة مسلمة لها تاريخها العريق في الإسلام.

وقد تبين لنا كذلك أن الإمام مالكا لم يخلط الفقه والتفسير والحديث بتقاليد أهل المدينة دون سند أو منطق أو أثر، بل كان اجتهادا منه أن قام بتصنيف الموطأ على أبواب الفقه، مستندا في ذلك على الأحاديث النبوية الشريفة وآثار الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم.

وتبين لنا كذلك أن الإمام مالكاً لم يعتمد أعمال أهل المدينة إلا لأنها كانت موافقة للكتاب والسنة، ومتصلة بالآثار المتناقلة عن رسول الله ﷺ وصحابته وتابعيهم، فلم يكن الأمر تخليطا ولا إختراعا مبنياً على الهوى كما ادعى كولسون.

أما زعم كولسون بأن الأئمة أصحاب المصنفات قد رفضوا قبول بعض ما ورد في الموطأ من أحاديث، فيدحضه أقوال الأئمة أصحاب المصنفات كالبخاري، وأحمد بن حنبل، والشافعي وغيرهم من الأعلام وكإبن حجر، والسيوطي، وإبن عبدالبر الذين هم في غنى عن التعريف.

ولقد أجمع هؤلاء العلماء على أنه لا يوجد في الموطأ موقوف صحابي ولا أثر تابعي إلا وله مرجع من الكتاب والسنة.

وعليه فإن إفتراءات كولسون في هذا الشأن ليس لها أساس من علم ولا سند ولا معرفة بالحديث وأهله، حاله في ذلك حال إخوته من المستشرقين الحاقدين على الإسلام.

من إفتراءات المستشرقين على الإمام الزهري

لقد طعن المستشرق أقناس جولدزيهر في عدالة الإمام الزهري، وذلك في المجلد ا لثاني من مؤلفه «دراسات في الديانة المحمدية» ص ٤٤، ٤٥، حيث زعم أن الإمام الزهري ما كان يتورع عن وضع الحديث ونسبته لرسول الله ﷺ تملقاً لخلفاء بني أمية واشباعاً لشهواتهم وإرضاءً لرغباتهم الشخصية.

لقد زعم قولد زيهر أن عبدالله بن الزبير رضي الله عنه عندما طمع في تولي الخلافة وانتزاعها من عبدالملك بن مروان، حاول كسب ود أهل الشام وأخذ ألبيعة منهم، خاصة من يقدم منهم حاجاً إلى بيت الله الحرام. لكن الزهري - من أجل أن يفوت الفرصة على ابن الزبير - تآمر مع مروان وقام بوضع حديث أسنده إلى رسول الله ﷺ ليصد أهل الشام عن الحج إلى بيت الله الحرام إكتفاء بالحج إلى بيت المقدس، بإعتبار أن الطواف حول الصخرة كالطواف حول الكعبة. والحديث الذي يقصده قولد زيهر هو «لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد، مسجد الحرام، ومسجدي هذا والمسجد الأقصى».

ولكي نرى إنْ كان الإمام الزهري من الوضاعين الذين كانوا لا يتورعون عن وضع الحديث ونسبته لرسول الله ﷺ، أم لا، ولكي نتحقق من صحة الحديث الذي زعم قولد زيهر أن الزهري قام بوضعه ومدى تطابق ذلك الحديث مع ما جاء في القرآن الكريم فيما

يختص بتعظيم كل من المسجد الحرام والمسجد الأقصى، فإنني سوف أقوم في هذه المقالة بإيجاز البحث فيما يلي:

(١) مولد الإمام الزهري ونشأته وطلبه للعلم.
(٢) منهج الزهري في تحمل الحديث وأدائه.
(٣) تعديل العلماء للإمام الزهري.
(٤) تخريج الحديث المشار إليه من طرق أخرى غير طريق الزهري.
(٥) شرح الحديث.
(٦) بيان تعظيم القرآن والسنة لكل من المسجد الحرام والمسجد الأقصى.
(٧) خاتمة البحث.

١ ـ مولد الإمام الزهري ونشأته وطلبه للعلم:

جاء في الإصابة لإبن حجر ٢ / ٣٢٥ ما يلي: هو الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة إبن كلاب القرشي الزهري، الشهير بإبن شهاب والزهري.. وهو من بني زهرة بن كلاب، أخي قصي بن كلاب جد رسول الله ﷺ من جهة أخوال النبي ﷺ، إذ أن أمه ـ ﷺ ـ هي آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب ـ ولقد ولد الزهري عام ٥٠ هـ وتوفي عام ١٢٤ هـ. عاش الزهري بداية حياته في المدينة، حيث كانت نشأته بها، ثم قضى معظم بقية حياته، أي منذ ٨٢هـ متنقلاً بين الشام والحجاز.

وجاء في كتاب (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) لمؤلفه المزي

١١ / ٣٧٥ ـ ٤٠٠ ما نصه: «أن الزهري أحد كبار صغار التابعين لرؤيته ولقائه القليل من الصحابة. ولقد روي عنهم بعض الأحاديث، وأهم أولئك الصحابة الذين لقيهم الزهري وروى عنهم أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله ﷺ، فقد روى عنه الزهري ما يقرب من خمسين حديثاً».

درس الزهري في أول عهده العلم على الصحابي عبدالله بن ثعلبة، وهو من صغار الصحابة، وكان يتعلم منه النسب، خاصة نسب قومه بني زهرة. ثم تحول إلى دراسة القرآن الكريم والحديث والفقه، فدرس على فقهاء المدينة السبعة. ولقد لزم الزهري بعض هؤلاء الفقهاء السبعة الذين كان عليهم مدار العلم والفتوى في المدينة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، ومنهم: سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، وعبيد الله ابن عتبة بن مسعود.

ولقد جاء في سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٣٦) أن الزهري كان يدور على مجالس العلم وحلقات الدروس، كما كان يدور على بيوت الصحابة من المهاجرين والأنصار، فيطرق الأبواب ويسأل أبناءهم عما يشغل باله ويسجل ذلك كله، حديثاً كان أم سنة من سنن رسول الله ﷺ، أم رأيا لصحابي أو قولاً لتابعي، ولم يكن يتوانى في ذلك.. وقبل أن ينهي القرن الأول الهجري سنواته ويفتح القرن الثاني الهجري يومه أصبح الزهري أعلم الناس بسنة رسول الله ﷺ.
وكان الزهري إلى تلك الهمة العالية والعزم القوي والدأب المتواصل في تدوين العلم ذا ذاكرة قوية، فقد كان يحفظ الحديث في المجلس نفسه.

جاء في سير أعلام النبلاء أيضاً قول الليث: كان إبن شهاب يختم حديثه بدعاء جامع.. وسمعته يبكي على العلم بلسانه ويقول: يذهب العلم وكثير ممن كان يعمل به. فقلت له: لو وضعت من علمك عند من ترجو أن يكون خلفاً. قال: والله ما نشر أحد العلم نشري ولا صبر عليه صبري، ولقد كنا نجلس إلى إبن المسيب فما يستطع أحد منا أن يسأله عن شيء إلا أن يبتديء الحديث، أو يأتي رجل يسأله عن شيء قد نزل به.

٢ ـ منهج الزهري في تحمل الحديث وأدائه:

كان الإمام الزهري ذا شخصية قوية، ولا يخاف في الحق لومة لائم، ولا يحابي أحدا على حساب الدين، واتخذ الصدق في الرواية والتثبت بتعدد طرق الحديث منهجاً في رواية السنة. من ذلك ما جاء في سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٣٩): أن سليمان بن يسار دخل على هشام بن عبدالملك. فقال: يا سليمان من الذي تولى كبره؟ قال: عبدالله بن أبي بن سلول. قال: كذبت. فدخل إبن شهاب فسأله هشام فقال الزهري: هو عبدالله بن أبي. فقال: كذبت... فقال الزهري: أنا أكذب لا أبالك، فوالله لو نادى مناد من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت، حدثني سعيد وعروة وعبيد وعلقمة بن أبي وقاص عن عائشة رضي الله عنها: أن الذي تولى كبره عبدالله بن أبي.

ومن منهجه أنه كان يطبق ما ورد بالدين في حياته العملية. فلقد جاء في سير أعلام النبلاء قول محمد بن المنكدر: رأيت بين عيني الزهري أثر السجود. وعن القاسم بن زهران أنه سمع الزهري

يقول: لا يرضى الناس قول عالم لا يعمل ولا عمل عامل لا يعلم. .
ونقل أبو مسهر قول الزهري: ثلاث إن كن في القاضي فليس بقاض: إذا كره الملام، وأحب الحامد، وكره العزل.

ومن منهجه مذاكرة العلم حتى لا يدرس، فعن مالك قال: دخلت أنا وموسى بن عقبة ومشيخة على إبن شهاب، فسأله إنسان عن حديث فقال: تركتم العلم، حتى إذا صرتم كالشنان قد توهت طلبتموه. والله لا جئتم بخير أبداً. فضحكنا.

وعن عبدالرحمن بن إسحاق أن الزهري كان يروي عن أبناء المهاجرين والأنصار وأنه كان يقول في ذم من لا يتثبت من الحديث: يا أهل العراق يخرج الحديث من عندنا شبراً ويصير عندكم ذراعاً.

ومن منهجه أيضاً نشر العلم، فقد روى عن يونس أن الزهري قال له: إياك وغلول الكتب. قلت: وما غلولها؟ قال: حبسها.

ومن منهجه كتب الحديث، فقد قال إبن عيينه: أتيت الزهري وهو عند سارية عند باب الصفا. فجلست بين يديه فقال: يا بني قرأت القرآن؟ قلت: بلى. قال: تعلمت الفرائض؟ قلت: بلى. قال: كتبت الحديث؟ قلت: بلى. وقال الشافعي: قال إبن عيينه: حدث الزهري يوما بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد. قال: أترقى السطح بلا سلم؟

٣ ــ تعديل العلماء للإمام الزهري:

لقد نقل الإمام الذهبي في مؤلفه سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٣٢ ـ ٣٣٧) ثناء كثير من العلماء على الإمام الزهري

وتعديلهم إياه منها:

ما جاء عن أبي الزناد عن أبيه أنه قال: كنا نكتب الحلال والحرام، وكان إبن شهاب يكتب كل ما يسمع، فلما أُحتيج إليه علمت أنه أعلم الناس، وبصر عيني به، معه ألواح أو صحف يكتب فيها الحديث وهو يتعلم يومئذ.

ولقد مدحه العلماء أيضا بأنه كان ينكر على من لا يتثبت من سند الحديث ومتنه. ومن ذلك ما جاء عن الوليد بن مسلم قال: خرج الزهري من الخضراء من عند عبدالملك فجلس عند ذلك العمود فقال: يا أيها الناس إنا كنا قد منعناكم شيئاً قد بذلناه لهؤلاء، فتعالوا حتى أحدثكم قال: فسمعهم يقولون: قال رسول الله ﷺ ، فقال: يا أهل الشام مالي أرى أحاديثكم ليست لها أزمة و لا خطم؟ قال الوليد: فتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ.

وجاء عن سفيان أنه قال: كان الزهري أعلم أهل المدينة. وقال عمر بن عبدالعزير: ما ساق الحديث أحد مثل الزهري. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت أحداً أنص للحديث من الزهري. وقال الإمام أحمد بن حنبل: الزهري أحسن الناس حديثاً، وأجود الناس إسناداً. وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس الزهري. وقال يحيى بن سعيد: ما بقي عند أحد من العلم ما بقي عند إبن شهاب. وقال مالك أيضاً: بقي إبن شهاب وماله في الدنيا نظير. وقال علي بن المديني: أفتى أربعة: الحكم، وحماد، وقتادة، والزهري، والزهري عندي أفقههم. وقال جعفر بن ربيعة: قلت لعراك بن مالك: من أفقه أهل المدينة؟ قال: أما أعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ، وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان وأفقههم فقهاً وأعلمهم بما مضى من أمر الناس،

فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثاً فعروة.

ولا تشاء أن تفجر من عبيدالله بن عبدالله بحراً إلا فجرته. وأعلمهم عندي جميعاً إبن شهاب الزهري، فإنه جمع علمهم جميعاً إلى علمه.

وجاء عن شعيب بن أبي جمرة قال: قيل لمكحول من أعلم من لقيت قال: إبن شهاب.

تخريج الحديث من غير طريق الزهري:

أما الحديث الذي أثار قولد زيهر الشكوك حوله فموجود في كتب السنة الصحيحة بطرق عديدة عن الزهري وغيره من الأئمة الحفاظ، كما يتضح لنا فيما يلي:

(١) أخرجه الإمام البخاري في عدة مواضع منها ماجاء في كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (٧ / ٢٥١ من صحيح البخاري بشرحه عمدة القاري) من طريقين أحدهما إسناده كالآتي: عن جعفر بن عمر عن شعبة عن عبدالملك عن قزعة عن أبي سعيد رضي الله عنه، كان غزا مع النبي ﷺ ثنتي عشرة غزوة، عن النبي ﷺ... الحديث.

أما الطريق الثاني فهو عن علي عن سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الأقصى).

ولقد أورد العيني في ذلك ما يلي: إن رجال الإسنادين عشرة

متغايرون، وهم من أثبت المحدثين ومنهم الصحابة والتابعون وهم حسب ما جاء في السند الأول حفص بن عمر بن الحارث النمري، وشعبة بن الحجاج وعبدالملك بن عمير، وقزعة مولى زياد، (ورواية عبدالملك عن قزعة من رواية الأقران لأنهما من طبقة واحدة وهم تابعيان). وسعيد بن زيد وهو صحابي واسمه سعيد بن مالك الأنصاري.

وهم حسب ما جاء في الإسناد الثاني: علي بن المديني من شيوخ البخاري وسفيان بن عيينة، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري وهو تابعي وفيه سعيد بن المسيب وهو من كبار التابعين، وأبو هريرة وهو الصحابي المعروف.

ولقد أخرج الحديث الإمام البخاري أيضا في كتاب الصوم، باب الصوم يوم النحر (١١ / ١١٢ من عمدة القاري) من طريق حجاج بن منهال عن شعبة عن عبدالملك بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الحج، باب فضل المساجد الثلاثة (٩ / ١٦٧ - ١٦٨) من طريق هارون بن سعيد الأيلي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه وليس في رجال سنده الزهري.

ولقد أخرجه الإمام مسلم في نفس الكتاب، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (٩ / ١٠٥، ١٠٦) من طريق قتيبة إبن سعيد وعثمان بن أبي شيبة جميعاً عن جرير عن حديث أبي سعيد وليس فيه الزهري.

(٣) أخرجه الإمام الترمذي أيضاً في أبواب الصلاة، باب ما جاء في أي المساجد أفضل (٢ / ١٤٨) من طريق إبن أبي عمر عن

سفيان بن عيينة عن عبدالملك بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وعلق عليه الترمذي بقوله: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) أخرجه الإمام إبن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (١ / ٤٥٢) من حديث كل من أبي سعيد الخدري، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وليس في سنده الزهري.

(٥) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسند أبي سعيد الخدري (٣ / ٧١) من طريق عفان وليس في سنده الزهري. وفي مسند أبي هريرة (٢ / ٥٠١) من طريق محمد بن عمر وليس فيه الزهري. وأخرجه أيضاً في مسند أبي بصرة الغفاري (٦ / ٧) من طريق عبدالملك وليس في سنده الزهري. وفي مسند أبي بصرة أيضا (٦ / ٣٩٧) من طريق يزيد بن أبي حبيب وليس فيه ذكر للزهري.

شرح الحديث

جاء عند العيني في العمدة (٢٥٢/٧ - ٢٥٤) ما يلي: قوله لا تشد الرحال على صيغة المجهول بلفظ النفي بمعنى النهي.. ونكتة العدول عن النهي إلى النفي لإظهار الرغبة في وقوعه.. وقال الطبري: النفي أبلغ من صريح النهي كأنه قال: لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لإختصاصها بما أختصت به. ووقع في رواية لمسلم: «تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد». فذكره من غير حصر، وليس في هذه الرواية منع شد الرحال لغيرها.. وسمى المسجد

الأقصى لبعده عن المسجد الحرام، أما في المسافة أو الزمان. وقد ورد في الحديث أنه كان بينهما أربعون سنة (وقد استشكل) من حيث أن بين آدم وداود عليهما السلام أضعاف ذلك من الزمن (وأجيب) بأن الملائكة وضعتهما أولا وبينهما في الوضع أربعون سنة، وأن داود وسليمان عليهما السلام جددا بنيان المسجد الأقصى كما جدد ابراهيم عليه السلام بناء البيت الحرام.. وفي الحديث فضيلة هذه المساجد وميزتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، لأن المسجد الحرام قبلة الناس وإليه حجهم، ومسجد الرسول ﷺ أسس على التقوى، والمسجد الأقصى كان قبلة الأمم السالفة.. والشد إلى المسجد الحرام فرض للحج والعمرة، وكانت تشد الرحال إلى مسجد رسول الله ﷺ في حياته للهجرة، وكانت واجبة على الكفاية، وأما إلى بيت المقدس فإنما هو فضيلة وإستحباب.. أ. هـ.

وأفضلية هذه المساجد الثلاثة تظهر أيضا من الأحاديث الأخرى التي وردت في هذا الشأن. ومن ذلك الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري في كتابه الصلاة باب فضل مسجد مكة والمدينة (٢٥١/٧ من العمدة) بسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا خيرمن ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». زاد العيني في شرحه إسناد هذا الحديث إلى كل من البزار والطبراني في الأوسط وأحمد بن حنبل وأبي داود بزيادات، والحديث في رواية الطبراني عن أبي الدرداء رضي الله عنه كالآتي: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة».

ونقل العيني حجة من فضل مسجد مكة بقوله: «فمن ذهب إلى تفضيل مكة فقد إحتج بحديث عبدالله بن عدي بن الحمراء أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو واقف على راحلته بمكة: «والله إنك لخير الأرض وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت». وبحديث أحمد بن حنبل عن أبي هريرة رضي الله عنه بسند جيد قال: «وقف رسول الله ﷺ بالحرورة فقال: علمت أنك خير أرض وأحب أرض الله إلى الله عز وجل.» وبالحديث الحسن الذي أخرجه الترمذي عن إبن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ بمكة: «ما أطيبك من بلد وأحبك إليّ». والحديث الذي أخرجه أبوداود بسنده من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال بالمدينة ورفع يديه حتى رؤى بياض أبطيه: «اللهم أنت بيني وبين فلان لرجال سماهم، فهم أخرجوني من مكة وهي أحب أرض الله إليّ».

تعظيم القرآن والسنة لكل من المسجد الحرام والمسجد الأقصى:

لقد ذكر الله سبحانه وتعالى كلاً من المسجد الحرام والمسجد الأقصى في كتابه الكريم، وبين أن النبي ﷺ أسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. وقصة الإسراء والمعراج متواترة بالكتاب وواردة في السنة. قال تعالى في كتابه العزيز **﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير﴾** الإسراء آية ١.

قال الفخر الرازي في تفسيره للآية (٢٠/١٤٦): بعبده: أجمع

المفسرون على أنه محمد ﷺ. . وأنه أُسرى به من مكة إلى الشام مسيرة أربعين ليلة. . إلى المسجد الأقصى. . لنريه من آياتنا: يعني ما رأى في تلك الليلة من العجائب والآيات التي تدل على قدرة الله تعالى.

وقال القرطبي (١٠١ / ٢١١ ـ ٢١٢): «ورد في الحديث أن أول مسجد وضع للناس المسجد الحرام، ثم المسجد الأقصى. . وكان أبعد مسجد عن أهل مكة في الأرض يعظم بالزيارة ثم قال: الذي باركنا حوله قيل بالثمار وبمجاري الأنهار، وقيل بمن دفن حوله من الأنبياء والصالحين وبهذا جعله مقدساً».

وقال إبن كثير (٢/٣٥٤): من المسجد الحرام وهو مسجد مكة إلى المسجد الأقصى وهو بيت المقدس الذي بايلياء معدن الأنبياء من لدن إبراهيم الخليل عليه السلام. وبهذا جمعوا له هناك كلهم فأمهم في محلهم ودارهم، فدل على أنه هو الإمام الأعظم والرئيس المقدم صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين».

وقصة الإسراء وردت أيضا في السنة الصحيحة منها الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ وفرض الصلوات (٢/٢١٠) بسنده من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في حديث طويل وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «أتيت بالبراق وهو دابة، أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل، يضع حافره عند منتهى طرفه. قال: فركبته حتى أتيت بيت المقدس».

والحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام (٨/٣٩١ من فتح الباري)

بسنـده من حديث أبي هـريرة رضي الله عنـه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لما كـذبتني قريش قمت في الحجـر فجلى الله لي بيت المقـدس فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه. . . .».

ومن هنا يتضح لنا أن كلا المسجدين له حرمته وقداسته حسب ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

وفي ختام هذا البحث يمكن أن نصل الخلاصة التالية:

(١) أن الإمام الزهري من التابعـين وهو إمـام جليل نشـأ على عبـادة الله، وحفظ كتـاب الله وسنـة رسـولـه ورحـل في طلب العلم وسماعه من الصحابة والتابعين.

(٢) ولقـد اتضح لنـا من منهج الـزهري أنـه كان من أوثق النـاس في تحمل الحديث وأدائه وتدوينه ونشره بين المسلمـين كما سمعـه من فم الصحابة وكبار التابعين رضوان الله عليهم أجمعين.

(٣) ولقـد إتضح لنـا كذلـك أن كثيرا من الأئمـة الثقات قـد عدلـوا الإمام الزهـري ووثقوه، ممـا يدل عـلى أنه لم يكن يتهـاون قط في تحمـل حديث رسـول الله ﷺ وأدائه، دعـك من وضع الحـديث والدس فيه.

(٤) ولقد تبين لنا كذلـك أن الحديث الـذي أثار قـولد زيهـر الشكوك حوله حديث صحيح مـوجود في أصـح كتب السنة، وأنـه مخرج من طرق أخرى عديدة وكلهـا صحيحة ممـا يبطل الـزعم من أن الزهري قام بوضعه.

(٥) ولقد تبين لنا كذلك أن المسجد الحرام هو أفضل المساجـد، يليه مسجـد الرسـول ﷺ، ثم المسجـد الأقصى. وأن الحـج إلى بيت

الله الحرام كما هو معروف فرض على المسلمين، فكيف يعقل أن يحاول الزهري وعبدالملك بن مروان أن يصدا المسلمين عن الحج إلى بيت الله الحرام والصلاة في المسجد الحرام؟

(٦) ولقد تبين لنا أيضا أن كل مسجد من هذه المساجد الثلاثة له حرمته وقدسيته حسب ما ورد ذلك في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وعليه... فإن التهم التي وجهها أقناس قولدزيهر إلى الزهري تهم باطلة ليس لها أصل ولا سند.

من إفتراءات المستشرق غيوم على الإمام الشافعي

لقد روج المستشرق ألفريد غيوم كثيرا من الأباطيل حول الإمام الجليـل الشـافعي رضي الله عنــه، وذلــك في مؤلفــه (الإســلام) ص ٩٦ ـ ٩٨، حيث ورد فيه ما ترجمته كالآتي: «لقد تعذر على أتباع محمد ﷺ التأكد من مدى أصالة أقـواله وأفعـاله التي كـانت متداولـة وشـائعة بعـد وفاتـه، وخاصـة في عصر الإمـام الشـافعي ممـا شجـع الشافعي على قبول بعض الأحاديث التي راقت له، ورد بعضها الآخر دون سبب ظـاهر، ولقـد أدى اتجاه الشـافعي هذا إلى التـأثير في علم التشريع، لأنه فصل علم التشريع فصلاً تاماً عن ماضيه التاريخي، مما وضع الإسلام في مأزق، حيث صار الطريق الوحيد لتقريـر قانـون ما هو إختلاق حديث له إسناد يتمشى مع القانون المخترع. ومما لا شـك فيه أن نظام التشريع الذي فـرضه الشـافعي كان ينـافي الطابـع العام الذي تميزت به السنة في حياة محمد ﷺ. وعلى الرغم من ذلـك، فإن قوانين الشافعي الجديدة كانت لهـا سلطة الله نفسه تحت إنتحـال إسم محمد ﷺ. . ومما يقـوي هذا الـرأي أن كثيراً من معـاصري الشافعي كـانوا قـد عارضـوه ووقفوا ضـده، وهالهم إزديـاد الأحاديث الملفقـة المنسـوبة لمحمـد ﷺ وإصرار الشافعي عـلى التمسك بهـا، لـذا فهم أنكروا على الشافعي ذلك وعدوه من المبتدعين في الدين» .أ. هـ.

ولكي يتسنى لنـا دحض هـذه الآراء التي تضمنت الـطعن في عـدالة الإمـام الشافعي ـ رضي الله عنـه ـ ومكانتـه العلمية، ومـدى

تمسكه بكتاب الله وسنة رسوله، وذلك باتهامه بقبول الأحاديث النبوية وردها دون سبب ظاهر، بجانب إختلاقه للأحاديث المكذوبة - كما يدعي غيوم - ونسبتها إلى رسول الله ﷺ راميا من وراء ذلك تدعيم مذهبه الفقهي - على الرغم من معارضة علماء المسلمين له -، فإنني سوف أقوم في هذه المقالة الموجزة بالتطرق للموضوعات التالية:

مولد الإمام الشافعي، ونسبه، وطلبه للعلم، تحمل الإمام الشافعي للحديث وأدائه، عناية الشافعي بعلوم الحديث، تعديل العلماء للإمام الشافعي، محاربة الشافعي لأصحاب الأهواء والبدع، ثم خاتمة البحث.

أولا: مولد الإمام الشافعي ونسبه وطلبه للعلم:

جاء في كتاب (بيان خطأ من أخطأ على الشافعي) ص(١٥) لمؤلفه البيهقي ما يلي: ولد الشافعي عام خمسين ومائة هجرية في أسرة فقيرة، وتوفي أبوه بعد مولده بيسير في بلاد الشام، وقد خلفه في أحضان أمه لترعاه وتحمله إلى قومه من مسقط رأسه - غزة - إلى عسقلان، ثم إلى مكة مخافة أن يضيع نسبه وحقه في بيت مال المسلمين من سهم ذوي القربى. وكان الشافعي في الثانية من عمره عندما سجلت له الرحلة الأولى في حياته الحافلة بالرحلات..

وجاء في (سير أعلام النبلاء ٦/١٠) لمؤلفه شمس الدين الذهبي ما يلي: «هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن المطلب بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبدمناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن غالب. عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملة، أبو عبدالله

القرشي المطلبي الشافعي المكي ـ والمطلب هو أخو هاشم والد عبدالمطلب».

ولقد نقل لنا الرازي أيضا في مؤلفه (آداب الشافعي ومناقبه ٢٣، ٢٨، قول الإمام الشافعي: فلما أتى عليّ سنتان حملتني أمي إلى مكة. وكانت تنهمني في شيئين في الرمي وطلب العلم، فنلت من الرمي حتى كنت أصيب عشرة من عشرة.. وكنت يتيما في حجر أمي، ولم يكن معها ما تعطي المعلم، وكان المعلم قد رضي أن أخلفه إذا قام فلما ختمت القرآن، دخلت المسجد فكنت أجالس العلماء، وأحفظ الحديث، وكان منزلنا بمكة في شعب الخيف، وكنت أنظر إلى العظم يلوح فأكتب فيه الحديث أو المسألة وكانت لنا جرة قديمة، فإذا امتلأ العظم طرحته في الجرة.. وعن سليمان بن الربيع قال: سمعت الشافعي يقول: قدمت على مالك وقد حفظت الموطأ فقلت: إني أريد أن أسمع الموطأ منك، فقال: أطلب من يقرأ لك، قلت: لا عليك أن تسمع قراءتي، فإن سهل عليك قرأت لنفسي، قال: أطلب من يقرأ لك، وكررت عليه، فقال: اقرأ فلما سمع قراءتي، قال: اقرأ فقرأت عليه حتى فرغت منه.. وكان الشافعي يقول: أنا قرأت على مالك، وكان يعجبه قراءتي. قال أحمد بن حنبل: لأنه كان فصيحاً.

وقال البيهقي: ترعرع في مكة وسبق إلى الكتاب.. واكتفى معلمه منه بأن يخلفه على الصبيان كلما غاب عنهم لما رأى من نجابته وسرعة حفظه، فحفظ القرآن وهو إبن سبع سنين، ثم دخل المسجد الحرام وجالس العلماء وأخذ عنهم الحديث ومسائل أخرى. وكان يحفظ كل ما يلقى عليه ويدونه... وجمع الشافعي إلى جانب القرآن والحديث الفصاحة وحسن البيان والاضطلاع الواسع على اللغة العربية.. ثم إرتحل الشافعي إلى المدينة يطلب علم أهلها بعد أن

أخـذ من علماء مكة الكثير، من أمثال سفيـان بن عيينـة، ومسلم بن خالد وسعيد بن مالـك وغيرهم. ثم إرتحـل في طلب العلم إلى اليمن وبغـداد. ثم رجـع إلى مكـة وصـار معلما للفقـه والحـديث والتفسـير والنحو، وكان هذا ديدنه إلى أن عاد إلى بغداد مرة أخرى ثم إلى مصر بعد عودتـه الثانيـة إليها. وهنـاك بث علمه وألف الجـديد من كتبـه، وإلتقى به مشهور تلاميذه ولم يـبرح مصر حتى عاجله الأجـل فطويت صحيفته ولقي ربه سنة أربع ومائتين.

ثانيا : تحمل الإمام الشافعي للحديث وأدائه :

جاء في سير أعلام النبلاء (١٠/٦): أن الإمام الشافعي إرتحل في طلب العلم وهـو إبن نيف وعشرين سنـة، وقـد أفتى وتـأهـل لـلامامـة. وبالمـدينة تحمـل العلم عن مالـك بن أنس، وعبدالعـزيـز الـدراوردي، وإسماعيـل بن جعفر، وإبـراهيم بن سعيـد وطبقتهم. وأخذ العلم باليمن عن مطرف، وهشام بن يوسف القاضي وطبقتـه. وببغداد العلم عن محمد بن الحسن فقيه العراق ولازمه وحمل عنـه وقر بعير، كما تحمل عن إسماعيل بن علية، وعبدالوهـاب الثقفي وخلق. وصنف التصانيف ودون العلم. ورد على الأئمة متبعا الأثـر، وصنف في أصول الفقه وفرعه وبعد صيته وتكاثر عليه الطلبة.

وجاء في آداب الشافعي ومناقبه (٤٣) أن الحميدي قال : كان أحمد بن حنبل قد أقام عندنا بمكة على سفيان بن عيينة ، وقال لي ذات يوم : ههنا رجل من قريش ، له بيان ومعرفة ، فقلت له : فمن هو ؟ قال : محمد بن إدريس الشافعي . وكان أحمد بن حنبل قـد جالسـه بالعراق ، فلم يزل بي حتى أجترني إليه . وخرجت مع الشافعي إلى

مصر . . . وربما خرجت في بعض الليل فأرى المصباح فأصيح بالغلام ، فيسمع صوتي ويقول : أرق فأرقى . فإذا قرطاس ودواة فأقول : مه يا أبا عبدالله ، فيقول : تفكرت في معنى حديث أو في مسألة فخفت أن يذهب عليّ ، فأمرت بالمصباح وكتبته .

وعن سليمان المرادي ، قال : سمعت الشافعي وذكر حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل : تأخذ به يا أبا عبدالله ؟ فقال : سبحان الله : أروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا لا آخذ به ؟ متى عرفت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ولم آخذ به ، فأنا أشهدكم أن عقلي ذهب . . . وقال الشافعي أيضا : أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا لم أعمل به .

وكان الإمام الشافعي متمسكا بالسنة ويحث أصحابه بتقديمها على قوله . ويدلنا على ذلك ما ورد في آداب الشافعي ومناقبه (٦٧) من قول الشافعي : كل ما قلت وكان عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف قولي ، فحديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى ، ولا تقلدوني . وكان رضي الله عنه يقول : أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد . . . وكان يقول : إذا صح الحديث فهو مذهبي . وإذا صح الحديث فأضربوا بقولي الحائط .

ولقد بلغ من شدة حرص الشافعي وأمانته في تحمل الحديث وتواضعه قوله لأحمد بن حنبل : أنتم أعلم بالحديث والرجال مني . فإذا كان الحديث صحيحا فأعلموني كوفيا كان أو بصريا أو شاميا حتى أذهب إليه إن كان صحيحا . . وكان الشافعي يقول : طلب العلم

أفضل من صلاة النافلة .

وقال الربيع بن سليمان : سمعت الشافعي ، وذكر من يحمل العلم جزافا ، فقال « هذا مثل حاطب ليل ، يقطع حزمة الحطب فيحملها ، ولعل فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري » . قال الربيع ويعني - أي الشافعي - الذين لا يسألون الحجة من أي هي ، أو من يكتب العلم على غير فهم ، ويكتب عن الكذاب وعن الصدوق وعن المبتدع وغيره ، فيحمل عن الكذاب والمبتدع الأباطيل ، فيصير ذلك نقصا لإيمانه وهو لا يدري .

وكان الشافعي يقول في أصول العلم : الأصل قرآن أو سنة ، فان لم يكن فقياس عليهما . .

وكان يقول حسب ما ورد في تاريخ إبن عساكر (١٥ ، ١٧) أصل العلم التثبت وثمرته السلامة ، وأصل الورع القناعة وثمرته الراحة ، وأصل الصبر الحزم وثمرته الظفر . . . وغاية كل أمر الصدق . . . وإذا خفت من عملك العجب ، فاذكر رضى من تطلب وفي أي نعيم ترغب ، ومن أي عقاب ترهب ، فمن ذكر ذلك صغر عنده عمله . . .

ولقد أورد البيهقي في مناقب الشافعي (٢ / ٢٧٩) أن الشافعي كان يعتني بالسنة عناية بالغة ، ويتثبت من صحتها قبل إعتمادها حيث أورد ما يلي : « قد عني الشافعي بالسنة إعتناءاً بالغاً دراسة لها ودفاعاً عنها مع الحيطة والتيقظ . . . ومما يعد في إتقانه أنه كان يروي له بعض شيوخه حديثا مرفوعا فيجده في رواية الحفاظ موقوفا فيقفه ويبينه ، وكذلك يروي له بعض شيوخه حديثا متصلا فيجده في رواية الحفاظ منقطعا فيرسله ويبينه » .

ثالثا : عناية الشافعي بعلوم الحديث :

كان الإمام الشافعي خبيراً في اللغة ، يفسر غريب الحديث وغريب الكلام ، حيث جاء في مناقب الشافعي (١٣٦ ، ١٣٧) قول عبدالملك بن هشام صاحب المغازي ما يلي : وكان بصيراً بالعربية ممن تؤخذ منه اللغة . وقال أحمد بن أبي سريح : ما رأيت أحداً أفوه ولا أنطق من الشافعي .

ومن عناية الإمام الشافعي بالحديث وعلومه أنه كان ينبه إلى ضرورة مراعاة إتصال السند وعدالة الرواة عند إعتماد الحديث ، وكان يقول : إذا إتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح إسناده فهو سنة يجب الأخذ به والعمل بموجبه .

وقال في مختلف الأحاديث : إذا جاء عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أقاويل مختلفة ، ينظر إلى ماهو أشبه بالكتاب والسنة فيؤخذ به . . . وإذا إختلفوا نظر أتبعهم للقياس ، إذا لم يوجد أصل يخالفهم أُتبع أتبعهم للقياس . . . والحديث على ظاهره . وإذا إحتمل المعاني ، فما أشبه منها ظاهر الأحاديث أولاها به . وإذا تكافأت الأحاديث ، فأصحها إسناداً أولاها .

وقال عن الحديث المرسل : « وليس المنقطع بشيء ماعدا منقطع إبن المسيب » . وذلك لأن الشافعي كان قد عرف أن من عادة إبن المسيب أن لا يروي إلا عن عدل . وجاء في جمع الجوامع (١١٧/٢) : « والمراد بالمنقطع هنا المرسل في إصطلاح الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين ، وهو قول غير الصحابي تابعيا كان أو بعده : قال النبي ﷺ كذا . ولقد قبل الإمام الشافعي المرسل بشروط كما جاء ذلك في كتاب الرسالة (٤٦١) ، وهي أربعة شروط ثلاثة في

الراوي المرسل وواحد عن الحديث المرسل ، وهذه الشروط هي : أن يكون المرسل من كبار التابعين ، وإذا سمى من أرسل عنه سمي ثقة ، وإذا شاركه الحفاظ لم يخالفوه . أما الشرط الذي في الحديث فهو : أن يروي الحديث من وجه آخر مسندا أو مرسلا أو يوافق قول صحابي أو يفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم .

وقال الشافعي في تعريف الحديث الشاذ : ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثا لم يروه غيره ، إنما الشاذ في الحديث أن يروي الثقات حديثا فيشذ عنهم واحداً فيخالفهم .

ولقد وضع الشافعي حدا للجرح والتعديل حسب ما جاء في الكفاية (٧٩) حيث قال في هذا الشأن : لا نعلم أحداً أعطي طاعة الله لم يخلطها بمعصية . . . فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجروح .

وكان الشافعي أيضا ذا خبرة عالية بعلل الحديث ، فقد عقد البيهقي باباً كاملاً في بيان معرفة الشافعي بعلل الحديث وذلك في مؤلفه (مناقب الشافعي) (٢/ ٥) . ومما يدل على معرفته بالعلل قوله : لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل .

وقال تلميذه داود بن علي : جمع الشافعي رحمه الله من الفضائل معرفته بصحة الحديث وسقمه .

ونقل إبن عساكر في تاريخه (١٤/ ٤٢٨) قول هلال بن العلاء : أصحاب الحديث عيال على الشافعي، فتح لهم الأقفال . ونقل ما أثر عنه من معرفة الجرح والتعديل ونقد الرجال وعلل

الحديث ، ونظره في المصطلح وشرائطه فيمن يقبل خبره ، ورأيه في مراسيل كبار التابعين .

رابعا : تعديل العلماء للإمام الشافعي :

لقد عدل كثير من أئمة الجرح والتعديل الإمام الشافعي كأحمد بن حنبل والرازي وأبو داود وإبن عيينه والترمذي والخطيب البغدادي . فقد جاء في آداب الشافعي ومناقبه أن اسحاق بن راهويه قال : كنا بمكة والشافعي بها وأحمد بن حنبل بها فقال أحمد بن حنبل : يايعقوب جالس هذا الرجل يعني الشافعي . قلت : ما أصنع به ، وسنه قريب من سننا ؟! أأترك إبن عيينة والمقبري ؟! فقال : ويحك إن ذاك يفوت وذا لا يفوت فجالسه .

وقال إبن حنبل أيضا : كانت أقضيتنا أصحاب الحديث في أيدي أصحاب أبي حنيفة ما تنزع حتى رأينا الشافعي وكان أفقه الناس في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ما كان يكفيه قليل الطلب في الحديث . . . فما من أحد أتبع للسنة من الشافعي . وقال أيضا : إن الله يقيض للناس في رأس كل مئة من يعلمهم السنة وينفي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الكذب . فنظرنا فإذا في رأس المئة عمر بن عبدالعزيز وفي رأس المئتين الشافعي . وجاء في تاريخ إبن عساكر (٤١١/١٤) أن أحمد بن حنبل قال : كان الفقهاء أطباء والمحدثون صيادلة ، فجاء محمد بن إدريس الشافعي طبيباً صيدلانياً .

وعن إبن ذرعة الرازي : ما عند الشافعي حديث فيه غلط . وقال أبو داود السجستاني ما أعلم للشافعي حديث خطأ .

وكان الشافعي في مجلس ابن عيينة ، فغشي عليه ، فقيل يا أبا

محمد مات محمد بن أدريس الشافعي . فقال ابن عيينة : ان كان مات فقد مات أفضل أهل زمانه .

وقد سئل الكرابيسي ما تقول في الشافعي ؟ فقال : ما أقول في رجل إبتدأ في أفواه الناس الكتاب والسنة . . ما كنا ندري ما الكتاب والسنة حتى سمعنا من الشافعي الكتاب والسنة والاجماع .

وجاء في سير أعلام النبلاء (١٠/١٦) أن المأمون قال : قد إمتحنت محمد بن أدريس الشافعي في كل شيء فوجدته كاملاً .

وفي تاريخ بغداد (٦٩/٢) أن الإمام الترمذي قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، فسألته عن الإختلاف فقال : أما الشافعي فمني وإليّ . وفي رواية أحيا سنتي . وقال قتيبة بن سعيد : الشافعي إمام ، ولقد صنف الحافظ أبوبكر الخطيب كتابا في ثبوت الإحتجاج بالإمام الشافعي .

محاربة الشافعي أصحاب الأهواء والبدع :

لقد كان الإمام الشافعي شديد الإنكار على أصحاب الأهواء والبدع ، حريصا كل الحرص على ردهم إلى جادة الصواب عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . كما أنه كان لا يخوض مع المبتدعة في سفاسف الأمور التي كانوا يولعون بها . ولقد نقل لنا الذهبي ذلك في مؤلفه سير أعلام النبلاء (١٠/١٦ ، ١٨) ،حيث قال الشافعي : لأن يلقى الله العبد بكل ذنب إلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الأهواء . ولو علم الناس مافي الكلام من الأهواء لفروا منه ، كما يفرون من الأسد .

وعن الربيع قال : سمعت الشافعي وقد سئل عن القرآن ؟ فقال ؛ أُف ، أُف ، القرآن كلام الله من قال مخلوق فقد كفر . . . ما إرتدى أحد الكلام فأفلح . والله لأن يفتي العالم فيقال : أخطأ العالم . خير له من أن يتكلم فيقال : زنديق . وما شيء أبغض من الكلام وأهله .

وقال يونس: قلت للشافعي : صاحبنا الليث يقول : لو رأيت صاحب هوى يمشي على الماء ما قبلته . قال : قصر . لو رأيته يمشي في الهواء لما قبلته .

وجاء في مناقب البيهقي (٤٥٧/١) : أن عبدالله بن صالح صاحب الليث قال : كنا عند الشافعي في مجلسه . فجعل يتكلم في تثبيت خبر الواحد عن النبي صلى الله عليه وسلم فكتبناه وذهبنا به إلى إبراهيم بن علية ، وكان من غلمان أبي بكر الأصم (شيخ المعتزلة) وكان في مجلسه عند باب الصوفي . فلما قرأنا عليه جعل يحتج بإبطاله ، فكتبنا ما قاله وذهبنا به إلى الشافعي ، فنقضه وتكلم بإبطاله ، ثم كتبناه وجئنا به إلى إبن علية فنقضه ، ثم جئنا به إلى الشافعي فقال : إن إبن علية ضال ، قد جلس بباب الضوال يضل الناس .

فقال محمد بن داود : لم يحفظ في دهر الشافعي كله إنه تكلم في شيء من الأهواء ولا نسب إليه ولا عرف به ، مع بغضه لأهل الكلام والبدع .

وقال حسين بن علي الكرابيسي : شهدت الشافعي ودخل عليه بشر المريسي . فقال لبشر : أخبرني عما تدعو إليه ، أكتاب ناطق وفرض مفترض وسنة قائمة ، ووجدت عن السلف البحث فيه والسؤال ؟ فقال بشر : لا إلا أنه لا يسعنا خلافه . فقال الشافعي :

أقررت بنفسك على الخطأ ، فأين أنت من الكلام في الفقه والأخبار ، يواليك الناس وتترك هذا ؟ قال : لنا نهمة فيه . فلما خرج بشر قال الشافعي : لا يفلح .

وقال المزني : سألت الشافعي عن مسألة من الكلام . فقال : سلني عن شيء إذا أخطأت فيه قلت أخطأت . ولا تسألني عن شيء ، إذا أخطأت فيه قلت كفرت . . . وقال : إن المراء في الدين يقسي القلب ويورث الضغائن .

وقال الربيع : قال لي الشافعي : لو أردت أن أضع على كل مخالف كتابا لفعلت . ولكن ليس الكلام من شأني ، ولا أحب أن ينسب إليّ منه شيء .

وقال المزني : قلت : إن كان أحد يخرج ما في ضميري ، وما تعلق به خاطري في أمر التوحيد فالشافعي ، فصرت إليه وهو في مسجد مصر ، فلما جثوت بين يديه قلت : هجس في ضميري مسألة في التوحيد فعلمت أن أحداً لا يعلم علمك ، فما الذي عندك ؟ فغضب ثم قال : أتدري أين أنت ؟ قلت : نعم ، قال : هذا الموضع الذي أغرق الله فيه فرعون . أبلغك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالسؤال عن ذلك؟ قلت : لا ، قال : هل تكلم فيه الصحابة ؟ قلت : لا . قال : أتدري كم نجما في السماء ؟ قلت : لا ، فكوكب منها تعرف جنسه ، طلوعه ، أفوله ، مم خلق ؟ قلت : لا . قال : فشيء تراه بعينك من الخلق لست تعرفه تتكلم في علم خالقه ؟! ثم سألني مسألة في الوضوء فأخطأت منها ، ففرعتها في أربعة أوجه ، فلم أصيب في شيء منه ، فقال : شيء تحتاجه في اليوم خمس مرات تدع علمه وتتكلف علم الخالق ؟! إذا هجس في ضميرك ذلك فارجع إلى

الله وإلى قوله تعالى : ﴿ وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ﴾ . البقرة ١٦٣ ، ١٦٤ .

فأستدل بالمخلوق على الخالق ، ولا تتكلف علم مالم يبلغه عقلك . قال : فتبت .

ويتضح لنا مما سبق أن أوضحناه عن الإمام الشافعي ما يلي :

أولا : أن الإمام الشافعي قرشي يتصل نسبه بالنبي ﷺ ، حيث أن جده هو أخو هاشم والد عبدالمطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم .

ثانيا : أن الإمام الشافعي حفظ القرآن والسنة وبرع في ذلك وأرتحل في طلب العلم حتى صار إماما .

ثالثا : أن الإمام الشافعي كان متمسكا بالسنة بارعا في علومها ، وأن كثيرا من أئمة الجرح والتعديل قاموا بتعديله .

رابعا : أن الإمام الشافعي دافع عن السنة ضد أصحاب الأهواء والبدع . وفوق كل ذلك فان الشافعي هو أحد أصحاب المذاهب الأربعة المعروفة . ولم نسمع بإعتراض أحد من العلماء المعتبرين والمتمسكين بالكتاب والسنة عليه ، ولم يرمه أحد منهم بالإبتداع في الدين كما زعم المستشرق غيوم في كتابه الذي اسماه الاسلام وملأه زوراً وافكاً وبهتاناً . .

من إفتراءات المستشرقين
على مسند الإمام أحمد بن حنبل

لقد طعن كثير من المستشرقين في طرق جمع السنة النبوية الشريفة وتدوينها ، وخاصة مصنفات الحديث التي إدعى المستشرقون أن كتابها لم يجمعوا منها إلا ما يوافق أهواءهم ووجهات نظرهم الخاصة . وكان هدف المستشرقين من وراء ذلك هو وصم السنة كلها بالإختلاق والوضع ، ومن ثم الدعوة إلى عدم حجيتها كمصدر أساسي من مصادر التشريع في الإسلام .

ولم يسلم مسند الإمام الجليل أحمد بن حنبل من كيد المستشرقين من أمثال المستشرق المجري جولد زيهر الذي كان مولعا بالطعن في الحديث والمحدثين ، خاصة في مؤلفه (العقيدة والشريعة في الإسلام) والمستشرق الاسكتلندي مونتجمري وات في مؤلفه (حرية الإرادة والجبر في الإسلام) وفنسك في مؤلفه (عقيدة المسلمين) .

ولقد تشابهت أقوال هؤلاء المستشرقين ، وتماثلت الحجج التي إستندوا عليها في هجومهم على السنة النبوية الشريفة لعدة أسباب منها كراهيتهم وحقدهم الدفين على الإسلام والمسلمين ، ومنها تحيزهم وعدم تحريهم الدقة والموضوعية فيما يدلون به من آراء وأحكام ، ومنها إقتداؤهم بمن سبقهم من مستشرقين ونقلهم عنهم دون تحر أو نقد أو تمحيص .

وفيما يلي سوف أقوم بتلخيص وعرض إفتراءات هؤلاء المستشرقين على مسند الإمام الجليل أحمد بن حنبلٍ ، ثم أعمل على مناقشتها وبيان فسادها في إيجاز أرجو أن لا يكون مخلاً . وفي سبيل ذلك فإنني سوف أتناول بالحديث نشأة الإمام أحمد بن حنبل وطلبه للسنة الشريفة ، وثناء العلماء عليه ، ثم أبين معنى المسانيد وحقيقتها ، وأتطرق إلى منهج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده وأمانته في تحمل الحديث وأدائه ، ثم أذكر ثناء العلماء على مسنده وعناية العلماء به .

أولا : تلخيص موجز لإفتراءات جولدزيهر وفنسك ومونتجمري حول مسند الإمام أحمد بن حنبل :

يمكن تلخيص إفتراءات هؤلاء المستشرقين حول المسند فيما يلي وذلك حسب ما ورد في كتبهم المذكورة أعلاه :

١ ــ إن الإمام أحمد بن حنبل تساهل في أسانيد الحديث ومتونها وأنه قد إعتمد على روايات واهية في سندها مجاهيل .

٢ ــ إن الإمام أحمد بن حنبل قد إعتمد على القصاص في بعض الروايات ولم يعتمد على المحدثين الثقات .

٣ ــ إن الإمام أحمد بن حنبل كان كثير الفخر بالمسند لدرجة أنه قال : إن الحديث الذي لم يرد في المسند لا ينبغي الالتفات إليه ، وإن أي حديث خارج دائرة المسند ليس بحجة .

٤ ــ إن طريقة ترتيب المسند على الصحابة وكثرة المادة به ، مع عدم ترتيبها بصورة متقنة ، قد حالت دون الإفادة المرجوة منه .

٥ ــ إن ضخامة حجم المسند أيضا كانت من العوائق التي حرمت

الناس من نسخه على نسق واحد ، فتعدد النساخون لأجزائه مما أدى إلى ضياع معظمه إن لم يكن جميعه .

ثانيا : مولد الإمام أحمد بن حنبل ونسبه :

ولد الإمام أحمد بن حنبل في بغداد عام ١٦٤هـ ونشأ بها وتوفي بها عام ٢٤١هـ . فقد جاء في تهذيب الكمال لمؤلفه المزي (١/ ٤٣٧ - ٤٥٠) هو أحمد بن هلال بن أسد الشيباني ، أو عبدالله المروزي ، ثم البغدادي . خرج به من مرو حملا ، ولد ببغداد ونشأ بها . . . قال صالح بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : ولدت في سنة أربعة وستين ومائة في أولها في ربيع الأول وجيء بي حملا من مرو ، وتوفي أبوه محمد بن حنبل وله - أي والد أحمد - ثلاثون سنة فوليته أمه ، وهو عربي الأصل . قال عباس بن محمد الدوري : كان أحمد رجلا من العرب من بني ذهل بن شيبان ، وقال أبوبكر بن أبي داود : أحمد بن حنبل من بني مازن بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابه بن صعب بن علي بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفضى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار . وجاء عند المزي أيضا (٤٤٤) : إن نسبه ينتهي إلى سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام .

ثالثا : طلبه للسنة الشريفة:

لقد طاف الإمام أحمد بن حنبل بالبلاد طلبا للعلم . قال المزي في (تهذيب الكمال ١/ ٤٣٧ - ٤٧٠) أيضا: دخل الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة . وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول : مات هشيم سنة ثلاث وثمانين ومئة ، وخرجت إلى

الكوفة في تلك الأيام ودخلت البصرة في أول سنة ست وثمانين ومائة . . ودخلت الثانية سنة تسعين ومائة والتالية سنة أربع وتسعين ومائة ، وخرجت في سنة خمس وتسعين ومائة . وقال أحمد بن حنبل : ذهبت لأسمع عبدالله بن المبارك فلم أدركه ، وكان قدم إلى الثغر فلم أسمعه ولم أره . وقال صالح بن الإمام أحمد بن حنبل ، قال أبي : طلبت الحديث وأنا ابن ست عشرة سنة ، ومات هشيم وأنا إبن عشرين، وأنا أحفظ ما سمعت منه . . . خرجت الى سفيان بن عيينة في سنة سبع وثمانين. . وحججت خمس مرات، منها ثلاث راجلاً، وأنفقت في إحدى هذه الحجج ثلاثين درهماً. . . وخرجت إلى الكوفة، وكنت في بيت تحت رأسي لبنة ولو كان عندي خمسون درهما كنت خرجت إلى جرير بن عبدالحميد إلى الري، فخرج بعض أصحابنا، ولم يمكنني الخروج لأنه لم يكن عندي .

جاء أيضا في تهذيب الكمال (٤٥٧/١) قول نوح بن حبيب : رأيت أبا عبدالله أحمد بن حنبل في مسجد الخيف سنة ثمان وتسعين ومائة مستنداً إلى المنارة ، وجاءه أصحاب الحديث وهو مستند ، فجعل يعلمهم الفقه والحديث ويفتي الناس في المناسك .

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل : حضر قوم من أصحاب الحديث في مجلس إبي عاصم الضحاك بن مخلد فقال لهم : ألا تتفقهون ، أوليس فيكم فقيه ؟!. فجعل يذمهم ، فقالوا : فينا رجل . فقال من هو ؟ قالوا : الساعة يجيء ، فلما جاء أبي قالوا قد جاء ، فنظر إليه وقال له تقدم ، فقال : أكره أن أتخطى الناس ، فقال أبو عاصم : هذا من فقهه واحد. فقال : وسعوا له ، فوسعوا فدخل فأجلسه بين يديه ، وألقى عليه مسألة فأجاب ، وألقى ثانية فأجاب ،

وثالثة فأجاب ، ومسائل فأجاب ، فقال أبو عاصم : هذا من دواب البحر ليس من دواب البر . . .

وجاء في (المطلع على أبواب المقنع) للإمام البعلي الحنبلي (٤٢٣) قول الشافعي عن علمه وورعه : « أحمد إمام في ثمان خصال ، إمام في الحديث ، إمام في الفقه ، إمام في اللغة ، إمام في القرآن ، إمام في الفقر ، إمام في الزهد ، إمام في الورع ، إمام في السنة . . . » .

وقول إبراهيم الحربي : لقد صحبته عشرين سنة صيفاً وشتاءً وحراً وبرداً ، وليلاً ونهاراً ، فما لقيته لقاة في يوم إلا وهو زائد عليه بالأمس ، وفي هذه دلالة كافية على تشوق الإمام أحمد للإستزادة من العلم وطلبه . نقل البعلي أيضا قول أبي داود السجستاني في حسن خلق الإمام أحمد : رأيت مائتي شيخ من مشايخ العلم . فما رأيت مثل أحمد بن حنبل ، لم يكن يخوض في شيء مما يخوض فيه الناس ، فإذا ذكر العلم تكلم .

رابعا : ثناء العلماء على الإمام أحمد بن حنبل :

لقد نقل صاحب كتاب تهذيب الكمال (٤٤٤ ـ ٤٥٦) بعض آراء العلماء حول الإمام أحمد بن حنبل ، من ذلك قول يحيى إبن معين : ما رأيت خيراً من أحمد بن حنبل قط ، ما أفتخر علينا قط بالعربية ولا ذكرها . وقول إبن المبارك : كنت عند إسماعيل بن عليه فتكلم إنسان بشيء فضحك بعضنا وثم أحمد بن حنبل . قال : فأتينا إسماعيل بن عليه فوجدناه غضبان فقال : أتضحكون وعندي أحمد بن حنبل ، وقال أيضا أخبرني بعض من كان يطلب الحديث مع

أبي عبدالله أحمد بن حنبل قال : مازال أبو عبدالله بائنا عند أصحابه وقد كنت يوما عند إسماعيل بن عليه ، فدخل أبو عبـدالله أحمد بن حنبل وهو في أقل من ثلاثين سنة ، فما بقي في البيت أحداً إلا وسع له . . وكان وكيـع بن الجراح وحفص بن غيـاث يقولان : مـا قدم الكوفة مثل ذلك الفتى ـ يعنيان أحمد بن حنبل ـ وقال محمد بن يعقوب الكرابيسي : لما قـدم أحمد بن حنبـل البصرة سـاء إبن الشاذ كـوني مكانه ، قال : وكأنه ذكره عنـد يحيى بن سعيد القـطان ، فقال لـه يحيى بن سعيد : حتى أراه ، فلما رأى أحمد بن حنبل قال له : ويلك ياسليمان أما اتقيث الله تذكر حبراً من أحبار هذه الأمة ، وقال : ما قدم عليّ مثل أحمد بن حنبل . وقال أبو جعفر النفيلي : كان أحمد إبن حنبل من أعلام الدين . . وقال مهنا بن يحيى بن الشامي : ما رأيت أحداً أجمع لكل خير من أحمد بن حنبل ، ولقد رأيت سفيان بن عيينه ووكيعا ، وعبدالرزاق ، وبقية بن الوليد ، وضمرة بن ربيعة ، وكثيراً من العلماء فما رأيت مثل أحمد بن حنبل في علمه وزهده وورعه . . . وقال الحارس بن عباس قلت لأبي مسهر : هل تعرف أحداً يحفظ على هذه الأمة أمر دينها ؟ قال : لا أعلمه إلا شاب من ناحية المشرق ، يعني أحمـد بن حنبل . . . وقـال إدريس بن عبدالكـريم المقـري : رأيت علماءنا . . فيمن لا أحصيهم من أهل العلم والفقه يعظمون أحمد إبن حنبل ويقصدونه بالسلام عليه . .

خامسا : معنى المسانيد وحقيقتها :

إن المسند في اللغة كما جاء في لسان العرب ٤/٢٠٥ مشتق من كلمة سند والجمع أسناد . وما يستند إليه سمي مسندا والمسنـد من الحديث ما إتصل إسناده حتى يسنـد إلى النبي ﷺ. والمسانيـد هي

الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة . . أي هي المصنفات التي جمعت فيها مرويات كل صحابي على حده . . والمسانيد التي صنفها المحدثون كثيرة وقد تبلغ مائة مسند أو تزيد ، وقد ذكر بعضها الكتاني في مؤلفه (الرسالة المستطرفة) يمكن اللجوء إليه لمعرفتها .

وقد ظهرت المسانيد قبل ظهور المؤلفات التي تجمع الحديث على جميع أبواب الفقه أو كل أبواب الدين ككتب السنن والجوامع ، أما ترتيب الصحابة داخل المسانيد فقد يكون حسب الحروف الأبجدية أو حسب السبق في الإسلام ، أو حسب القبائل والبلدان وغيرها .

سادسا : منهج الإمام أحمد في مسنده وأمانته في تحمل السنة وأدائها:

لقد رتب الإمام أحمد بن حنبل مسنده على مسانيد الصحابة بغض النظر عن موضوع الحديث . ولقد راعى في هذا الترتيب أموراً عديدة منها أفضليتهم ومواقع بلدانهم التي نزلوها وقبائلهم . وقد بدأه بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة مقدماً أبا بكر الصديق ، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليًا . . . وهكذا .

وكان من شدة حرص أحمد بن حنبل أنه لا يحدث المسند إلا من كتاب ، مع قوة حفظه . قال علي بن المديني حسب ما جاء في تهذيب الكمال (٤٥٢/٢) : ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبدالله أحمد بن حنبل . وبلغني أنه كان لا يحدث إلا من كتاب ، ولنا فيه أسوة حسنة . ونقل في هذا الشأن أيضا إبن العماد الحنبلي في مؤلفه شذرات الذهب (٩٧/٢) قول يحيى بن معين : دخلت على أحمد بن حنبل وقلت له

أوصي ، فقال لا تحدث المسند إلا من كتاب .

وكان من منهج أحمد بن حنبل أنه لا يحدث ولا يقبل الحديث إلا بعد التثبت والتحري فقد جاء في تهذيب الكمال (٢/٤٥) قول أبي جعفر النقيل كان أحمد بن حنبل ثقة ثبتاً في الحديث ، نزه النفس ، فقيها في الحديث ، متتبعا يتبع الآثار ، صاحب سنة وخبر . وقال في هذا الشأن أيضا إبن العماد الحنبلي في مؤلفه شذرات الذهب ٢/٩٧ إن حجاج بن محمد صاحب جرير وأحد الحفاظ المكثرين الضابطين قال في شأن أحمد بن حنبل ما كان أشد حديثه وأضبطه وأشد تعاهده للحروف ، وإن حبان بن حبيب بن هلال المصري الحافظ الثقة الذي روى عن شعبة وطبقته قال في شأن تحري إبن حنبل وإحتياطه لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة .

وكان أحمد بن حنبل كجمهور المحدثين يجوِّز رواية الحديث الضعيف إذا جاء في فضائل الأعمال ولا يجوِّزه في العقائد والمعاملات . ومن ذلك ما أورده صاحب (شذرات الذهب) من أن أحمد بن حنبل قال : إن جاء الحديث في فضائل الأعمال وثوابها وترغيبها تساهلنا في إسناده . وإذا جاء في الحدود والكفارات والفرائض تشددنا فيها .

والحديث الضعيف في المصطلح هو ما لم يجمع صفة الحسن بفقد شرط من شروطه ، ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جدا ومنه الواهي .

ولقد إختلف العلماء في العمل بالضعيف . والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال بشروط ثلاثة أوضحها الحافظ إبن حجر كما جاء في تدريب الراوي (١/٢٩٨ - ٢٩٩) وهي أن يكون الضعف غير شديد، وأن يندرج

الحديث تحت أصل معمول به، وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الإحتياط.

ومن منهج الإمام أحمد بن حنبل التدقيق في أسانيد الحديث ومتونها حتى بعد جمعه للمسند، فإن إكتشف في حديث علة أمر أَبْنَاءه بالضرب عليه ـ أي محوه ـ ويدلنا على ذلك ما جاء في الفتح الرباني: (١/٩٨): «ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة.. والإعتذار عنه أنه مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه فترك سهواً. ومما يدلنا على ذلك أنه أمر إبنه عبدالله بالضرب على حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يهلك أمتي هذا الحي من قريش قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله قال: لو أن الناس إعتزلوهم» قال عبدالله: قال لي أبي في مرضه الذي مات فيه: أضرب على هذا الحديث، فإنه على خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ. ويعني قوله ﷺ «أسمعوا وأطيعوا» وهذا مع ثقة رجال إسناده، حيث شذ لفظه عن المشاهير أمر بالضرب عليه». وهذا مما لا شك فيه يؤكد شدة إحتياط الإمام أحمد بن حنبل وتحريه في متون الأحاديث كأسانيدها تماما. فقد جاء في تهذيب الكمال (٢/١٢) أن الإمام أحمد بن حنبل كان يتحاشى الضعفاء ومن ذلك أنه قال: لا يكتب عن أبان بن أبي عياش. فقال عبدالله بن أحمد بن حنبل ـ سائلاً والده ـ كان له هوى؟ قال: كان منكر الحديث. وقد تكلم علماء الجرح والتعديل في أبان أيضا: مثل البخاري الذي قال عنه في تاريخه الكبير (١/٤٥٤): كان شعبة سيء الرأي في أبان. ومثل النسائي الذي قال عنه في الضعفاء (٢٥١): أبان متروك الحديث.

وجاء مثل هذا في كتاب (شيخ الأمة أحمد بن حنبل) لمؤلفه

عبدالعزيز سيد الأهل حيث قال (٧٨): «وقد حرص أحمد على إسناد الحديث ومتنه عن ثقات الحفاظ وكتبهم، كما إشترط أن يأخذ من معدل لا مجرح.. فإذا نسب إلى الراوي ما يخل بالعدالة جرح، ورفض حديثه وأخذ من العدل ذي العفة والصيانة والمروءة والصدق والتدين... واشترط أحمد لأخذ الحديث أن يروى له من طرق كثيرة تثبته، من ست وجوه أو سبع وجوه في مسند واحد، أو جملة مسانيد. فإذا ثبته نادى بقلمه وكتب «صح بعدد الطرق التي جاء منها الحديث»، وفي المتن والإسناد معاً جعل أحمد الشك في الحديث رأساً في البحث، وذلك من أجل الوثوق. وقد أثنى على من أكثر الشك في الحديث حتى ثبت له، ولذا أكثر الثناء على يحيى بن يحيى خراسان وقال فيه: ما أخرجت خراسان مثله. كنا نسميه يحيى الشكاك من كثرة ما كان يشك في الحديث، فإذا توقف في كلمة أبطل سماعه له».

وكان الإمامان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين كغيرهما من أئمة المسلمين والمحدثين والورعين، شديدي الإنكار على أصحاب الأهواء والبدع من القصاص وغيرهم. ويدلنا على ذلك ما جاء في كتاب الباعث الحثيث (٩٢) قول جعفر بن محمد الطيالسي: صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاص، فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وساق لتوه حديثاً إلى رسول الله ﷺ أنه قال: من قال لا إله إلا الله، خلق الله منها طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان.. وأخذ في قصة نحواً من عشرين ورقة، فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين - مستنكراً ذلك - ويحيى بن معين ينظر إلى أحمد بن حنبل - مستنكراً ذلك أيضا - فقال: أنت حدثته بهذا؟ فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة.

سابعاً: ثناء العلماء على مسند الإمام أحمد بن حنبل

لقد أثنى كثير من العلماء على مسند الإمام أحمد بن حنبل. ومثال ذلك ما جاء في الفتح الرباني (١/٨): «إن الإمام الحافظ نورالدين أبوالحسن علي بن أبي بكر الهيثمي قال: إن مسند أحمد بن حنبل أصح صحيحاً من غيره، لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقه». وقال الحافظ السيوطي: كل ما في مسند أحمد فهو مقبول. وقال حنبل جمعنا أحمد بن حنبل أنا وصالح وعبدالله وقرأ علينا المسند وما سمعه غيرنا، وقال لنا: «هذا الكتاب جمعته وإنتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفا، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ، فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة».

إنه لمن الواضح أن الإمام أحمد بن حنبل يوجه هذه الوصية لأبنائه وليس إلى جمهور المسلمين. ويتضح معنى هذه العبارة إذا تأملنا مدح الحافظ أبي موسى المديني للمسند حيث جاء في الفتح الرباني (١/٨) أنه قال: «وهذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث أُنتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إماما ومعتمداً عند التنازع وملجأ ومستنداً، ولم يخرج إلا عمن ثبت عنده صدقه وأمانته دون من طعن في أمانته». كما يتضح لنا معنى العبارة بصورة أكثر جلاء من تعليق الحافظ الذهبي عليها في نفس المرجع السابق بقوله: «وهذا القول منه على غالب الأمر، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند».

ولم يكن السلف الصالح من المحدثين والعلماء يملون قراءة المسند على الرغم من كبر حجمه وغزارة مادته. فقد جاء في الفتح

الرباني أيضـا (١/ ٨) أن الإمام الحـافظ أباالحسن (عـلي) سئل: أنت تحفظ الكتب الستة؟ فأجـاب السائـل قائـلا: أنا أحفظ مسنـد الإمام أحمد بن حنبل وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل.

أمـا ترتيب المسنـد على الصحـابة، فكـان ذا فائـدة عظيمـة في عصر الإمـام أحمد بن حنبـل، ولم يكن مسند الإمـام أحمد بـدعـاً من المصنفات بل سبقه إلى هذه الـطريقة كثير من المحدثـين كعبيدالله بن موسى وأبوداود الطيالسي وغـيرهما، وكـان غرضهم بـذلك رحمهم الله تدوين الحديث الشريف ليحفظ لفـظه، ويستنبط منه الحكم، وكـان الناس إذ ذاك لهم إعتناء شـديد بحفظ الحـديث النبوي الشريف عن ظهر قلب. فكان الرجل يحفظ مسنـد الصحابي كـما يحفظ السـورة من القرآن. وجاء في الفتح الرباني «أن المسند مـا زال منذ ألف عـام وإلى اليوم درة في صدفها، وحسناء في خدرها، وكنـزاً مخبوءًا لا يصـل إلى جواهر مكنوناته إلا الحفاظ الأثبات من رجال الحديث».

ثامنا: عناية العلماء بمسند أحمد بن حنبل:

لقـد عني العلماء بمسند الإمـام أحمد بن حنبـل عنـايـة فـائقـة، وتنـاولوه بـالبحث، والشرح، والتعليق والترتيب، وإيضـاح الغريب والترجمة لرجال إسناده وما إلى ذلك.

ومن أمثلة ذلـك مـا فعله الإمـامـان الجليـلان محب الـدين وضيـاءالدين المقـدسيان من تخريج ثـلاثيات مسنـد الإمام أحمـد بن حنبل، وهي الأحاديث التي قرب سندهـا بين الإمـام أحمد بن حنبـل ورسـول الله ﷺ، ثم تـناول الإمـام الشيخ محمـد شمس الـدين السفاريني الحنبلي كتاب ثلاثيات مسند أحمد بن حنبل بـالشرح وذلك في مؤلفـه الذي سماه (شرح ثلاثيـات أحمد بن حنبـل) فعمل تـراجم

للرواة، وشرح ما يحتاج إلى شرح من ألفاظ وبين ما يستنبط من الأحكام وما يتعلق بها من الآداب، ولقد أورد كذلك ما يتعلق بالموضوع من أحاديث أخرى، وعدد آراء الأئمة والعلماء واستشهد بأقوالهم بحيث يخرج القارىء ـ كما جاء في المقدمة ـ منه بالفوائد الكثيرة وبالمتعة الأدبية أيضا.

ومن أمثلة ذلك ما فعله الإمام الجليل إبن حجر العسقلاني الذي دافع عن المسند ورد الشبهات التي أثيرت حوله، وذلك في مؤلفه (القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد)، حيث فند أقوال الزاعمين أن في المسند موضوعات. ولقد وجد الحافظ إبن حجر بعد تعقبه لكتاب الموضوعات لإبن الجوزي ٢٤ حديثا من أحاديث مسند أحمد بن حنبل محكوم عليها بالوضع، فرد على إبن الجوزي حكمه ودافع عن المسند.

وقد أفاض الإمام إبن تيمية أيضاً في شرح هذا الموضوع ونفى في مؤلفه (التوسل والوسيلة) وجود بعض الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد كما وضح الإمام السيوطي في ذيل هذا المؤلف عدم جواز وصف هذه الأحاديث بالوضع.

ومن عناية العلماء بالمسند أن الأستاذ أحمد محمد شاكر رحمه الله قام بتحقيقه وصدر منه ١٥ جزءاً ولم يتمه. ورتبه الشيخ عبدالرحمن البنا على الأبواب وسماه (الفتح الرباني). ولقد قام العلامة إبن عرفة الحنبلي بترتيب المسند على أبواب صحيح البخاري وسماه (الكواكب الدراري). ولقد نقل لنا السيد صبحي جاسم في مقدمة تحقيقه لكتاب الأشربة لأحمد بن حنبل أن الكواكب الدراري مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق.

الخاتمة:

لقد سبق أن رأينا كيف إتهم المستشرقون الإمام الجليل بالتساهل في أسانيد الحديث ومتونها عند إعتمادة للحديث الشريف ولكن تبين لنا من تتبع سيرة الإمام أحمد بن حنبل فساد هذا الزعم حيث رأينا أنه قد إرتحل في أطراف الدولة الإسلامية، طالبا للعلم عن أشهر المحدثين، وإتضح لنا كذلك شغفه وحرصه على تحمل الحديث وأدائه كما شهد بذلك كثير من العلماء مثل الإمام ابن عاصم الضحاك بن مخلد، والإمام الشافعي، وإبراهيم الحربي وغيرهم. وتبين لنا كذلك عند إستعراضنا لمنهج الإمام في مسنده أنه كان لا يحدث إلا عن ثقات الناس، ومن شدة حرص الإمام أحمد على متون الأحاديث أنه كان يراجع الأحاديث التي جمعها، فإن وجد بها حديثاً شاذاً أمر بنيه بمحوه. ولقد كان الإمام الجليل من أشد الناس حرصاً على تنقية الحديث من المناكير والمجاهيل. ويدلنا على ذلك شدة نقده للرجال كما ورد تجريحه لأبان بن أبي عياش. وقد حرص الإمام إبن حنبل على سند الحديث ومتنه وإشترط في مسنده أن لا يأخذ إلا من ثقات الحفاظ، فإذا نسب إلى الراوي ما يخل بالعدالة جرحه ورفض حديثه وأخذ من العدل ذي العفة والصيانة والمروءة والصدق والتدين، وهذا مما لا شك فيه يؤكد شدة احتياط الإمام أحمد بن حنبل وتحريه في متون الأحاديث وأسانيدها. يبطل إفتراء هؤلاء المستشرقين أيضاً دفاع كل من الأئمة الأجلاء إبن حجر العسقلاني، وإبن تيمية، والسيوطي عن المسند ونفيهم وجود الأحاديث الموضوعة به بالأدلة الدامغة والحجج البالغة.

أما زعم المستشرقين بأن الإمام أحمد بن حنبل كان قد إعتمد

روايات القصاص دون الثقات، فتبطله القصة التي وردت في كتاب (الباعث الحثيث) من أن الإمام أحمد بن حنبل والإمام يحيى بن معين كانا قد أنكرا على القاص ما أورده بسنده عنهما من أحاديث موضوعة قاصداً بها تسلية الحاضرين في مسجد الرصافة.

أما إدعاء المستشرقين أن الإمام أحمد بن حنبل كان قد حصر الأحاديث الصحيحة في مسنده دون غيره من الكتب، فيبطله تعليق كل من الحافظ أبي موسى المديني والحافظ الذهبي حول هذا الموضوع كما رأينا آنفا.

أما زعم المستشرقين أن ضخامة حجم المسند كانت من العوائق التي حالت دون الإفادة منه، فيبطله حفظ المحدثين لمسانيد الصحابة قديما كالقرآن تماماً بما في ذلك مسند الإمام أحمد بن حنبل.

أما إدعاء المستشرقين أن المسند قد ضاع وأنه لم يتجاوز العصر الذي كتب فيه فيبطله ما رأينا من عناية العلماء به قديما وحديثا، بجانب وجود المخطوطات القديمة التي تشير إلى أن المسند لم يفقد، ويبطل هذا الزعم أيضا ما نقله صاحب الفتح الرباني من أن المسند ما زال منذ ألف عام وإلى اليوم درة في صدفها، وحسناء في خدرها، وكنزاً مخبوءاً لا يصل إلى جواهر مكنوناته إلا الحفاظ الأثبات.

والحمدلله على فضله

من إفتراءات المستشرق موير على سنن الإمام أبي داود السجستاني

لقد هاجم كثير من المستشرقين الإسلام بصورة عامة، والسنة النبوية الشريفة بصورة خاصة، وعملوا على هدمها، وروجوا الإشاعات ضدها، وقد إنصب هجومهم على المحدثين بصفة خاصة، وطعنوا في نزاهتهم وورعهم وعلمهم، وإتهموهم بأنهم لم يتحروا الدقة في جمع الحديث النبوي الشريف، بل كان همهم هو مجاراة العصر الذي عاشوا فيه، وإرضاء الطوائف والفرق المتصارعة في المجتمع الإسلامي. . ومن ذلك ما ورد في كتاب المستشرق وليام موير المسمى (حياة محمد) حيث يقول الكاتب ما ترجمته «مما لاشك فيه أن طاقة العرب بعد عصر الفتوحات، كانت قد إنصرفت إلى توسيع إمبراطوريتهم إلى أقصى حد ممكن.

ولقد إمتدت إمبراطوريتهم بالفعل، وبسرعة مذهلة، وفي فترة قصيرة جداً إلى كثير من البلاد. ولقد أدى الإنتشار السريع للإسلام إلى إنقسام الإمبراطورية الإسلامية إلى دويلات متصارعة. إن آثار الإنقاسم والفرقة والتمزق ظهر بوضوح عند تدوين النسة، ولعل من أبرز المصنفات التي تمثل هذا الصراع، والانقسام كتاب السنن لأبي داود السجستاني.

ولقد حاول أبو داود جمع أحاديث محمد ﷺ، لكنه وضع في المقام الأول إعتبار أقوال الطوائف والفرق المتعددة كي يكسب ودهم

ويأمن جانبهم، مما جعل مؤلفه السنن مليئاً بالأغاليط والمتناقضات التي تعكس بصورة واضحة مدى التشويش والصراع الذي كان يشغل تفكير معظم العلماء والمحدثين في ذلك العصر».

وللرد على هذه الاتهامات المتهافتة التي ساقها موير للطعن في عدالة الإمام الجليل أبي داود سوف أقوم في هذه المقالة بإذن الله بتتبع سيرة الإمام أبي داود، والبحث في أقوال الإئمة الذين عدلوه مع ذكر بعض شيوخه الذين أخذ عنهم العلم مسلسلاً إلى رسول الله ﷺ أو صحابته، أو تابعيهم، ثم أقوم بتوضيح المنهج الذي سلكه الإمام أبو داود في مؤلفه السنن مع ذكر بعض آراء العلماء حول هذا الموضوع، ليتضح للقاريء الكريم إنْ كان الإمام أبو داود وقد إهتم بإرضاء أصحاب الأهواء والبدع كما يدعي موير، أم أنه اهتم بجمع سنة رسول الله ﷺ وعمل على تحقيقها والزود عنها.

أولاً: نشأته وطلبه للعلم:

هو سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. قال الخطيب في مؤلفه (تاريخ بغداد ٩ / ٥٥): «هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق إبن بشر بن شداد بن عمرو بن عمران، أبو داود الأزدى السجستاني ولد سنة ٢٠٢هـ».

وجاء في مختصر سنن أبي داود (١١): «وكان مولده سنة إثنين ومائتين، وهو الأزدى السجستاني، منسوب إلى سجستان الأقليم المعروف بين خراسان وكرمان. وقيل هو منسوب إلى سجستان أو سجستانة قرية بالبصرة، والأول أكثر وأشهر».

قال الخطيب أيضاً: هو أحد من رحل وطوف وجمع وصنف،

كتب عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والمصريين، والجزريين، وسمع مسلم بن إبراهيم، وسليمان بن حرب، وأبا داوود الطيالسي وموسى بن إسماعيل، وأبا معمر، وعبدالله بن مسلمة القعني ومسدداً، ويحي بن معين، وأحمد بن حنبل . . . وخلقاً كثيراً.

ولقد بلغ من حرصه على العلم وتبحره فيه وتمكنه منه، أن أخذ شيوخ العلم عنه ثقة بمروياته، فقد أخذ الإمام أحمد بن حنبل عنه حديثاً غريباً (سير اعلام النبلاء ١٣/٢١٨)، والحديث الغريب أو الفرد في المصطلح هو ما ينفرد بروايته واحداً إما في كل طبقة من طبقات السند أو في طبقة واحدة. جاء في معالم السنن: (سمع أحمد بن حنبل منه ـ أي من أبي داود ـ حديثا . .

وقد أخبرنا بالحديث الذي سمعه منه أحمد أبو الفرج الطناجري بسنده عن أبي العشراء الدارمي عن أبيه أن رسول الله ﷺ سئل عن العتيرة. . فذكرته لأحمد بن حنبل فاستحسنه وقال: هذا حديث غريب. وقال لي: أقعد فدخل فأخرج محبرة وقلماً وورقة وقال: أمله عليّ فكتبه عني ـ ثم شهدته يوماً آخر وجاء أبو جعفر بن أبي سميته وقال له أحمد بن حنبل: يا أبا جعفر عند أبي داود حديث غريب عنه، فسألني فأمليته عليه. . .

ولقد نشأ الإمام أبو داود ورعاً تقياً مقتدياً برسول الله ﷺ ومشبهاً به. ومما يدلنا على ذلك ما جاء في (معالم السنن) ١٤ كان عبدالله يشبه بالنبي ﷺ في هديه ودله، وكان علقمة يشبه بعبدالله. . . وكان إبراهيم يشبه بعلقمة، وكان منصور يشبه بإبراهيم. . . وكان سفيان يشبه بمنصور. . وكان وكيع يشبه بمنصور، وكان أحمد بن حنبل يشبه بوكيع، وكان أبو داود يشبه بأحمد بن

حنبل.. وكان لأبي داود السجستاني كم واسع، وكم ضيق فقيل له: يرحمك الله ما هذا؟ قال: الواسع للكتب والآخر لا يحتاج إليه.. وقال أبو بكر بن أبي داود سمعت أبي يقول: الشهوة الخفية حب الرياسة.

ثانياً: بعض شيوخ الإمام أبي داود:

لقد أخذ أبو داود العلم عن شيوخ أجلاء وسوف أقوم بسرد سير بعضهم بإيجاز حتى تتضح لنا صورة العصر الذي كان يعيش فيه أبو داود وما قبله إلى عصر التابعين، ويتضح لنا بالتالي حرص المحدثين من عصر الصحابة وتابعيهم وأتباع التابعين على تحري الدقة في حفظ سنة الرسول ﷺ.

من شيوخ الإمام أبي داود الإمام الجليل أحمد بن حنبل أحد المحدثين والفقهاء، صاحب المذهب الفقهي المعروف ومصنف كتاب المسند. جاء في تاريخ بغداد (١ / ٤٤٤): هو أبو عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني. عربي من العرب الخلص، ولد ببغداد عام ١٦٤هـ وتوفي عام ٢٤١هـ.وكان إماماً تقياً ورعاً، نشأ في بغداد وطلب العلم فيها، فسمع من أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة، ثم إنتقل إلى طلب الحديث، وجدّ في لقاء الشيوخ والسماع منهم، والكتابة عنهم، حتى بلغ الذروة في حفظ السنة والإحاطة بها، فصار إمام السنة في عصره، وحجة السنة والفقه معاً. وهو صاحب المسند الذي رتبه على مرويات كل صحابي على حدة في باب واحد. ولقد شهد له العلماء بالحفظ والإتقان وروي عنه خلق كثيرون من أشهرهم البخاري ومسلم.

ومن شيوخ أبي داود أيضا الإمام أبو داود الطيالسي وهو شيخ ثقة، حسب ما ورد حول سيرته في أعلام النبلاء (٩ / ٣٨٠) حيث يقول المؤلف: «وقد قال عنه الفلاس ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطيالسي. وقال عبدالرحمن بن مهدي : هو أصدق الناس، وقال عامر بن إبراهيم الاصبهاني: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن ألف شيخ. وهو من تلاميذ شعبة، وقال سليمان بن حرب كان شعبة يحدث فإذا قام، قعد أبو داود الطيالسي وأملي من حفظه. . وكان وكيع يقول: أبو داود جبل العلم. وشعبة من طبقة أتباع التابعين ولقد ورد في سيرته بتذكرة الحفاظ (١ / ١٩٣) ما يلي:

«قال الشافعي لولا شعبة ماعرف الحديث بالعراق. فقال أبو بكر البصراوي: ما رأيت أحداً أعبد لله من شعبة لقد عبدالله حتى جف جلده على عظمه وأسود».

ومن شيوخ أبي داود علي بن المديني. ولقد جاء في تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٢٨) أن علي بن المديني شيخ جليل، إسمه علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي البصري، والذي قال عنه عبدالرحمن بن مهدي: إبن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ. وقال النسائي: كأن علي بن المديني خلق لهذا الشأن. ويقصد جمع النسة وتحقيقها. وقال البخاري ما إستصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني.

ثالثاً: ثناء العلماء على أبي داود:

جاء في معالم السنن (١٣) عن عبدالعزيز بن جعفر الحنبلي قال: «أخبرنا أبو بكر الخلال قال: أبو داود سليمان بن الأشعث

السجستاني الإمام القدوة، المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعها أحد في زمانه. . رجل ورع مقدم وسمع أحمد بن حنبل منه. . وكان إبراهيم الأصبهاني وأبو بكر صدقة يرفعون من قدره، ويذكرونه بما لا يذكرون أحداً في زمانه. . وكان سليمان بن الأشعث أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه، وعلله، وسنده، في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع، من فرسان الحديث. قال النووي: يستحب لمن حضره العاطس الذي لم يحمد الله تعالى، أن يذكره الحمد ليحمد الله تعالى فيشمته. فقد ورد عن أبي داود صاحب السنن أنه كان في سفينة فسمع عاطساً على الشط حمد الله تعالى فإشترى زورقاً بدرهم حتى جاء العاطس فشمته. فلما رقدوا سمعوا قائلاً يقول: يا أهل السفينة إن أبا داود إشترى الجنة بدرهم».

ولقد أثنى العلماء عليه وشهدوا له بالفضل. وأنه كان لا يحابي أحداً على حساب الدين، ولا يخشى في الله لومة لائم. ومما يدلنا على ذلك القصة التي وردت في مختصر سنن أبي داود (١ / ١٢) عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود قال: «كنت معه ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن، فدخلت إلى أبي داود فأخبرته بمكانه، فأذن له فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود وقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟ فقال: خلال ثلاث. فقال: وما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً، ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك، فإنها قد خربت. . فقال: هذه واحدة هات الثانية، قال: وتروي لأولادي كتاب السنن، قال: نعم، هات الثالثة، قال وتفرد لهم مجلساً للرواية، فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة، فقال:

أما هـذه فـلا سبيـل إليهـا لأن النـاس شريفهم ووضيعهم في العلم سـواء، قال إبن جـابـر: فكـانـوا يحضرون بعـد ذلـك ويقعـدون. . فيسمعون مع العامة.

ولقـد كان العلماء يـوقرون أبـا داود ويجلونـه لعلمـه وإحـاطتـه بالسنة الشريفة. جاء في مختصر سنن أبي داود (١ / ٧) قـول أحمد بن محمـد بن الليث: جـاء سعـد بن عبـدالله التسـتري إلى أبي داود السجستاني، فقيل يا أبا داود هـذا سهل بن عبـدالله التستري جـاءك زائراً قال: فرحب وأدخله فقال له سهل: يا أبا داود لي إليـك حاجـة قال: فما هي؟ قال: حتى تقول قد قضيتها مع الإمكان، قال: أخرج إلي لسـانك الـذي حدثت بـه أحاديث رسـول الله ﷺ أقبله، قـال: فأخرج إليه لسانه فقبله.

رابعاً: منهج أبي داود في تأليفه السنن:

لقـد إهتم أبو داود بجمـع السنة وتحقيقهـا، وعمل عـلى جمـع أحـاديث الأحكام. ولقـد جـاء في مختصر سنن أبي داود (١ / ٦ ـ ٨) أن أبـا بكر محمـد بن عبدالعـزيز قـال: سمعت أبا داود بن الأشعث بالبصرة وسئل عن رسـالته التي كتبهـا لأهل مكـة وغيرهـا جوابـا لهم فأملى علينا: «. . . فهذه الأربعة الآلاف والثمانمـائة الحـديث كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة من الزهد والفضائل وغيرهـا، ومن غير هذا فلم أخرجها. . .».

وحكى أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن منده الحافظ: أن شرط أبي داود والنسائي إخراج حديث أقوام لم يجتمـع على تـركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد، من غـير قطع ولا إرسـال. وحكي عن أبي

داود أنه قال: ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمعوا على تركه.

وكان من منهج أبي داود عرض ما يجمعه من الحديث الشريف على شيوخه. فقد جاء في معالم السنن (١١/١) ما يلي: «وكان أبوداود قد سكن البصرة وقدم بغداد غير مرة، وروى كتابه المصنف في السنن بها، ونقله عنه أهلها، ويقال إنه صنفه قديما وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه» وفيه أيضا أن أباداود قال: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، إنتخبت ما ضمنته في كتابي السنن، وجمعت في كتابي هذا أربعة الآلاف حديث وثمانمائة حديث من الصحيح وما يشبهه ويقاربه. ويكفي الإنسان لدينه أربعة أحاديث، أحدها: إنما الأعمال بالنيات، والثاني من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه، والثالث: لا يكون المرء مؤمنا حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه، والرابع الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك مشتبهات.. قال السبكي في طبقاته: هي - أي أحاديث السنن - من دواوين الإسلام، والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحيح عليها.. وقال العلامة الشيخ محمد الأمير الكبير، قال إبن داسة: سمعت أباداود يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث إنتخبت منها ما ضمنته في كتابي السنن.. ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، فإن كان فيه وهن شديد بينته.. وقال الخطابي: .. إعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم. فالصحيح عندهم ما إتصل سنده وعدلت نقلته، والحسن ما عُرف مخرجه وأشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله عامة الفقهاء. وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين، أما السقيم منه فعلى طبقات شرها

الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول، وكتاب أبي داود خلي منها بريء من جملة وجودهما فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها، لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره، فإنه لا يألوا أن يبين أمره، ويذكر عليه ويخرج من عهدته. ويحكي لنا عن أبي داود أنه قال: ما ذكرت في كتابي حديثا مجمعا على تركه.

وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود على الجوامع والمسانيد ونحوها، فكانت تلك تجمع إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصا ومواعظ وأدباً. أما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها وإستيعابها ولم يقدر على تحصيلها وإختصار مواضعها إلا الإمام أبوداود، ولذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب وضربت فيه أكباد الإبل ودامت اليه الرحلة ١ هـ.

قال فضيلة الشيخ أحمد سعد علي في تقديم سنن أبي داود ما يلي: «فهذا كتاب السنن الذي صنفه الإمام المتقن والمحدث الورع أبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني، الذي إنتشر صيته وعم نفعه في جميع الأقطار الإسلامية، وإتقان مؤلفه وتقدمه محفوظ عن حفاظ الأمصار... وهو كتاب جليل حافل بما جاء به الرسول ﷺ من أمور الدين، وقد رزق القبول من كافة الناس أجمعين».

وقال الإمام إبن قيم الجوزية في مختصر سنن أبي داود (١/٨): «ولما كان كتاب السنن لأبي داود من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به بحيث صار حكما بين أهل الإسلام، وفصلا في مواد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام، مع إنتقائها أحسن إنتقاء، وإطراحه منها أحاديث المجروحين

والضعفاء».

ويستنتج من كلام إبن قيم أن كل من يشكل عليه شيء في أمر الدين من العلماء وغيرهم كان يرجع إلى كتاب السنن، ويجد فيه ما يشفي غليله. وهذا مما يدحض إفتراء موير بأن أباداود كان يرضخ لأصحاب المتناقضات من أجل إرضائهم.

وجاء في ذكر أخبار أصبهان (٣٣٣) قول الإمام النووي: «ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الإعتناء بسنن أبي داود وبمعرفته التامة، فإن معظم أحاديثه يحتج بها، مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه، وبراعة مصنفه وإعتنائه بتهذيبه».

وجاء في مقدمة معالم السنن (٣) قول إبن الأعرابي: «لو أن رجلاً لم يكن عنده شيء من العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى، ثم كتاب أبي داود، لم يحتاج معهما إلى شيء من العلم البتة». وقول الخطابي: «لم يصنف في علم الحديث مثله، وهو أحسن وضعاً من الصحيحين. وكان أبواسماعيل الهروي يقول: هو عندي أنفع منهما، لأنه لا يقف على الفائدة منهما - أي الصحيحين - إلا المتبحر والعالم، وهو - أي كتاب السنن - يصل إلى الفائدة منه كل أحد من الناس».

وقال أبوعمرو بن الصلاح: هو - كتاب السنن - الثالث من الكتب الحديثية التي عليها مدار الإسلام.

وجاء في مقدمة مختصر سنن أبي داود قول زكريا الساجي: كتاب الله أصل الإسلام، وسنن أبي داود عهد الإسلام. وفيه أيضا قول أبي العلاء المحسن الوازي: «رأيت النبي ﷺ في المنام فقال: من

أراد أن يتمسك بالسنن فليقرأ سنن أبي داود». ولقد تناول العلماء سنن أبي داود بالإختصار والشرح والتهذيب وعنوا به عناية فائقة مما يدل على أن كتاب السنن حظي بالقبول ووقع من نفوس العلماء موقعاً عظيماً. جاء في مختصر سنن أبي داود قول إبن القيم: «كان الإمام الحافظ زكي الدين أبومحمد عبدالعظيم المنذري قد أحسن في إختصاره وتهذيبه، وعزو أحاديثه وإيضاح علله وتقريبه، فأحسن حتى لم يدع للإحسان موضعاً، وسبق حتى جاء من خالفه له تبعاً.. جعلت كتابه من أفضل الزاد، اتخذته ذخيرة ليوم المعاد. فهذبته نحو ما هذب هو به الأصل، وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها ولم يكملها، والتعرض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها، والكلام على متون مشكلة لم يفتح مقفلها، وزيادة صالحة في الباب لم يشر إليها، وبسطت الكلام على مواضع جليلة، لعل الناظر المجتهد لا يجدها في كتاب سواه».

وقد قام بشرحه المنذري في (معالم السنن) وهو يقول في مختصر سنن أبي داود (٤ ـ ١١) ما يلي: «أما بعد فقد فهمت مسألتكم إخواني أكرمكم الله، وما طلبتموه من تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث، وإيضاح ما يشكل من متون ألفاظه وشرح ما يستغلق من معانيه، وبيان وجوه أحكامه والدلالة على موضع الإنتزاع والإستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنظومة في ضمنها، ليستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها، باطن العلم والدراية بها. ولقد رأيت الذي ندبتموني له وسألتمونيه من ذلك أمراً لا يسعني تركه، كما لا يسعكم جهله، ولا يجوز لي كتمانه، كما لا يجوز لكم إغفاله وإهماله.. وقد إنتهيت إلى ما دعوتم إليه بجهدي، وأتيت من مسألتكم بقدر ما تيسرت له».

الخاتمة:

بعد أن إستعرضنا سيرة الإمام أبي داود وطلبه للعلم وآراء العلماء حول جهوده في تدوين كتابه السنن، وعلمنا عن ورعه وزهده، وتمسكه بأهداب الدين، وأنه كان لا يحابي أحداً ولا تأخذه في الله لومة لائم، وبعد أن تبين لنا كذلك عناية العلماء بكتابه السنن وأخذهم له بالشرح والتهذيب والتعليق، تأكد لنا أن أباداود من الأئمة الأجلاء وهو أحد الذين قدموا أعمالاً جليلة لا تقدر بثمن في خدمة الحديث النبوي الشريف، مما أهله أن يكون أحد أصحاب المصنفات الست الصحاح التي تلقاها جمهور المسلمين بالرضى والقبول.

ونخلص من هذا أن الإتهامات التي أثارها المستشرق وليم موير حول عدالة الإمام أبي داود لم تكن صحيحة. وأن موير كغيره من المستشرقين الحاقدين على الإسلام وعلمائه لم يهتم بدراسة سيرة الإمام أبي داود دراسة موضوعية ليطلع الناس على فضل أبي داود وإنما كان همه الوحيد هو التهجم على هذا الإمام الجليل، وإثارة التهم الباطلة حوله دون سند ولا منطق ولا عقل.

من إفتراءات المستشرقين على الإمام البخاري

لقد حاول كل من الفريد غيوم في كتابه (الحديث في الإسلام) وتريتون في كتابه (الإسلام عقيدة وعمل) الطعن في طرق جمع السنة الشريفة زاعمين أن السنة النبوية الصحيحة لم يكتب لها البقاء لأنها لم تدون، بل كانت تتناقل شفاهة بين الرواة ولمدة قرنين من الزمان. ولقد تفرد غيوم عن صاحبه بإيراد بعض الأحاديث الصحيحة التي توضح أن النبي ﷺ كان قد نهى عن تدوين الحديث، وذلك لكي يثبت بهذا أن السنة لم تدون إلا في عصور متأخرة.

بعد مهاجمة السنة الشريفة والمحدثين في عصر الصحابة والتابعين وأتباعهم لجأ غيوم إلى الطعن في أصحاب المصنفات الكبرى بادئاً بالإمام البخاري، ليشكك في مدى أصالة الأحاديث التي جمعها في صحيحه.

ولقد زعم غيوم أنه إن طبقت الشروط التي وضعها الإمام البخاري في حكمه على صحة الحديث، فإنه لن يكون بالإمكان الحصول على ٧٢٧٥ حديث صحيح كما فعل البخاري، وذلك بالطبع يرجع لإعتقاد غيوم بضياع السنة الصحيحة قبل وصولها إلى عصر المصنفات.

أما تريتون فقد طعن في صحيح الإمام البخاري زاعماً أن البخاري وأصحاب المصنفات الأخرى والمحدثين من قبلهم إعتمدوا

في تصحيحهم للأحاديث على نقد السند دون المتن. وليثبت صحة ما وصل إليه من إفتراء نراه يزعم أن الإمام البخاري قد اعتمد في صحيحه أحاديث نقلها المسلمون عن أناجيل النصارى. ولكي يدعم رأيه في هذا الشأن أورد قصتين مذكورتين في الأناجيل ومنسوبتين لسيدنا عيسى عليه السلام.

أولاهما: The Parable Of The Sower وفيها تشبيه المؤمن بالتربة الخصبة والكافر بالتربة الجدبة. والقصة مذكورة في إنجيل متى (١٣) من (٤) إلى (٨) ومرقص (٤) من ١ إلى ٩ ولوقا (٨) من ٤ إلى ٨.

وثانيتهما: The Workers In The Vineyard وهي قصة مزارعين عملوا بأجر يومي نهاراً في حقل كرم. إن القصة باختصار تبين أن صاحب الحقل أعطى عماله الأجور التي يستحقونها نظير عملهم في ذلك اليوم، ثم أعطى أجراً مضاعفاً لعمال آخرين شاركوا في العمل آخر النهار، وعندما إحتج بقية العمال على ذلك بين لهم صاحب الحقل أنهم مخطئون في إحتجاجهم لأنه لم يظلمهم في أجورهم بل تفضل على العاملين الذين شاركوا في العمل آخر النهار بهذا الأجر المضاعف، والقصة مذكورة في إنجيل متى (٢٠) من ١ إلى ١٥.

تفنيد إفتراءات غيوم على صحيح البخاري:

إن الحجج التي إستند عليها غيوم للطعن في الحديث الصحيح حجج واهية، إذ أن المحدثين منذ عهد الصحابة وإلى عصر المصنفات الكبرى كانوا يتحرون الدقة في قبول الحديث الشريف

وروايته. ومما يدلنا على هذا الحرص إزدياد جهود المحدثين في التحري في عصر صغار التابعين وأتباعهم بعد الخمسين والمائة من الهجرة، وذلك بعدما ظهرت الفرق السياسية، وبعد أن برز أصحاب النحل المغايرة للإسلام، وبعدما زاد إنتشار الإسلام بين أصحاب الألسن المختلفة، بجانب ظهور أصحاب الأهواء والبدع.

إن كل هذه العوامل أدت إلى إزدياد نسبة التحري في عهد صغار التابعين عند تلقي السنة وأدائها وعند كتابتها وإلى عصر المصنفات الكبرى للحديث.

وهذا مما يبطل الشكوك التي أثارها غيوم حول عدم الدقة في جمع السنة الشريفة قبل ظهور المصنفات الكبرى.

أما الحديث الشريف الذي إستشهد به غيوم في أن النبي ﷺ كان قد نهى عن كتابة السنة فهو حديث صحيح، أخرجه الإمام مسلم بسنده (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ / ٢٢٩) من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ - قال همام أحسبه قال متعمداً - فليتبوأ مقعده من النار».

لكن غيوم تغافل عن آراء العلماء حول هذا الحديث والتي لخصها الإمام النووي بقوله: كان بين السلف من الصحابة والتابعين إختلاف كثير منهم في كتابة العلم فكرهها كثيرون وأجازها أكثرهم. ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف. . وإختلفوا في المراد بهذا الحديث الوارد في النهي فقيل هو في حق من يوثق بحفظه ويخاف إتكاله على الكتابة إذا كتب. .

وقيل إن حديث النهي منسوخ بأحاديث وردت في الإذن بالكتابة، وكان النهي حين خيف إختلاطه ـ ويعني الحديث ـ بالقرآن فلما أمن ذلك أذن في الكتابة وقيل إنما نهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط فيشتبه على القارىء في صحيفة واحدة.

وعليه فإن حكم غيوم على هذا الحديث كان متسرعاً وقاصراً ويدل على أنه لم يستوعب الموضوع من كل جوانبه.

أما قوله: إن الحديث كان يتناقل شفاهة فإن هذا لا يعني أن الحديث الشريف كان قد ضاع قبل وصوله إلى البخاري كما زعم، لأن الحديث الشريف كان يروى شفاهة بين قوم إتصفوا بقوة الذاكرة وبالورع والتقوى، وذلك معروف من سيرتهم المتضمنة في الكتب التي تحدثت عن تاريخ الرواة وطبقاتهم ومناقبهم وغيرها.

ويمكننا أن نقول إن غيوم غفل أيضا عن أن السنة كانت تدون أيضا بين يدي النبي ﷺ ويدلنا على ذلك أن النبي ﷺ حث الصحابة على أن يكتبوا لأبي شاه عندما شكا إليه النسيان، فقد أخرج الترمذي تحفة الأحوذي ٤/٤٢٨ ـ ٤٢٩ في حديث طويل عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أبا شاه قال: أكتبوا لي يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ أكتبوا لأبي شاه.

وقد جاء في كتاب (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) من حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «قيدوا العلم بالكتاب».

ومما يدلنا كذلك على أن السنة كانت تدون بجانب حفظها تلك

الصحف التي كتبها بعض الصحابة، ومن ذلك صحيفة عبدالله بن عمرو رضي الله عنه والتي كانت تسمى بالصحيفة الصادقة، وصحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفيها أسنان الإبل وشيء من الجراحات، ومنها صحيفة جابر بن عبدالله الأنصاري وغيرها. بل إن الحديث كان قد كتب بصورة منتظمة في عصر التابعين، ومن أشهر التابعين الذين كتبوا الحديث إبن شهاب الزهري المتوفى عام ١٢٤ هـ، ثم ظهرت الكتب التي ورد فيها الحديث على أبواب الفقه كموطأ الإمام الجليل مالك بن أنس المتوفى عام ١٩٧ هـ. ذكر محمد عجاج الخطيب في كتابه (السنة قبل التدوين) أن علي بن المديني المتوفى عام ٢٢٤ هـ صنف مصنفات كثيرة في الحديث الشريف وعلي بن المديني هذا من شيوخ الإمام البخاري.

مما سبق يتبين لنا أن الأحاديث الصحيحة التي وصلت إلى الإمام البخاري كانت كثيرة جدا، فأختار من بينها البخاري الأحاديث التي وافقت شروط الصحيح عنده وضمنها كتابه الصحيح، وترك كثيرا من الأحاديث الصحيحة لأسباب ذكرها هو نفسه.

جاء في مقدمة إبن الصلاح ص ١٦ قول البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح. ومائتي ألف حديث غير صحيح، وقد قال البخاري أيضا:

ما تركت من الصحاح أكثر. وقال أيضا: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول، وفي رواية أخرى لملال الطول: أي حتى لا يطول الكتاب فيمل الناس من قراءته.. وعليه فإن إدعاء غيوم بأن الأحاديث الصحيحة كانت قد

فقدت قبل وصولها إلى البخاري إدعاء باطل.

تفنيد إفتراءات تريتون حول صحيح البخاري:

أما الشكوك التي أثارها تريتون حول عدم إهتمام البخاري بمتون الأحاديث التي دونها في صحيحه فيبطلها المنهج الذي إتبعه البخاري في اعتماده لأحاديث الصحيح.. ولقد إستنبط العلماء الشروط التي سار عليها الإمام البخاري في إعتماده للأحاديث الصحيحة وضمنوها في تعريفهم للحديث الصحيح كما جاء ذلك في مقدمة إبن الصلاح حيث قال: الحديث الصحيح هو المسند الذي إتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

وإذا إستعرضنا هذا التعريف نجد أن هذه الشروط لا تقتصر على السند فقط بل أن هناك شرطين يتعلقان بالسند والمتن معا وهما: عدم الشذوذ وعدم العلة.

وبما أن الإمام البخاري قد إعتمد هذه الشروط جميعا في صحيحه، فلا يمكن إتهامه بأنه قد أغفل المتن وإعتمد السند فقط.

أما الشكوك التي أثارها تريتون حول عدم إهتمام المحدثين عامة بمتن الحديث فيبطلها الاهتمام الزائد الذي أولاه المحدثون لنقد متون الأحاديث مثل أسانيدها تماما، وهذا النقد تجلى في رفض المحدثين للحديث الذي تدل القرائن على عدم صحته، كرفضهم للحديث الذي يخالف المعقول ويباين المنقول مما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

بل كان المحدثون يعرضون الحديث بعضهم على بعض للتأكد من سلامة متنه. فقد جاء في كتاب (تحذير الخواص من أكاذيب القصاص) ص ١٦٨ قول الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أجزناه وما أنكروا تركناه. وجاء فيه أيضا قول جرير: كنت إذا سمعت الحديث جئت به إلى المغيرة فعرضته عليه فما قال لي ألقه ألقيته.

وفيه أيضا قول الربيع بن الهيثم: إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار تعرفه. وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل تنكره.

وظاهر أن هذه الإنتقادات كلها موجهة إلى متن الحديث. إذن فالمحدثون قبل ظهور مصنفات الحديث (الكبرى) لم يهملوا متون الحديث كما ادعى تريتون، بل إن ظهور أقسام الحديث المردود الذي إنبنى على نقد العلماء للمتن يبطل إفتراء تريتون السابق أيضا ومن أمثلة ذلك: الحديث المدرج، والحديث المقلوب، والحديث المصحف.

وسوف نبين المقصود بتلك الأحاديث إصطلاحا، ثم نمثل لتلك الأنواع لنوضح صورتها أمام القارىء.

أولا: الحديث المدرج إصطلاحا: هو ما غير سياق إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل، ومن التعريف السابق يتضح لنا أن الإدراج قد يكون في السند وقد يكون في المتن، والذي يهمنا هنا هو الإدراج في المتن.

ومثاله ما جاء (تدريب الراوي ١ / ٢٧٠) عن أبي هريرة رضي

الله عنه مرفوعا أنـه قال: قـال رسول الله ﷺ: أسبغـوا الوضـوء ويل للأعقاب من النار، فقوله أسبغوا الـوضوء كما قال المحـدثون مـدرج من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقد إتضح للمحدثين ذلـك من رواية أخرى أخرجها الإمام البخاري بسنده عن أبي هريـرة رضي الله عنـه أنه قـال: أسبغوا الـوضوء فـإن أباالقـاسم صلى الله عليـه وسلم قال: ويل للأعقاب من النار.

ثـانيا: **الحـديث المقلوب إصطلاحـا**: هو الـذي أبـدل لفظ في سنده أو متنه بتقديم أو تأخير أو نحوه، والقلب قـد يكون في السنـد وقد يكون في المتن. وقد مثل شيخ الإسلام في (شرح النخبة) للقلب في المتن بحديث: «ورجل تصدق بصدقة فأخفـاها حتى لا تعلم يمينـه ما تنفق شماله» قال: فهذا مما إنقلب على أحد الـرواة وانما هـو حتى لا تعلم شـمالـه مـا تنفق يمينـه كـما في الصحيحـين ـ تـدريب الـراوي ١/٢٩١ ـ ٢٩٤.

ثـالثا: **الحـديث المصحف**: والتصحيف إصطلاحـاً هـو تغيـير الكلمـة في الحـديث إلى غـير مـا رواهـا الثقـات لفـظا أو معنى. والتصحيف يقـع كذلـك في السند وفي المتن، وقـد مثل السيـوطي في كتابه (تدريب الراوي) ٢/١٩٣ للتصحيف في المتن بحـديث زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ احتجر في المسجد، أي اتخذ حجرة من حصير أو نحوه يصلي فيها. صحفه إبن لهيعة فقال: إحتجم في المسجد.

ومن الملاحظ أن عناية العلماء بمثل هذه الأخطاء التي وقعت في المتن وتصحيحهـا يـدل دلالـة واضحة عـلى عنـايـة المحـدثـين بمتن الحديث.

أمـا الحديث الشبيـه ـ في نظر تـريتون ـ بقصـة الإنجيل حـول

التربة الصالحة والتربة الطالحة فقد أخرجه الإمام البخاري في (كتاب العلم) باب فضل من علم وعلم فتح الباري ١/١٧٥ كالآتي:

«حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا حماد بن أسامة عن بريد بن عبدالله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به».

أما الحديث الشبيه ـ في نظر تريتون ـ بقصة صاحب الحقل وعماله الواردة في الإنجيل فقد أخرجه الإمام البخاري أيضا في عدة مواضع منها ما جاء في كتاب التوحيد باب في المشيئة والإرادة فتح الباري ١٣/٤٤٥ كالآتي:

«حدثنا الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سالم بن عبدالله أن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو قائم على المنبر يقول: إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس، أعطى أهل التوراة التوراة فعملوا بها حتى إنتصف النهار، ثم عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا، ثم أعطى أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا به حتى صلاة العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا، ثم أعطيتم القرآن فعملتم به حتى غروب الشمس فأعطيتم قيراطين قيراطين، قال أهل التوراة: ربنا هؤلاء أقل عملا وأكثر أجراً قال: هل ظلمتكم من أجركم من

شيء؟ قالوا: لا، فقال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء».

وبما أننا لسنا هنا بصدد المقارنة بين قصتي الإنجيل وهذين الحديثين الشريفين، فإنه يكفينا أن نوضح للقارىء أن هذا التشابه الذي أوهم تريتون بأن المحدثين قد إقتبسوا بعض القصص من الإنجيل وضمنوها أحاديث نسبوها لرسول الله ﷺ قد يرجع لإحتمالين لا ثالث لهما.

أولهما: إن التشابه الذي يقع بين القصص المذكورة في التوراة والإنجيل وبين أحاديث الرسول ﷺ إنما يرجع إلى أن أنبياء الله عليهم السلام يدينون بعقيدة أصلها واحد هي عقيدة التوحيد التي أنزلت على سيدنا إبراهيم الخليل أبي الأنبياء، والحقائق الصادرة عن الله سبحانه وتعالى واحدة لا تتغير.

ثانيهما: إن الأحاديث النبوية الصحيحة قد ثبتت نسبتها لرسول الله ﷺ بطرق لا يتطرق إليها الشك، أما ما ورد في الأناجيل من أقوال منسوبة لسيدنا عيسى عليه السلام فليس لها إسناد قائم مما يشكك في صحتها، وبجانب ذلك فإن بعض النصارى وبخاصة في الغرب كانوا وما زالوا لا يتورعون عن إضافة أقوال المفسرين والشراح إلى متن الأناجيل بل وتغيير بعض عبارات الأناجيل بما يلائم البيئات المختلفة. وعليه فلا يستبعد أن يكونوا قد أخذوا هذه القصص عن أحاديث الرسول ﷺ وأضافوها للإناجيل.

وفي ختام هذه المقالة يمكننا أن نعزو حساسية المستشرقين إلى مركب النقص الذي يعانون منه حيال هذا الموضوع، حيث توجد فجوة زمنية واسعة بين ظهور أنبيائهم وبين تدوين الكتب المقدسة التي جاء بها أولئك الأنبياء.

وبجانب ذلك فإن الأشخاص الذين نسب إليهم تدوين الكتب السماوية لم تكن لهم منهجية معروفة، كما هو الحال عند المسلمين في تدوين هذه الآثار المقدسة، فقد كان كل منهم يكتب بالطريقة التي تحلو له ولا يتورع عن إدخال البدع والخرافات في مؤلفه. كما أن هؤلاء المؤلفين كانوا مجهولي العين والحال، فلا أحد يعرف شيئا عن سيرتهم الذاتية وتاريخ حياتهم الشخصية على وجه اليقين.

ولذا نجد أن المستشرقين الموتورين أمثال غيوم وتريتون يحاولون جهدهم أن يلصقوا مثل هذه النقائص بعلماء المسلمين ويتهمونهم بعدم الجدية وعدم الدقة في تدوين السنة النبوية الشريفة.

من إفتراءات المستشرقين
على الإمام مسـلم

لقد روج المستشرق غيوم كثيراً من الأباطيل حـول المحدثـين الذين قاموا بجمع السنة النبوية وتدوينها ، وذلك في مؤلفه (الحديث في الإسلام) . ومن بين هؤلاء الأئمة المحدثين الذين طعن غيوم في عدالتهم الإمام الجليل مسلم بن الحجاج حيث أورد غيـوم في مؤلفه المشار إليه آنفا ما ترجمته كالآتي : « يعتقد جمهور المسلمين أن صحيحي البخاري ومسلم أصح كتابين بعد القرآن ، وذلك لاعتقادهم أن كل مافي الصحيحين يمكن القطع بنسبته إلى محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعلى الرغم من ثقة الجمهور المطلقة في الإمامين ، إلا أن مسلماً نفسه لم يكن مقتنعـا بصحة مـا جمعه في الجـامع الصحيـح لشكه في طـريقة المحدثين عند نقد أسانيد الحديث . وبعد أن إستعرض مسلم في مقدمة صحيحـة آراء العلماء الـذين نقـدوا أسـانيـد الحـديث كمحمـد بن سيرين ، وإبن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، نراه يتمسك برأي يحيى بن سعيد الذي قال : لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث . وهذا يعني أن الحكم السـطحي على الصـالحين بـالتقوى والورع لم يحل بين الصالحين وبين تلفيق الحديث ، مما أزعـج مسلما ولكن ذلك لم يحل بينه وبين إعتماد أحاديثهم في صحيحه » .

وللتحقيق في هذه الشبهات التي أثارها غيوم من أن الإمام مسلما لم يكن حريصا على تحري الدقة في جمع وتوثيق السنة النبوية الشريفة ،

وأنـه إعتمد روايـة الصالحـين مما أدى إلى تسـرب بعض الأحـاديث الضعيفة إلى صحيحه ، فإنني سوف أقوم في هذه المقالة بـالبحث في إيجاز عن الموضوعات التالية :

أولا : نسب الإمام مسلم ومولده وعلمه .
ثانيا : منهجه في جمع الصحيح .
ثالثا : ثناء العلماء على الإمام مسلم وصحيحه .
رابعا : عناية الإمام مسلم بمتون الأحاديث وأسانيدها .
خامسا : بيان معنى قول المحدثين : فلان صـالح الحـديث . وهل روى الإمام مسلم عن الصالحين ؟ .

أولا : منهج الإمام مسلم ومولده وطلبه للعلم :

جـاء في سير (أعـلام النبلاء) لمؤلفـه الذهبي (١٢/٥٥٨) مـا يلي : «هو الإمام الكبير الحـافظ المجود الحجـة الصادق أبـو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري ، صاحب الصحيح . . . ولد سنة أربع ومئتين ، وأول سماعه في سنة ثمان عشرة من يحيى بن يحيى التميمي ، وحج في سنة عشرين وهو أمرد ، فسمع بمكة من القعنبي ، فهو أكبر شيخ له . وسمع بالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة، ثم إرتحل بعد أعوام قبل الثلاثين . وأكثر عن علي بن الجعد ، لكنه ما روى عنـه في الصحيح شيئـا . وسمع بالعراق والحرمين ومصر» .

وجاء في (تهذيب الأسماء واللغات) لمؤلفه الإمام النووي حول رحلة الإمام مسلم إلى الأقطار لطلب العلم ما يلي : «واعلم أن مسلما رحمـه الله أحد أعـلام أئمة هـذا الشأن ، وكبـار المبرزين فيـه . . .

والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان . سمع بخراسان يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه وآخرين . وبالري محمد بن مهران ، وأبا غسان وآخرين . وبالعراق إبن حنبل وعبيدالله بن مسلمة وآخرين . وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب وآخرين . وبمصر عمرو بن سواد وحرملة بن يحيى وخلائق كثيرين» .

وجاء في (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) لمؤلفه إبن خلكان (٩٤/٥) : «أن مسلماً رحل إلى بلاد عديدة منها الحجاز والعراق والشام ومصر . وأنه قدم بغداد غير مرة فروى عنه أهلها ، وآخر قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين. وروى عنه الترمذي : وتوفي مسلم عشية يوم الأحد ودفن بنصر اباد ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس وقيل لست بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور وعمره خمس وخمسين سنة» .

ثانيا : منهج الإمام مسلم في جمع الصحيح :

جاء في تقديم صحيح مسلم (١٤/١ ، ١٥) من قول الإمام النووي في منهج مسلم ما يلي : «لقد إنفرد الإمام مسلم ـ أي عن الإمام البخاري ـ بفائدة حسنة وهو كونه أسهل تناولاً من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا واحداً يليق به، فجمع فيه طرقه التي إرتضاها وأختار ذكرها ، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة ، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه وإستثمارها ، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم» .

ومن منهج مسلم أيضاً عرض الأحاديث على شيوخه للتأكد من سلامتها. ومن ذلك قوله في المرجع السابق : « عرضت كتابي هذا على

أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته ، وكل ما قال أنه صحيح ، وليس له علة خرجته . . . ولقد قال الإمام مسلم أيضا . صنفت هذا المسند الصحيح في ثلثمائة ألف حديث مسموعة . . وقال أبو عمرو بن الصلاح : شرط مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالما من الشذوذ والعلة . وهذا حد الصحيح ، فكل حديث إجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث . ثم قال النووي : سلك مسلم في صحيحه طرقا بالغة في الإحتياط والإتقان والورع والمعرفة . . . ومن تحري مسلم إعتناؤه بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا . . . وكان من مذهبه التفريق بينهما ، وأن حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ ، وأخبرنا لما قرىء على الشيخ» .

ومن منهج مسلم البحث في الحديث وتوثيقه . فقد جاء في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٦٤) قول أحمد بن مسلمه : «عقد لمسلم مجلس المذاكرة ، فذكر له حديث لم يعرفه فانصرف إلى منزله ـ للبحث عن الحديث ـ وأوقد السراج ، وقال لمن في الدار لا يدخل أحد منكم . . . إلى أن وجد الحديث» .

ومن منهجه أيضا تخريج الحديث الصحيح ، بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه دون شذوذ أو علة . ولم يتقيد بإستيعاب كل الصحيح ، فقد جاء في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٧١ ـ ٥٧٤) أن مسلما قدم إلى الري فعاتبه إبن وارة على تسمية مؤلفه الصحيح فأعتذر إليه مسلم قائلا : إنما قلت صحاح ولم أقل مالم أخرجه ضعيف ، وأخرجت هذا من الصحيح ليكون مجموعاً لمن يكتبه فقبل عذره .

وقال مسلم أيضا : ما وضعت في هذا المسند شيئا إلا بحجة ولا أسقطت شيئا منه إلا بحجة . جاء في سير أعلام النبلاء أيضا أن إبن عساكر بعد أن أثنى على صحيح البخاري قال : ثم سلك سبيله مسلم بن الحجاج ، فأخذ في تخريج كتابه وتأليفه وترتيبه على قسمين ، وقصد أن يذكر في القسم الأول أحاديث أهل الإتقان ، وفي القسم الثاني أحاديث أهل الستر والصدق الذين لم يبلغوا درجة المتثبتين ، فحالت المنية بينه وبين هذه الأمنية ، فمات قبل إستتمام كتابه الأخير .

وقال الحاكم : أراد مسلم أن يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام ، وعلى ثلاثة طبقات من الرواة ، وقد ذكر هذا في صدر خطبته فلم يقدر له إلا الفراغ من الطبقة الأولى ومات .

ثالثا : ثناء العلماء على الإمام مسلم وصحيحه :

لقد أثنى كثير من علماء الجرح والتعديل على الإمام مسلم وصحيحه . ولقد نقل لنا ذلك الإمام الذهبي في مؤلفه سير أعلام النبلاء (١٢/٥٦٣ - ٥٦٩) حيث أورد مايلي :

قال أحمد بن سلمة : رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلما في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما . وقال محمد بن بشار : حفاظ الدنيا أربعة : أبو زرعة بالري ، ومسلم بنيسابور ، وعبدالله الدارمي بسمرقند ، ومحمد بن إسماعيل ببخاري .

وقال أبو عبدالله محمد بن يعقوب الأخرم الحافظ : إنما أخرجت نيسابور ثلاثة رجال : محمد بن يحيى ، ومسلم بن الحجاج ، وإبراهيم بن أبي طالب . . . وقال أيضا : قلما يفوب البخاري ومسلما مما ثبت من الحديث . وقال إسحاق الكوسج لمسلم : لن نعدم الخير ما

أبقاك الله للمسلمين .

قال الحاكم : سمعت عبدالرحمن السلمي يقول : رأيت شيخا حسن الوجه والثياب عليه رداء وعمامة قد أرخاها بين كتفيه فقيل : هذا مسلم . فتقدم أصحاب السلطان فقالوا : قد أمر أمير المؤمنين أن يكون مسلم بن الحجاج إمام المسلمين فقدموه في الجامع فكبر وصلى بالناس .

وقال أبو علي النيسابوري الحافظ : ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم . وجاء في (تاريخ بغداد) لمؤلفه الخطيب البغدادي (١٣/١٠١) أن عمر بن أحمد الزاهد سمع الثقة من أصحابه يقول : رأيت فيما يرى النائم كأن أبا علي الزغوري يمضي في شارع الحيرة وبيده جزء من كتاب مسلم يعني الصحيح فقلت له : ما فعل الله بك ؟ فقال : نجوت بهذا وأشار إلى ذلك الجزء .

وقال النووي : « أجمع العلماء على جلالته وإمامته وعلو مرتبته وحذقه في الصنعة وتقدمه فيها وتضلعه منها . ومن أكبر الدلائل على ذلك كتابه الصحيح الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان ، والإحتراز من التحويل في الأسانيد عند إتفاقها من غير زيادة ، وتنبيهه على مافي ألفاظ الرواة من الاختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف . . . » .

وجاء في (كشف الظنون ١/٥٥٥ ـ ٥٥٨) : هو الثاني من الكتب الستة وأحد الصحيحين الذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز .

ولقد عني العلماء بصحيح مسلم فعمدوا إلى أحاديث الكتاب

فساقوها من مروياتهم عالية بدرجة وبدرجتين ونحو ذلك وسموه المستخرج على صحيح مسلم . لقد فعل ذلك عدة من فرسان الحديث منهم : أبوبكر محمد بن محمد بن رجاء ، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني ، والزاهد أحمد بن حمدان الحيري وغيرهم .

عناية الإمام مسلم بمتون الأحاديث وأسانيدها :

لقد أولى الإمام مسلم متون الأحاديث وأسانيدها عناية فائقة . ويدلنا على ذلك ما جاء في كتاب التمييز للإمام مسلم (١٣٦) حيث ورد فيه نقد الإمام مسلم للأخبار المنقولة على الوهم في السند والمتن بسبب ضعف رواتها ومن بينها هذه الأحاديث:

الأول: عن إبن عباس رضي الله عنهما قال: بت عند خالتي ميمونة فأضطجع رسول الله ﷺ في طول الوسادة، وأضطجعت في عرضها، فقام رسول الله ﷺ فتوضأ ونحن نيام، ثم قام وصلى فقمت عن يمينه فأخذني فجعلني عن يساره.

قال مسلم: في هذا الخبر غلط غير محفوظ لتتابع أخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك، لأن إبن عباس إنما قام عن يسار رسول الله ﷺ فحوله حتى أقامه عن يمينه. وكذلك سنة رسول الله ﷺ في سائر الأخبار عن ابن عباس أن الواحد مع الإمام يقوم يمين الإمام لا عن يساره.

الثاني: حديث سهل بن أبي حثمة أن نفراً منهم إنطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها، فوجدوا أحدهم قتيلا، فقالوا للذين وجدوه عندهم: قتلتم صاحبنا، فقالوا ما قتلنا ولا علمنا. قال: تجيئون

بالبينة على الذين تدعون عليهم؟ قالوا: ما لنا بينة، قال: فيحلفون لكم، قالوا: لا نقبل أيمان يهود. فكره رسول الله ﷺ أن يطل دمه فوداه ﷺ مائة من إبل الصدقة.

قال مسلم معلقا على الحديث: هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد (أحد رجال السند) على صحته ودخله الوهم حتى أغفل موضع حكم رسول الله ﷺ على جهته، وذلك أن في الخبر حكم النبي ﷺ أن يحلفوا. فقال النبي ﷺ: تبرئكم يهود بخمسين يمينا فلم يقبلوا أيمانهم. فعند ذلك أعطى النبي ﷺ عقله.

الثالث: حديث أبي معاوية بسنده عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة. فقال مسلم: وهذا خبر وهم من أبي معاوية لا من غيره، وذلك لأن النبي ﷺ صلى الصبح في يوم النحر بالمزدلفة. وتلك سنة رسول الله ﷺ. فكيف يأمر أم سلمة أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة؟. وهذا خبر محال ولكن الصحيح هو أن النبي ﷺ أمر أن توافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة وكان يومها. . إنما أفسد أبومعاوية معنى الحديث حين قال: توافي معه.

الرابع: حديث إبن لهيعة عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ إحتجم في المسجد. قال مسلم: وهذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعا. ثم يفند مسلم ذلك بقوله: وإبن لهيعة المصحف في متنه المغفل (أي كثير الغفلة)، في إسناده. وإنما الحديث: أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها. ولقد ساق الإمام مسلم صحة الرواية في ذلك بالأدلة الدامغة عن الثقات.

ولقد بلغ الإمام مسلم درجة عالية في التحري والتثبت ومعرفة أحوال الرواة مما جعله إماماً في الجرح والتعديل. فقد جاء في سير أعلام النبلاء، أن الإمام مسلماً سئل عن أبي الجعد فقال: ثقة، ولكنه كان جهميا. وسئل عن محمد بن يزيد فقال: لا يكتب عنه. وسئل عن محمد بن عبدالوهاب وعبدالرحمن بن بشر فوثقهما، وسئل عن قطن بن إبراهيم فقال: لا يكتب حديثه.

بيان معنى قول المحدثين فلان صالح الحديث. وهل روى الإمام مسلم عن الصالحين؟

إن الصلاح في اللغة كما جاء في لسان العرب (٢/٥١٦) ضد الفساد والجمع صلحاء. ورجل صالح في نفسه من قوم صلحاء ومصلح في أعماله وأموره. وجاء في المعجم الوسيط (١/٥٢٠): الصالح المستقيم المؤدي لواجباته.. والصلاح الإستقامة والسلامة من العيب.

أما قول المحدثين: فلان صالح فمعناه أنهم قيموه ووضعوه في منزلته اللائقة به حسب مراتب التعديل، وقد جمعها إبن أبي حاتم ومن جاء بعده من العلماء في ست مراتب وهي كالآتي:

(١) ما دل على المبالغة في التوثيق أو كان على وزن أفعل وهي أرفعها مثل: فلان إليه المنتهي في التثبت. أو فلان أثبت الناس.

(٢) ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق، مثل: ثقة ثقة أو ثقة ثبت.

(٣) ثم ما عبر عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد كثقة أو حجة.

(٤) ما دل على التعديل دون إشعار بالضبط كصدوق أو محله الصدق أو لا بأس به عند غير إبن معين، فإن لا بأس به إذا قالها إبن معين في الراوي، فهو عنده ثقة.

(٥) ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح مثل فلان شيخ أو روى عنه الناس.

(٦) ثم ما أشعر بالقرب من التجريح مثل فلان صالح الحديث أو يكتب حديثه.

هذه هي مراتب التعديل، وحكم هذه المراتب كما جاء في (تيسير مصطلح الحديث) لمؤلفه أ.د / محمود الطحان (١٥٣).. كالآتي:

(أ) المراتب الثلاثة الأولى يحتج بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

(ب) أما المرتبة الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم ويختبر:

أي يختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات والضابطين، فإن وافقهم أحتج بحديثه وإلا فلا... أ. هـ.

ويظهر مما سبق أن من وصفه العلماء بكلمة صدوق لا يحتج بحديثه قبل الإختبار، وهو في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، فما بالك بمن وصفه العلماء بأنه صالح الحديث، وهو في المرتبة السادسة من مراتب التعديل والتي هي أقرب للجرح منها إلى التعديل.

ولقد قال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على درجات التعديل الست (في الباعث الحثيث ١٢٦) ما يلي: «والأقسام من

الأولى إلى الثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى وغالبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية وهو الذي يحسنه الترمذي، وسكت عليه أبوداود. وما بعدها فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه. . فيتقوى بذلك ويصير حسناً لغيره».

إن التبحر في دراسة علم مصطلح الحديث يساعد على فهم مقاصد المحدثين من العبارات التي إصطلحوا عليها عند تقسيم درجات التعديل والجرح. وأن التعديل والجرح عند عامة الناس يختلف عنه عند المحدثين كما وضح ذلك الخطيب البغدادي في مؤلفه (الكفاية في علم الرواية) ١٥٦ حيث أورد الآتي: «ما يعرف به صحة المحدث العدل الذي يلزم قبول خبره على ضربين. ضرب منه يشترك في معرفته الخاصة والعامة وهو: الصحة في بيعه وشرائه وأمانته ورد الودائع واقامة الفرائض وتجنب المآثم، فهذا ونحوه إشترك الناس في علمه.

والضرب الآخر هو: العلم بما يجب كونه عليه من الضبط والتيقظ والمعرفة بأداء الحديث وشرائطه، والتحرز من أن يدخل عليه مالم يسمعه، ووجوه التحرز في الرواية ونحو ذلك مما لا يعرفه إلا أهل العلم بهذا الشأن، فلا يجوز فيه الرجوع إلى قول العامة، بل التعويل فيه على مذاهب النقاد للرجال، فمن عدلوه وذكروا أنه يعتمد على ما يرويه جاز حديثه، ومن قالوا فيه خلاف ذلك وجب التوقف عنه».

وبما أن مسلما قد إعتمد رواية الصحيح في مؤلفه (الجامع الصحيح) فإنه لم يأخذ إلا عن أهل الطبقات الثلاث المذكورين في التعديل وهم: أوثق الناس، وثقة ثقة، وثقة ولم يرو عن الطبقات

الأخرى التي ضعفها العلماء وهي (صدوق وشيخ وصالح)، كما جاء في الباعث الحثيث عن الشيخ أحمد محمد شاكر حيث قال: «والأقسام من الأولى إلى الثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى وغالبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية.. وما بعده فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه).

ويتضح لنا مما سبق أن الإمام مسلما قد ولد في أسرة كريمة ونشأ محباً للعلم متفانياً في طلبه وحريصاً في الحصول عليه وذلك منذ نعومة أظفاره.. ولقد عدل علماء الجرح والتعديل مسلماً تعديلاً كاملاً. وتلقت الأمة الإسلامية صحيحه بالقبول والرضاء التام.

إتضح لنا كذلك أن منهج الإمام مسلم في جمع الحديث كان منهجاً دقيقاً ومحكماً حيث لم يأخذ الحديث إلا عن الرواة الذين حازوا على أعلى درجات التوثيق لا عن الصالحين كما ادعى (غيوم) لأنهم في مرتبة متدنية من مراتب التوثيق.

لقد إتضح لنا كذلك أن مسلماً لم يشك في أصالة الأحاديث التي جمعها في صحيحه كما إدعى (غيوم)، بل قال: ما وضعت في هذا المسند شيئا إلا بحجة ولا أسقطت شيئا منه إلا بحجة.

قائمة المراجع العربية

(١) الباعث الحثيث شرح إختصار علوم الحديث لابن كثير، تأليف أحمد محمد شاكر، مكتبة علي صبيح وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة.

(٢) بيان خطأ مَنْ أخطأ على الشافعي، للبيهقي، تحقيق د. الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.

(٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

(٤) تدريب الراوي شرح تقريب النووي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب الحديثة بمصر، الطبعة الثانية عام ١٩٦٦م.

(٥) تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

(٦) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق د. أحمد بكير محمود، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

(٧) التمييز، للإمام مسلم، تحقيق وتعليق د. محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض.

(٨) تهذيب الأسماء واللغات، للإمام النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود طحان مكتبة المعارف، المملكة العربية السعودية عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
(١٠) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، مكتبة الخانجي مصر.
(١١) الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق نور الدين عتر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
(١٢) الرسالة للشافعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة الطبعة الثانية عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
(١٣) سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي دار الفكر.
(١٤) سيرة الإمام أحمد بن حنبل، تأليف أبو الفضل صالح ابن أحمد ابن حنبل، تحقيق د. فؤاد عبدالمنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة، قطر عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
(١٥) سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق صالح السمر، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
(١٦) شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السنة النبوية عام ١٣٨٩هـ - ١٩٧٦م.
(١٧) شيخ الأمة أحمد بن حنبل، تأليف عبدالعزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى عام ١٩٧٢.
(١٨) صحيح البخاري شرح كل من:
(أ) عمدة القاري، للبدر العيني، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٥٩م.
(ب) فتح الباري، لإبن حجر العسقلاني، تصحيح وتحقيق،

عبدالعزيز عبدالله بن باز، دار المعرفة بيروت لبنان.
(جـ) الكواكب الدراري، للكرماني، مؤسسة المطبوعات الإسلامية.
(١٩) صحيح الترمذي شرح كل من:
(أ) تحفة الأحوذي، للمباركفوري، مراجعة عبدالرحمن محمد عثمان، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة عام ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.
(ب) عارضة الأحوذي، لابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
(٢٠) صحيح مسلم بشرح النووي، طبع دار الفكر، عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
(٢١) الكتاب المقدس المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٠م.
(٢٢) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تقديم محمد الحافظ التيجاني، مراجعة عبدالحليم محمد عبدالحليم وعبدالرحمن حسن محمود، الطبعة الأولى.
(٢٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
(٢٤) المستشرقون، نجيب العقيقي، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، عام ١٩٦٥.
(٢٥) المسوّي شرح الموطأ، للإمام ولي الله الدهلوي، دا رالكتب العلمية بيروت، لبنان الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
(٢٦) مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

(٢٧) مناقب الشافعي للبيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م.
(٢٨) ميزان الإعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي، تحقيق على محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

مراجع أجنبية

1 — Alfred Guillaum:
Islam, Hunt Barnard Printing Ltd, Britain 1956.
The Traditions of Islam, Oxford University Press, Britain, 1924.
2 — Colson. NJ:
A History of Islamic Law R8R Clark. LTD. Edinburgh, 1964.
3 — Hamiltom Gibb:
Mohammedanism, Second Edition, London, 1950, The Life of Mohammed, New ed., Edinburgh 1923.
4 — Margoliouth. D.S:
The Early Development of Mohamedanism, London 1905.